وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر * بسـكرة *
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية - قطب شتمة -
قسم العلوم الانسانية
شعبة تاريخ

القضية الفلسطينية ومشاريع التسوية 1978-1993

مذكّرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في تخصّص التّاريخ المعاصر

إعداد الطّالبة : هالة تيفجاجين
إشـراف الأستاذ : سـالم كربوعة

السّنة الجامعيّة : 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

..... إلى والداي اللذين ربياني وأرشداني لدروب الخير، وأنفقا عليّ كل رخيص وغال. اسأل الله عز اسمه، أن يبارك فيهما، ويرزقني برّهما، ويمد في عمرهما، ويحسن خاتمتهما، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما يوم القيامة.

إلى إخوتي (فاتح، جمال الدين).

إلى أخواتي (نجاة، فريدة، فائزة، لويزة، سلوى، هدى).

إلى ابنة أختي الغالية أفنان.

إلى زوج أختي الأستاذ لخضر بولطيف الذي ساعدني كثيرا في تحصيل المراجع الخاصة ببحثي.

إلى صديقاتي نوال مخلوفي،

لخنش سهيلة، بوزغران نعيمة

شكر وتقدير

.... إلى أستاذي الفاضل: كربوعة سالم

الذي تعهد هذا العمل بتوجيهاته وتوصياته،

ولم يبخل عني بالنصيحة الغالية.

إلى أختي الغالية نجاة وزوجها بولطيف اللذين ساعداني كثيرا على تحصيل المراجع.

فجزاهم الله خير الجزاء، ونسأله تعالى أن يبارك فيهم ويجعله في ميزان حسناتهم.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وأصحابه الطاهرين الطيبين, أما بعد:

بدأت المساعي الدولية لإيجاد تسوية سياسية للصراع العربي _ الإسرائيلي منذ اللحظة التي نشأ فيها الكيان الإسرائيلي في 15 ماي 1948 لأول مرة في التاريخ والسبب في ذلك, أن العنصر البشري للكيان الإسرائيلي لم يكن هو الشعب الذي نشأ عبر تواصل تاريخي على الأرض الفلسطينية المحتلة التي قام عليها الكيان, كما هو حال سائر شعوب العالم, فالكيان الإسرائيلي استطاع اغتصاب تلك الأراضي _ الفلسطينية _ بالتواطؤ مع الانتداب البريطاني منذ 1923, وبانتهاء الانتداب تم الاستيلاء المباشر على الأراضي والممتلكات العربية ومنحها للغزاة الجدد القادمين من شتى بقاع العالم. ومن هنا نشأت بذرة الصراع العربي الإسرائيلي, فالصهاينة تعترف صراحة أنها سعت لإقامة إسرائيل من أجل يهود العالم.

لذلك فالصراع العربي _ الإسرائيلي مازال وسيبقى من أكبر وأخطر الصراعات التي عاشها الوطن العربي خاصة, والعالم عامة على امتداد القرن العشرين وربما القرن الحادي والعشرين, ذلك كونه صراعا وجوديا وحضاريا. بالرغم من الإيحاء من خلال أبواق أجهزة الدعاية والإعلام الأروبية والأمريكية في العالم بقرب انجاز تسوية سلمية, وإنهاء الصراع وإحلال السلام, إلا أن الوقائع الموضوعية تؤكد عكس ذلك, وليس هناك ما يوحي بنهاية لهذا الصراع, كذلك فإنه بالإضافة إلى أنه صراع عربي _ إسرائيلي إلا أن هناك أطرافا أخرى تعتبر جزءا من هذا الصراع ألا وهي القوى الكبرى, وليس سرا أن استمرار هذا الصراع هو بسبب تضارب المصالح بين القوى العظمى.

ولأن للولايات المتحدة مصالحها في المنطقة, فقد اتجهت سياستها الخارجية إلى بذل الجهود المباشرة أحيانا, وغير المباشرة أحيانا أخرى, وذلك من قبل دول حليفة لها, من أجل تحقيق تسويات سياسية لهذا الصراع.

أهمية الموضوع:

ركزت الدراسة على مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية منذ 1978 _ 1993 تلك السنوات شهدت أخطر الأحداث التي عاشها الفلسطينيون والعرب والمسلمون والتي شغلت وما زالت تشغل الرأي العالمي, وقد تخللها العديد من المشاريع السياسية لتسوية القضية الفلسطينية وهي مرحلة يمكن تقسيمها إلى فترات مختلفة, كل فترة تميزت بمشاريع لتسوية القضية الفلسطينية تختلف عن بعضها.

وتأتي أهمية الدراسة كونها تفيد الدارسين والسياسيين والقادة الفلسطينيين وتزود المدرسة دراسة متخصصة عن مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية منذ (1978 _ 1993).

دواعي اختيار الموضوع:

إن اهتمامي بالقضية الفلسطينية لا يبدأ من هذه الدراسة, بل يتعداها إلى سنوات سابقة عندما درست لنا في أطوار مختلفة, لذلك كان اهتمامي بها في حبي لفلسطين في ذاتها, وكذلك في الكشف عن كثير من الأمور الغامضة التي كانت ومازالت تدور حول فلسطين, فمعظم البلدان العربية التي تعرضت للاحتلال قد استقلت وحصلت على سيادتها باستثناء فلسطين التي تعاني لحد الآن من نير الاستعمار الغاصب, لذلك تطرقت إلى هذا الموضوع من أجل الكشف عن الكثير من الخفايا التي تدور حول فلسطين في الفترة من 1978 إلى 1993.

إشكالية البحث:

رغم أن جذور الصراع العربي _ الإسرائيلي يعود إلى ما قبل تقسيم فلسطين في العام 1948, إلا أنه كان هناك تفكير جدي في إمكانية حل هذا الصراع الذي لم تتبلور إلا حديثا, بمعنى أنه قد جر العديد من الحروب بين الطرفين, ما جعل المساعي الدولية تتحرك لإيجاد تسوية سياسية لهذا الصراع, فقد ظهرت عدة مشاريع إسرائيلية وعربية وأمريكية وسوفييتية, وهناك أيضا مشاريع مشتركة أمريكية سوفييتية.

فإلى أي مدى استطاعت مشاريع التسوية المقترحة في إيجاد حلول للقضية الفلسطينية؟

وللإجابة على هذا الإشكال وضعت جملة من التساؤلات التي تهدف إلى إظهار حقيقة ما توصلت إليه مشاريع التسوية بخصوص القضية الفلسطينية, وهي التساؤلات التي يمكن حصرها فيما يلي:

_ من هي الأطراف المسؤولة عن عقد مشاريع التسوية؟

_ هل كانت المشاريع المقترحة لفض الصراع في صالح القضية الفلسطينية؟

_ كيف كانت ردة فعل طرفي الصراع من هذه المشاريع؟

_ ما موقف العالم الدولي والعالم العربي خاصة من هذه المشاريع؟

_ ما مستقبل عملية التسوية والصراع العربي الإسرائيلي؟

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج البحث التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي, أي جمع المادة التاريخية ومقارنتها ببعضها البعض واستخلاص النتائج التي لها علاقة بالموضوع قدر الإمكان.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مايلي:

1 _ عرض وتحليل مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية منذ عام (1978 _ 1993).

2 _ إبراز الاختلافات بين مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي _ الإسرائيلي في كل فترة من الفترات التي مرت بها تلك المشاريع.

3 _ التعرف على أهداف مشاريع التسوية من خلال التعامل مع قضية فلسطين بوصفها قضية لاجئين.

4 _ إظهار نتائج وآثار مشاريع التسوية على القضية الفلسطينية.

خطة البحث:

قسمت بحثي _ الذي يمتد بين الفترة الزمنية من 1978 حتى 1993 _ إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة متبوعة بملاحق وخرائط لها صلة بالموضوع.

ففي الفصل التمهيدي تم التطرق إلى جذور القضية الفلسطينية باختصار, وإعطاء مفهوم للتسوية السلمية, وأخيرا المشاريع السلمية التي ظهرت من 1948 حتى 1977.

تناول الفصل الأول مشاريع التسوية المقترحة من قبل طرفي الصراع العربي _ الإسرائيلي, وتضمن خمسة مباحث: المبحث الأول اتفاقيات كامب ديفيد 1978, والمبحث الثاني مشروع السلام العربي 1982, والمبحث الثالث مشروع الكونفدرالية الأردنية _ الفلسطينية 1984 _ 1985, أما المبحث الرابع مشروع السلام الفلسطيني 1988, أما المبحث الأخير فهو مشروع شامير للحكم الذاتي 1989.

وتطرقنا في الفصل الثاني مشاريع التسوية المقترحة من طرف المجتمع الدولي وتضمن أربعة مباحث: المبحث الأول مشروع ريغن 1982, والمبحث الثاني مشروع بريجنيف للسلام 1982, المبحث الثالث مؤتمر مدريد 1991, المبحث الرابع اتفاقيات أوسلو 1993.

وجاء الفصل الثالث بعنوان مستقبل عملية التسوية والصراع العربي _ الإسرائيلي, وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: حيث تناول المبحث الأول مستقبل التسوية, المبحث الثاني العوامل الأساسية في تعثر عملية التسوية, أما المبحث الثالث التسوية والصراع العربي الإسرائيلي.

واعتمد الباحث على عدد كبير من المصادر والمراجع التي تضمنت العديد من الوثائق لعل أبرزها كتاب طاهر شاش بعنوان المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة _ أريحا, وكذلك محمد حسين هيكل المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل, وطه الفرنواني الصراع العربي الإسرائيلي, ومحمد محسن صالح دراسات منهجية في القضية الفلسطينية, وتم الاعتماد على جزء قليل من المراجع الأجنبية.

وفي الأخير, لا يسعني سوى تقديم الشكر والعرفان للمشرف الذي باشر معي هذا العمل من بدايته حتى نهايته, كما أتقدم بالشكر للذين ساعدوني على تحصيل المراجع لإنجاز بحثي.

الفصل التمهيدي: القضية الفلسطينية ومشاريع التسوية من 1948 – 1977.

المطلب الأول: جذور القضية الفلسطينية.

المطلب الثاني: مفهوم التسوية.

المطلب الثالث: مشاريع التسوية من 1948 – 1977.

المطلب الأول: جذور القضية الفلسطينية.

1_ بروز فكرة الدولة اليهودية:

لم تكن الحركة الصهيونية, وتولي تيودور هرتزل لزعامتها قد تبلورت بعد كحركة سياسية تدعي تمثيل إرادة الشعب اليهودي الموحد القومية, وظلت رغم استباق بعض رواد الفكر الصهيوني لهرتزل نفسه في طرح فكرة الدولة اليهودية, مجرد حركة يهودية أروبية المنشأ غايتها العامة الهجرة إلى فلسطين بحجة العودة إليها بدوافع دينية أو خليطة بينهما بهدف استيطانها وتأسيس الدولة اليهودية فيها.

1 _ 1 الهجرة اليهودية ووعد بلفور:

تعود الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى أواخر القرن ال19, غير أن هذه الهجرات كانت تتم بطريقة فوضوية , وهذا راجع لنقص الموارد المالية, ونظرا لذلك بدأ الزعماء الصهاينة في البحث عن طريقة تمكنهم من الحصول على الشرعية في عملية الهجرة,وتم لهم دلك عن طريق إصدار بريطانيا لوعد بلفور[1] في 2 نوفمبر 1917 الذي أعطى لليهود الحق في الهجرة إلى فلسطين وبناء المستوطنات[2].

وعند قيام الحرب العالمية الثانية استطاعت الدول الاستعمارية الغربية أن تسخر الأمة العربية بحكوماتها وشعوبها لصالح الحلفاء, دون أن يجني العرب أي فائدة من تضحياتهم, فقد كافأهم الإنجليز وحلفائهم بتحويل فلسطين إلى دولة يهودية[3].

وليتجنب الإنجليز قيام حرب قد لا تنتهي من جانب العرب, ولكي لا تنشغل بثوراتهم المرتقبة قررت توحيد الدول العربية في مشروع أو وحدة عربية تكون مرتبطة مع بريطانيا, وقد بدأ بهذا العمل نيوكمب الذي قام بمفاوضة زعماء العراق والسعودية وفلسطين, وكانت نتيجة هذه المفاوضات أن يشترك العرب في الحرب إلى جانب بريطانيا على أن تنفذ هذه الأخيرة سياسة الكتاب الأبيض مع تبديل في بعض بنوده ويكون تنفيذ مضمون الكتاب الأبيض فورا[4].

---

[1] نظام محمود بركات: الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1988, ص ص: 36 –37.

[2] عبد الله التل: خطر اليهود على الإسلام والمسيحية, قصر الكتاب, الجزائر, 1964, ص 284.

[3] محمد شديد الكاتب: حزم السلطان عبد الحميد أمام المشروع الصهيوني....كلفه عرشه, مجلة العربي, العدد 512, جوان 2001, ص 45.

[4] أمين الحسيني: أسباب كارثة فلسطين, أسرار مجهولة ووثائق خطيرة, قدم له وعلق عليه: هشام عوض, دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير, القاهرة, ب.س, ص 123.

وهذا ما أثار حفيظة اليهود نتيجة للسياسة البريطانية الجديدة التي تضمنها الكتاب الأبيض الأخير 1939[1] وجعلهم يوجهون أنظارهم إلى كسب أمريكا إلى جانبهم وتأييدها لمطالبهم, ورأوا أنهم إذا استطاعوا أن يطوروا المعارضة الأمريكية للكتاب الأبيض, فإنه باستطاعتهم الضغط على البريطانيين بقوة عظمى[2].

وفي هذه الأثناء وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب بشكل رسمي إلا أن رئيسها " روزفيلت " قام باتصالات مع الدول العربية من أجل وقوفها إلى جانب بريطانيا في الحرب, مقابل تسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة, لكن بنجاح بريطانيا وأمريكا في توقيف ثورة العرب عادتا إلى سابق عهدهما في تأييد الوطن القومي اليهودي وفي التنافس على إرضاء إسرائيل[3].

1_ 2 إنهاء الانتداب وقيام دولة إسرائيل.

نظرا للعنف المتزايد في المنطقة والذي تجسد في مذبحة دير ياسين 9 أفريل 1948, وخروج الوضع عن نطاق السيطرة قررت بريطانيا إحالة القضية الفلسطينية على هيئة الأمم, حيث تم عقد اجتماع الجمعية للأمم المتحدة في نيويورك, وذلك في جلسة خاصة للنظر في طلب بريطانيا وكان ذلك في 28 أفريل 1947, وأكدت بريطانيا أن إحالة القضية على هيئة الأمم لا تعني أنها قررت التخلي عن الانتداب, وإنما قصدت أن تألف الأمم المتحدة لجنة تحقيق خاصة للنظر في القضية وتقديم توصيات بشأنها[4] .

وهكذا اجتمعت الجمعية على التقسيم[5] حيث طلب رئيس الجلسة التصويت , فيحصل التقسيم على 33 صوتا مقابل 13 صوت وامتنعت 10 دول: الأرجنتين, شيلي, الصين, كولومبيا, السلفادور, الحبشة, الهندوراس, المكسيك, بريطانيا, يوغسلافيا[6].

الفصل التمهيدي: القضية الفلسطينية ومشاريع التسوية من 1948-1977

وفي 15 ماي 1948 بدأت بريطانيا بمغادرة البلاد, وشرعت في الجلاء عن الأراضي اليهودية ليتولى الصهاينة بأنفسهم إدارة الحكم[1] فاستولوا على المطارات والمرافق العسكرية بينما أخرت خروجها

---

(1) شفيق الرشيدات: فلسطين " تاريخا... عبرة... ومصيرا ", مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1990, ص 117.

(2) وليد الخالدي: خمسون عاما على تقسيم فلسطين(1947 – 1997), دار النهار للنشر, بيروت, 1998, ص 27.

(3) محمد عزة دروزة: العدوان الإسرائيلي القديم والعدوان الصهيوني الحديث على فلسطين وما جاورها, ج2, دار الكلمة للنشر, بيروت, 1980, ص 7.

(4) منير الهورو طارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947 – 1986, دار الجليل للنشر , ط1, عمان, 1983, ص 21.

(5) أنظر ملحق رقم 01.

(6) نجيب الأحمد: فلسطين تاريخا ونضالا, دار الجليل للنشر, عمان, 1985, ص 388.

(1) محمد شديد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الإستيعاب والتصفية, ترجمة كوكب الريس, جمعية الدراسات العربية, د.ط, القدس, د.س, ص 74.

من المناطق العربية بغية منع قوات الدول من الدخول إلى فلسطين, ولعرقلة تسليح العرب من جهة وكثيرا ما كانت القوات البريطانية تعتمد إلى نجدة اليهود إذ ما وقعوا في حصار عربي. وبذلك أعلن المجلس الوطني اليهودي عن قيام دولة يهودية تحت إسم " دولة إسرائيل " وتولى ديفيد بن غوريون رئاسة حكومتها في حين عين حاييم وايزمن رئيسا لها وتل أبيب عاصمة لها[2] . وبذلك ظهرت مرحلة جديدة وانتهت بقيام حرب 1948 التي هزمت فيها الجيوش العربية وأطلق العرب عليها " النكبة "[3].

المطلب الثاني: مفهوم التسوية.

يشوب مفهوم التسوية غموض, ومصطلح التسوية حديث نسبيا, واستعمل كثيرا في الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

1 _ في العربية يعود مصدر " التسوية " إلى كلمة " سواء ". وسواء الشيء يعني مثله, كما يشير العلماء. قال الله تعالى:" ليسوا سواء " أي ليسوا مستويين, كما أن سواء الشيء يعني وسطه, لاستواء المسافة إليه من الأطراف.

وفي الاشتقاقات نجد السوية والسواء, أي العدل والنصفة, كما نجد استوى الشيء أي اعتدل.ونجد سوى الشيء أي جعله سويا. يرى البعض في التسوية عدم فوز أي طرف من أطراف التفاوض. لأن المطلوب من هذه الأطراف أن تتنازل عن بعض مطالبها التي لا ترغب في التنازل عنها[4].

أما التسوية السلمية للمنازعات الدولية هي حل المنازعات دون الالتجاء إلى القوة"[5].

وهناك من يعرف تسوية المنازعات الدولية على أنها إنهاء الصراع عن طريق اتفاق متبادل بين الأطراف ذات العلاقة, وهي بهذا المعنى تعني حل المنازعات الدولية دون الالتجاء إلى القوة, فالنزاعات إما أن تسوى سلميا أو قصرا وفي الحالة الأولى فإن التسوية تسمى بالحل السلمي, والحالة الثانية تسمى بالحل القسري حيث تكون القوة هي العنصر السائد في التعامل[1]

---

[2] جورج أنطونيوس: يقظة العرب " تاريخ الحركة القومية العربية ", ترجمة ناصر الدين الأسد, إحسان عباس, دار العلم للملايين, بيروت, 1966, ص 358.

[3] سامي يوسف: المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية (1967 – 1993), مجلة جامعة الأزهر بغزة_ سلسلة العلوم الإنسانية 2011 _ ع1, مج13, ص 8.

[4] موسى إبراهيم: قضايا عربية ودولية معاصرة, دار المنهل اللبناني, ط1, بيروت, 2010, ص 21.

[5] مهنا محمد نصر : معروف خلدون ناجي, تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط, ص 23.

[1] مهنا محمد نصر: المرجع السابق, ص 23.

ويرى أبا ايبان[2] التسوية بأنها: المفاوضات التي يتوقف عليها الكثير, على المناورة والتدبير الدبلوماسيين, ويترتب على كل طرف بأن يعدل موقفه تجاه الطرف الآخر, إن أساس التسوية هو مبدأ التنازل[3].

يحمل مصطلح التسوية السياسية معنى محاولة فض النزاع بين طرفين أو أكثر حول القضية مثار الخلاف بالطرق السلمية.وعادة ما تتم بقبول الأطراف بحل يوقعون عليه ويلتزمون بتنفيذه بناء على اتفاقية محددة[4].

ويربط محمد السحني بين التسوية السياسية وميزان القوى, ويشير إلى أنه حينما يكون الخصمان متعادلان في القوة يمكن التوصل إلى تسوية عادلة ولكن هذا النموذج قلما يوجد في الواقع. وفي المقابل يصعب التوصل إلى تسوية بين الطرفين, كما أن التسوية لا تعني بالضرورة السلام, فالسلام يعني الاستقرار الذي يستلزم حلا عادلا لقضايا الصراع, ولهذا فالتسوية تعبر عن إنهاء حالة حرب بين طرفين بموجب اتفاق[5].

وهناك من يحصر أبعاد تعريف التسوية السياسية بالعناصر التالية[6]:

1 _ أي التسوية سياسة الأمر الواقع فهي تمثل صورة دقيقة لميزان القوى بين أطراف الصراع.

2 _ هناك تفاعل متبادل بين قدرة الدول الكبرى على إفشال التسويات الإقليمية وقدرة الدول الصغرى على تهديد تسوية الوفاق الدولي.

ويرى محمد محسن بأن المصطلح قد يكون مضللا عندما يتعلق الأمر بالشأن الفلسطيني لأن المعاهدات التي تنتزعها قوى منتصرة تكون نتيجة احتلالها لأرض شعب آخر وتشريد أهله, فهي معاهدات بين غاصب محتل, وبين شعب مقهور[1].

---

(2) هو سياسي صهيوني, ولد في جنوب إفريقيا عام 1915 , تلقى تعليمه في جامعة كمبردج في بريطانيا, وفي 1946 عمل في القسم السياسي بالوكالة اليهودية, وعقب قيام إسرائيل في 1948 عين مندوبا لها. وله مؤلفات كثيرة أهمها " صوت إسرائيل ". (أنظر: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الزغيبي: العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها, مكتبة العبيكان, ط1, الرياض, 1998, ج3, ص 82).

(3) مهنا محمد نصر: المرجع نفسه, ص 24.

(4) محمد محسن صالح: فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية, مركز الإعلام العربي, ط1, القاهرة, 2003, ص 431.

(5) يحيى أحمد السحني: السياسة الخارجية اليمنية اتجاه مشاريع تسوية الصراع العربي _ الصهيوني (1990 – 2003), رسالة ماجستير منشورة, جامعة صنعاء, المركز الوطني للمعلومات _ اليمن _ ص 21.

(6) عماد الدين محمد أبو رحمة: أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية " دراسة لاتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة, رسالة ماجستير منشورة, جامعة الأزهر, غزة, 2011, ص 29.

ويشير جواد الحمد إلى أن فكر التسوية السياسية عربيا, استند على أسس إستراتيجية مفترضة: أولها: أن هزيمة إسرائيل غير ممكنة من الناحيتين السياسية, بسبب وقوف النظام الدولي معها, والعسكرية بسبب القدرات الهائلة التي تمتلكها. وثانيها: أن الشعب الفلسطيني لا يستطيع بإمكاناته الذاتية حتى لو قدم له العرب الدعم السياسي والعسكري اللازم, أن يهزم إسرائيل ويحرر فلسطين[2].

2 _ مفهوم التسوية في الفكر السياسي الفلسطيني:

يرتبط مفهوم التسوية السياسية بتحولات الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر منذ بداية سبعينيات القرن الماضي, وانتقاله من مرحلة الرفض المطلق لمنهج التسوية السياسية للصراع, وتأكيده على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني, بمعنى قبول فكرة التسوية السياسية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران 1967 وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

فيما يلي سوف يتتبع الباحث تطور مفهوم التسوية السياسية في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر وأبرز تعبيراته.

المرحلة الأولى: قبل عام 1948:

بعد وقوع فلسطين تحت الاحتلال العسكري البريطاني, ونشأة الحركة الوطنية الفلسطينية, وبداية التمايز النسبي للفكر السياسي الفلسطيني عن محيطه العربي العام, تشبث الفكر السياسي الفلسطيني برفض مشروع " الوطن القومي اليهودي " في فلسطين, وبالدعوة لرفض الانتداب البريطاني الذي شكل الحاضنة للمشروع الصهيوني عل أرض فلسطين.ولئن تميز سلوك الحركة الوطنية الفلسطينية باستعداد قيادتها الوجاهية والتقليدية, للقبول بالانتداب إذ كفت الدولة المنتدبة عن العمل لإقامة الوطن اليهودي, إلا أن الموقف الفلسطيني لهذه القيادة تحول إلى تقرير المصير فلسطين [3].

فقد رفضت الحركة الوطنية الفلسطينية مشروع بيل[1] عام 1937, الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين, مع بقاء مناطق القدس وبيت لحم والناصرة مع ممر يصل القدس بيافا تحت الانتداب البريطاني.وكان رفض المشروع مطلقا, حيث استأنف الفلسطينيون المرحلة الثانية من الثورة الكبرى بشكل أشد وأعنف[2] . كما رفضت الكتاب البيض في ماي 1939, الذي نص على قيام دولة فلسطينية بعد

---

[1] محسن محمد صالح: المرجع السابق, ص 431 _ 432.

[2] جواد الحمد: فكر التسوية, وقفة حساب ! مجلة دراسات الشرق الأوسط, عمان, ع53, السنة 14, 2010.

[3] فيصل حوراني: نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية حتى نهاية القرن العشرين, تحرير ومراجعة ناهض زقوت, منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق, غزة, 2000, ص 36.

[1] أنظر ملحق رقم: 02.

[2] محسن صالح: المرجع السابق, ص 434 _ 435.

عشر سنوات, يتقاسم خلالها العرب واليهود المسؤولية والسلطة بما يحقق مصالح الطرفين, وتحديد الهجرة اليهودية خلال الخمس سنوات التالية, ووقف بيع الأرض نهائيا لليهود إلا في مناطق محدودة, وضمن شروط لا تضر بفلسطين[3] .

وعند صدور قرار التقسيم 181 عن الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947, والذي ينص على تقسيم فلسطين, فرفضت قيادة الحركة الفلسطينية القرار, لينتهي الأمر باحتلال الحركة الصهيونية حوالي 77% من أرض فلسطين وتوقيع اتفاقات الهدنة بين الدول العربية وحكومة دولة إسرائيل التي أعلن عن قيامها في 15 – 05 – 1948[4].

وعند نهاية الانتداب طالبت الهيئة العربية العليا بضرورة إعلان دولة عربية فلسطينية إلا أن هذه المطالبة لم تجد آذانا صاغية[5].

المرحلة الثانية: بين عامي 1948 _ 1967:

بحلول نكبة عام 1948, انهارت الحركة الوطنية الفلسطينية, وانهارت جميع تعبيراتها وأحزابها وغاب الفكر السياسي الفلسطيني المميز, إذ رهن معظم الفلسطينيين مصيرهم بمصير الحركات القومية العربية وشعاراتها, التي تجسدت في الدعوة إلى الوحدة العربية وتحرير فلسطين,بالإضافة إلى الأحزاب والحركات الدينية.

ومع بزوغ الوطنية الفلسطينية أواخر الخمسينات, وتحولها إلى حركة عارمة أوائل الستينيات, قررت الجامعة العربية في مؤتمر القمة الأول الذي عقد بالقاهرة عام 1948, وجدد الميثاق القومي الفلسطيني, الذي أقر في المؤتمر الفلسطيني الأول بالقدس في 28 أيار 1964, التأكيد على معطيات الفكر السياسي

[illegible]

فلسطين مقتصرة على العرب وحدهم وشدد على تحرير فلسطين كاملة, باعتباره واجب قومي تقع مسؤوليته على كامل الأمة العربية[1] .

المرحلة الثالثة: بين عامي 1967 _ 1991:

---

[3] الموسوعة الفلسطينية: هيئة الموسوعة الفلسطينية, ط1, دمشق, 1984, ج1, ص 492 _ 494.

[4] عبد الوهاب الكيلالي: موجز تاريخ فلسطين الحديث, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, ط2, بيروت, 1973, ص 300 _ 302.

[5] محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها, المكتبة العصرية, بيروت, 1960, ج2, ص 193.

[1] فيصل حوراني: نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين, المرجع السابق, ص 55 _ 56.

بعد هزيمة حزيران 1967, وانتقال فصائل المقاومة الفلسطينية وبالذات حركة فتح, إلى موقع القيادة في (م.ت.ف), شددت فصائل المقاومة على الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين انطلاقا من رؤية وطنية فلسطينية, وانعكس ذلك على نصوص الميثاق القومي الذي أصبح ميثاقا وطنيا ونص على أن " الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد إلى تحرير فلسطين ", وأكد أن الشعب الفلسطيني يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين, ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية أو تدويلها[2] .

من النتائج المباشرة لحرب السادس من تشرين الأول 1973, أنها فتحت الباب لتحقيق تسوية سياسية للصراع العربي _ الإسرائيلي, خصوصا بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338 في 22 تشرين الأول 1973, الذي يطلب من الأطراف المعنية البدء فورا, بعد وقف إطلاق النار في تطبيق القرار رقم 242 لعام 1967 بكل بنوده, بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[3] .

وفي الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني, الذي عقد بالقاهرة في 01 – 06 – 1974, تبنى المجلس الذي عرف ببرنامج (النقاط العشر), الذي أنهى مرحلة تاريخية طويلة من عمر الفكر السياسي الفلسطيني, تميزت برفض منهج التسوية[4] .

وفي التاسع عشر من تشرين الثاني 1977, قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارته الشهيرة إلى القدس, وتلاها التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد في أيلول 1978, التي نصت على إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل السيادة الإسرائيلية, وشكلت هذه الاتفاقيات إيذانا

بسقوط الرهان الفلسطيني على التسوية السياسية, وادت إلى فرز جديد في العالم العربي, ودفعت البلدان العربية الراديكالية للتكتل في إطار " جبهة الصمود والتصدي ". لكن خروج مصر من ساحة الصراع العربي _ الإسرائيلي, أطلق يد إسرائيل في لبنان في 1978, وشن حرب شاملة

الفصل التمهيدي: القضية الفلسطينية ومشاريع التسوية من 1948-1977

على (م.ت.ف) في لبنان والضفة وقطاع غزة, الأمر الذي عزز مواقف الرفض في الساحة الفلسطينية[1].

المطلب الثالث: مشاريع التسوية من 1948 _ 1977.

1 _ مشاريع التسوية من 1948 _ 1962.

---

[2] نفسه, ص 55 _ 56.

[3] عماد الدين محمد أبو رحمة: المرجع السابق, ص 33.

[4] ماهر الشريف: البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 _ 1993, مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي, ط1, نيقوسيا, 1995, ص 264.

[1] ماهر الشريف: المرجع السابق, ص 259.

لقد شهدت هذه الفترة ظهور العديد من مشاريع التسوية السلمية من أجل التعامل مع قضية فلسطين بوصفها قضية لاجئين, أي الشق الإنساني من الموضوع وليس السياسي, ومن هذه المشاريع نورد:

1 _ 1 قرار 194: أصدرته بريطانيا في 11 ديسمبر 1948, وقد أكد على السماح للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام, وجعل القدس منطقة دولية منزوعة السلاح, إلا أن الكيان الإسرائيلي رفض ذلك[2].

1 _ 2 المشروع النرويجي: وكان في 26 نوفمبر 1952 دعا إلى توقف الأعمال العدوانية والدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية.

1 _ 3 مشروع جونستون 1953 _ 1955: جاء من أجل وضع مشروع التنمية الإقليمي لنهر الأردن, كما استهدف تصفية قضية الشعب الفلسطيني سياسيا[3].

1 _ 4 مشروع جاما 1955 _ 1956: قام كوبلانت وروزفيلت بعقد سلسلة من اللقاءات مع الرئيس جمال عبد الناصر إجراء مفاوضات عربية إسرائيلية, إلا أن جمال عبد الناصر أصر على أن توافق إسرائيل على حل مشكلة اللاجئين وأن تحصل مصر على ممر يوصلها بالأردن.وقد رفضت إسرائيل المشروع نتيجة رفض بن غوريون مناقشة التفاصيل[4].

1 _ 5 مشروع دالاس 1955 _ 1956: في مؤتمر صحفي عقده وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في 26 أوت 1955 دعا فيه إلى إنهاء مشكلة اللاجئين والوصول إلى تسوية للحدود بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي[1].

1 _ 6 مشروع أنتوني إيدن 1955: في 9 نوفمبر 1955 طرح رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن مشروعه الذي يدعو صيغة تسوية بين الموقف العربي المطالب بحدود التقسيم عام 1947, والموقف الإسرائيلي المتمسك بحدود الهدنة.

1 _ 7 مشروع همرشولد 1959: طرح الأمين العام للأمم المتحدة في 15 يونيو 1959 والذي ركز فيه على حل مشكلة اللاجئين وحقهم في العودة. وقد رفض الفلسطينيون المشروع[2].

---

(2) طه الفرنواني: الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري, دار المستقبل العربي, القاهرة, 1994, ص 26.

(3) سمير حلمي سيسالم: المشاريع الامريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947 – 1977, رسالة ماجستير منشورة, الجامعة الإسلامية, غزة, ص 93.

(4) منير الهورو طارق الموسى: المرجع السابق, ص 49.

(1) محسن صالح: المرجع السابق, ص 260.

(2) نفسه, ص 260.

1 _ 8 مشروع جوزيف جونسون 1962: رشحت الحكومة الأمريكية الدكتور جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كارنجي للسلام العالمي الأمريكية, حيث قام في 2 أكتوبر 1962 بطرح مشروعه الذي تطرق فيه إلى مشكلة اللاجئين وعلى حقهم بالعودة[3].

1 _ 9 مشروع الحبيب بورقيبة 1965: قدم بورقيبة مشروعه في 21 أفريل 1965 حيث دعا الفلسطينيين إلى العودة لقرارات الأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين إلى ديارهم وتخلي إسرائيل عن جزء من فلسطين, وكذلك التخلي عن سياسة " الكل أو لا شيء وانتهاج سياسة المرحلية في النضال "[4].

1 _ 10 مشروع ليفي أشكول 1965: جاء مشروع ليفي أشكول ردا على مشروع بورقيبة في 17 ماي 1965, حيث دعى رئيس الوزراء الصهيوني أن تجرى مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والبلدان التي وقعت الهدنة وإحلال اتفاقية السلام محلها, وتتم وفق وضع إسرائيل القائم, وتطبيع العلاقات مع الدول العربية[5].

2 _ مشاريع التسوية من 1967 _ 1977:

تميزت هذه الفترة بظهور العديد من مشاريع التسوية السياسية وقد تنوعت هذه المشاريع, فكانت المشاريع الإسرائيلية, والأمريكية, والعربية, والمشاريع المشتركة.

الفصل التمهيدي: القضية الفلسطينية ومشاريع التسوية من 1948-1977

أ _ مشروع ليندون جونسون[1] 1967: في 19 حزيران 1967, ألقى خطابا تناول فيه سياسته الخارجية[2] حيث ركزت مبادئه[3] على معالجة الصراع العربي _ الإسرائيلي باعتباره نزاعا حول الحدود, كون أن جوهر الصراع هو مسألة الاعتراف العربي بإسرائيل وحقها بالوجود. وقد رفضت منظمة التحرير المشروع[4].

---

(3) سمير حلمي سيسالم: المرجع السابق , ص 106.

(4) سامي يوسف: المرجع السابق, ص 10.

(5) أكرم محمد عدوان: المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي 1922 – 1973, مجلة الجامعة الإسلامية _ سلسلة الدراسات الإنسانية _ ع2, يونيو 2004, مج12, ص 286 – 287.

(1) تولى ليندون جونسون منصب نائب الرئيس الأمريكي كينيدي عام 1960, وأصبح رئيسا للولايات المتحدة عام 1964, وهو يعد الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة, عرف بسياسته المعادية للتحرر. (أنظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة, ج2, ص 120 _ 121).

(2) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية, ق1, مج1, ص 111.

(3) أنظر ملحق رقم 03.

(4) السنوار زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1920 _ 1991, ص 68.

ب _ مشروع آلون [5]1967: طرح وزير الخارجية الإسرائيلي آلون على حكومته في 13 يوليو 1967 مشروعا يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة[6].

ج _ قرار مجلس الأمن الدولي رقم " 242 " 1967: وقد جاء هذا القرار في 22 نوفمبر 1967, وقد جاء نتيجة لطلب مصر النظر في الوضع الخطير في الشرق الأوسط بعد عدوان إسرائيل في 5 يونيو 1967 على الدول العربية[7], كما يعد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية حتى الآن[8].

د _ مشروع أبا إيبان 1968: ألقى أبا إيبان خطابا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 أكتوبر 1968, حدد فيه المبادئ والأسس[9] التي تريد إسرائيل تحقيق السلام من خلالها.

هـ _ مشروع الملك حسين[10] 10 أفريل 1969: أعلن الملك حسين مشروعا للسلام مع إسرائيل اشتهر لاحقا باسم "مشروع النقاط الست"[11].

و _ مشروع روجرز 25 ماي 1970: طرح وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز في 28 أكتوبر 1969 على الإتحاد السوفييتي مشروعا يتضمن مقدمة قصيرة تدعو إلى إبرام اتفاق متبادل بين مصر وإسرائيل, وألحقت به عشر نقاط عرضها في خطاب تضمنت أربعة قضايا: السلام, الأمن, الانسحاب, الأراضي[1].

---

(5) لعب إيغال آلون دورا بارزا في حرب 1948, أصبح وزيرا للعمل عام 1961, ثم نائبا لرئيس الوزراء, ثم وزيرا للتعليم والثقافة, شغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية حتى قيام حكومة بيجين عام 1977. (أنظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة, ج1, ص 274).

(6) أنظر ملحق رقم 04.

(7) جبارة تيسير: تاريخ فلسطين, ص 315.

(8) أنظر ملحق رقم 05.

(9) أنظر ملحق رقم 06.

(10) الملك حسين بن طلال (1935 _ 1999), ملك المملكة الأردنية الهاشمية, ولد في عمان وتلقى علومه في الإسكندرية وهارو وساند هرست البريطانية العسكرية, كان مع جده في القدس أثناء حادثة اغتياله عام 1951, تولى العرش بعد اضطرار والده طلال بن عبد الله التخلي عن العرش عام 1953, قام بتسمية أخيه الأمير حسن بن طلال وليا للعهد عام 1965, وبعد وفاة الملك حسين تولى ابنه الملك عبد الله الثاني العرش عام 1999. (أنظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة, ج2, ص 541).

(11) أنظر ملحق رقم 07.

(1) محمد شديد: الولايات المتحدة والفلسطينيين بين الاستيعاب والتصفية, ترجمة كوكب الريس, جمعية الدراسات العربية, القدس, ص 132.

وقد طرح المشروع في 25 ماي 1970 قد تضمن تسوية للصراع على محورين مصري _ إسرائيلي, أردني _ إسرائيلي[2].

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع, كما رفضته إسرائيل[3].

ي _ مشروع السادات الأول 4 فبراير 1971: أعلن الرئيس المصري محمد أنور السادات في 4 فبراير 1971 مشروعه الأول للسلام. ومن أهم ما جاء في المشروع[4]:

_ التزام مصر مسؤوليتها في تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة في 5 يونيو 1967 وبذل كل التضحيات في سبيل تحقيق هذا الهدف.

وقد رفضت رئيسة الوزراء الإسرائيلي غولدا مائير المشروع, وأكدت أنه غير مقبول تماما بالنسبة لإسرائيل[5].

ن _ مشروع غولدا مائير[6]: طرحت رئيسة الوزراء الإسرائيلي غولدا مائير مشروعا إسرائيليا مضادا لمشروع الرئيس المصري أنور السادات عبر مقابلة نشرتها صحيفة التايمز اللندنية في 22 مارس 1971[7].

م _ مشروع المملكة العربية المتحدة 15 مارس 1972: أعلن الملك حسين عن مشروعه الخاص بإقامة المملكة العربية المتحدة يوم 15 مارس 1972, ومن أهم ما ورد فيه[1]:

_ تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة وتسمى بهذا الإسم.

رفضت منظمة التحرير وكافة فصائلها المشروع, كما اعترضت رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير على المشروع[2].

ك _ مشروع السادات الثاني 16 أكتوبر 1973: من أهم ما ورد في المشروع:

---

[2] أنظر ملحق رقم 08.

[3] سعودي هالة: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي _ الإسرائيلي 1976 _ 1973, مركز الدراسات الوحدة العربية, ص 270.

[4] أنظر ملحق رقم 09.

[5] Kadi , Leila : The Arab – Israeliconflict- The Peaceful Proposals 1948- 1972 , P 98- 99 .

[6] غولدا مائير (1898– 1978): رئيسة وزراء إسرائيل, ولدت في كييف, ورحلت مع أسرتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعقب إعلان الدولة الصهيونية, عينت أول سفيرة لإسرائيل في موسكو, إلا أن الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة وما نجم عنها من خسائر أثارت انتقادات عديدة ضد سياستها, فاضطرت إلى تقديم استقالتها عام 1974. (أنظر: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الزغيبي: المرجع السابق, ص 90).

[7] أنظر ملحق رقم 10.

[1] أنظر ملحق رقم 11.

[2] محسن خالد: مذكرة تحليلية حول مشروع الملك حسين, شؤون فلسطينية, ع8, أفريل 1972, ص 262.

_ انسحاب إسرائيل الكامل إلى خطوط ما قبل 5 يونيو 1967 وبإشراف دولي.

_ اننا لسنا عل استعداد في هذا كله لقبول وعود مبهمة لا جدوى فيها, مانريده الآن الوضوح في الغايات والوضوح في الوسائل[3] .

_ استعداد مصر أن تبدأ فورا بتطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية[4].

ي _ قرار مجلس الأمن الدولي (338) 22 أكتوبر 1973: أصدر مجلس الأمن الدولي في 22 أكتوبر 1973 قرار رقم 338 الذي قدمه الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم ما ورد في القرار:

_ وقف إطلاق النار بصورة كاملة, وإنهاء الأعمال العسكرية فورا في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار.

_ البدء فورا بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بجميع أجزائه[5].

وقد رفضت منظمة التتحرير القرار, كما أعلنت إسرائيل قبولها لوقف الحرب بموجب القرار[6].

و _ مؤتمر جنيف 21 ديسمبر 1973: متابعة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 338 الذي اقتضى أن [illegible] فافتتح الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر في 21 ديسمبر 1973 بقصر الأمم في جنيف, وحضرته وفود من مصر والأردن وإسرائيل إلى جانب الوفدين: الأمريكي _ السوفييتي وامتنعت سوريا عن حضور المؤتمر[1] , وقد أكد المؤتمر على ما يلي:

_ تشكيل لجنة عسكرية لدراسة مسألة الفصل بين القوات[2].

_ إن أساس هذا المؤتمر هو قرار القرار رقم 338 الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار في الحرب الأخيرة وإلى إجراء مفاوضات بين الأطراف المتنازعة لإقامة سلام عادل على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242[3].

---

(3) العطار حسين: مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد (الحكم الذاتي في الضفة والقطاع), دار الاتحاد للطباعة, ص 45 _ 46.

(4) حجازي يوسف: أيام فلسطينية في القرن العشرين, المركز القومي للدراسات والتوثيق, ج2, ص 6.

(5) عبد المنعم بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو, دار الشروق, ص 164.

(6) عدوان عاطف: دراسات في القضية الفلسطينية, ط4, 2006, ص 213.

(1) Gattan Henry : The Palestine Question, Groom Helm , London , 1988, P 139 .

(2) الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948 – 1984, مطبعة الفيصل الإسلامية, ط1, الكويت, 1984, ص 113.

(3) ملحق القضية الفلسطينية عربيا: شؤون فلسطينية, ع3, ص 202.

وقد رفضت إسرائيل المؤتمر, كي لا تتعرض لضغوط دولية تجبرها على الانسحاب من الأراضي العربية عام 1967[4].

ف _ البرنامج السياسي المرحلي (النقاط العشر) 1 _ 8 يونيو 1974: أصدر المجلس الوطني الفلسطيني البرنامج السياسي المرحلي المعروف ببرنامج النقاط العشر, بموافقة التنظيمات كافة, حيث أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في 18 يونيو 1973, أن ثلاثة أعضاء امتنعوا من التصويت على برنامج السياسي المرحلي. وقد قرر المجلس ما يلي[5]:

_ تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني.

ق _ مشروع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر[6] للسلام 18 مارس 1977: وزع مكتب المعلومات الأمريكي في بيروت نص التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في 18 مارس 1977, في بلدة كلينتون بولاية مساتشوستس والتي تضمن السلام في المنطقة. ومن أهم ما ورد في المشروع:

_ الاعتراف بإسرائيل وحقها في الوجود بسلام.

_ أن يكون وطن للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا لسنوات عديدة[1].

س _ البيان الأمريكي _ السوفييتي 1 أكتوبر 1977: في أعقاب اجتماع عقد بمدينة نيويورك في 1 أكتوبر 1977 بين وزير الخارجية للإتحاد السوفييتي اندريه غروميكو ووزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس صدر بيان سوفييتي _ أمريكي يحدد شروط التسوية. ومن أهم ما ورد في المشروع[2]:

_ ضرورة التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط.

أعلنت منظمة التحرير القبول الفوري للبيان[3], بينما رفضت إسرائيل البيان بقوة, واستطاعت بالاشتراك مع اللوبي الإسرائيلي _ الأمريكي أن تفرض على الرئيس الأمريكي جيمي كارتر التراجع عن الدعوة للمؤتمر الدولي حتى عام 1977[4].

---

(4) المعايطة سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني, دار البشير, ط1, عمان, 1993, ص 141.

(5) أنظر ملحق رقم 12.

(6) ولد في ولاية جورجيا, وأصبح حاكما لولاية جورجيا منذ عام 1970, رشح نفسه للرئاسة عن الحزب الديمقراطي, استطاع أن يحصل على تأييد قاعدة هذا الحزب ففاز بالترشيح عن الحزب. يعد الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية, تولى مهامه في 20 يناير 1977. (أنظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة, ج5, ص 22.).

(1) سلمان يوسف: الولايات المتحدة لأمريكية والصراع لعربي _ لإسرائيلي, ص 48.

(2) أنظر ملحق رقم 13.

(3) عبد المنعم بكر: المرجع السابق, ص 23.

من خلال ما تقدم يتضح أنه بمجرد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل عام 1948, رافقتها قيام العديد من الثورات الرافضة لهذا المغتصب, ما جعل الصراع العربي الإسرائيلي يتجدد في كثير من المناسبات, ومن أجل التخفيف من حدة الصراع المتواصل بين العرب وإسرائيل حول المنطقة, ظهرت العديد من المشاريع السلمية الرامية إلى إنهاء حالة الصراع, فكانت هناك مشاريع مقترحة سواء من الجانب الإسرائيلي أو الأمريكي أو حتى العربي في حد ذاته وكذلك المشترك ما بين أمريكا والإتحاد السوفييتي, إلا أن هذه المشاريع كانت غير قابلة للنجاح, وتراوحت ما بين المستحيل والصعب المرفوض.

(4) الحسن حسن: التفاوض والعلاقات العامة, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, ط1, بيروت, 1993, ص 62.

الفصل الأول: مشاريع التسوية السلمية المقترحة من قبل الطرفين العربي والإسرائيلي.

المبحث الأول: اتفاقية كامب ديفيد 1978-1979.

المبحث الثاني: مشروع السلام العربي" فاس " 1982.

المبحث الثالث: مشروع الكونفدرالية الأردنية- الفلسطينية 1984- 1985.

المبحث الرابع: مشروع السلام الفلسطيني 1988.

المبحث الخامس: مشروع شامير للحكم الذاتي 1989.

المبحث الأول: اتفاقيات كامب ديفيد 1978- 1979.عت اتفاقية كامب ديفيد كإحدى نتائج حرب 1973 و التي تمت بين مصر و إسرائيل,حيث فاجأ الرئيس المصري أنور السادات* العالم العربي بزيارته للقدس المحتلة يوم:19نوفمبر 1977 و إلقائه بيانا في الكنيست الإسرائيلي,مما يعني أنه أجرى اتصالات سرية مسبقة مع قيادة العدو الإسرائيلي للاتفاق على برنامج الزيارة و الهدف منها.و المريب أن هذه الزيارة تمت في وقت كانت فيه حالة الحرب هي السائدة بين مصر و إسرائيل رغم وقف إطلاق النار بينهما منذ 22 أكتوبر 1973[1]

فقد بدأ اجتماع كامب ديفيد في 05سبتمبر 1978 في أول محادثات جانبية مع كارتر** قال بيغن***:"إنه يصطحب معه رسالة من الرئيس فورد تنص على أن الولايات المتحدة ستتشاور مع إسرائيل قبل عرض اقتراحات السلام". وفي أول يوم كامل من المؤتمر عرض السادات إطار عمل لتسوية شاملة في الشرق الأوسط, وذلك من أجل التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن 242 و338 بجميع أجزائهما, إلا أن هذا كان مرفوضا بشكل كلي من إسرائيل.

وقد رافق هذا المؤتر توتر خاصة عندما عرضت مسألة المستوطنات التي اعتبرتها الولايات المتحدة مناقضة للقانون الدولي وعائقا بوجه السلام.مما جعل بيغن يرفض في البداية على الموافقة من حد إسرائيل من حقها بإنشاء مستوطنات يهودية جديدة, غير أنه في الأخير وافق على أن يكتب رسالة إلى كارتر يعلن فيها أن إسرائيل لن تنشئ مستوطنات جديدة خلال فترة المفاوضات[1].

---

* 1918 _ 1980: سياسي وعسكري مصري, تلقى تعليمه في القاهرة, والتحق بالكلية الحربية عام 1938, اشترك في ثورة 1952 وتقلب عدة مناصب, حتى اختير بعد وفاة جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية عام 1970, قاد مع سوريا حرب رمضان 1973 ضد إسرائيل.(أنظر: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الزغيبي: المرجع السابق, ص 459.).

(1) عثمان العثمان: مأزق التسوية السياسية للصراع العربي _ الإسرائيلي, معهد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, ط1, بيروت, ص 75.

** ولد في ولاية جورجيا, وأصبح حاكما لها منذ 1970, رشح نفسه للرئاسة عن الحزب الديمقراطي, ففاز بالترشيح عن الحزب, يعد الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية, تولى مهامه في 20 جانفي 1977.(أنظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, د.ط, بيروت, ج5, ص 22.).

*** ولد في روسيا البيضاء عام 1913, انظم إلى منظمة الأرجون الصهيونية وهي منظمة متشددة حاربت ضد سلطات الإنتداب البريطاني, عمل رئيسا للوزراء في إسرائيل في الفترة ما بين 1977 _ 1983.نتيجة لغزوه لبنان وتدمير القواعد العسكرية لمنظة التحرير الفلسطينية, فتسبب في ضغوط دولية على إسرائيل فاستقال من منصبه عام 1983, توفي 1992.(أنظر: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الزغيبي: المرجع نفسه, ص 460.).

(1) سيدني بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام, ترجمة المقدم الركن إلياس فرحات, ط1, دار الحرف العربي للطباعة والنشر،-بيروت-, 1992, ص365.

وهذه الاتفاقية مقسومة إلى وثيقتين: الأولى تتناول أسس علاقة الكيان الإسرائيلي مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع, وأما الثانية فتحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي[2].

وقد أرسل السادات رسالة للرئيس الأمريكي كارتر في 22 سبتمبر لتأكيد موقف مصر بشأن القدس باعتبارها جزءا من الضفة الغربية, ويجب أن تكون تحت السيادة العربية ويطبق بشأنها قراري 242 و 338, ورسالة أخرى بشأن جلاء المستوطنين الإسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمني, وأن موافقة إسرائيل على هذا المبدأ الأساسي يعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام لتسوية جميع المشاكل المعلقة[3], وتم التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في البيت الأبيض وذلك في 17 سبتمبر 1978 الموافق لـ 15 شوال 1398هـ[4], حيث كان الغائب الأبرز وزير الخارجية المصري محمد كامل الذي استقال. ومن ثم تم التوقيع النهائي على المعاهدة المصرية – الإسرائيلية في 26 مارس 1979 الموافق لـ 28 ربيع الثاني 1399هـ[5].

المطلب الثاني: بنود اتفاقية كامب ديفيد.

تنص اتفاقية كامب ديفيد على جزئين رئيسيين:

أولا: الضفة وقطاع غزة:

1_ ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلوا الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل القضية الفلسطينية لذلك فإن المفاوضات ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

أ_ تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة, أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة وقطاع غزة.

ب_ أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتجة في الضفة وقطاع غزة.

الفصل الأول: مشاريع التسوية السلمية المقترحة من قبل الطرفين العربي

ج_ يتم إنشاء الحكم الذاتي(وهو المجلس الإداري) في الضفة وقطاع غزة وتباشر هذه السلطة أعمالها, مدة خمس سنوات.

---

(2) محسن محمد صالح: مرجع سابق, ص39.

(3) طه الفرنواني: مرجع سابق, ص115؛ محسن محمد صالح: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة, طبعة مزيدة ومنقحة, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, -بيروت-, 2012, ص97.

(4) أنظر ملحق رقم 15.

(5) سيدني بيلي: المرجع السابق , ص365.

وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة وقطاع غزة وعلاقاتها بجيرانها, وسترتكز المفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242. وسيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

_ أن يعرضوا اتفاقهم على ممثلي سكان الضفة وقطاع غزة المنتخبين للتصويت عليه[1], كما أكدت الاتفاقية على تجميد الاستيطان خلال فترة خمس سنوات انتقالية[2].

ويمكن القول أن الاتفاقية لم تحدد أو تعرف من هم الفلسطينيون الذين سيمنحون الحقوق, واكتفت الاتفاقية بتوجيه هذه الحقوق إلى ممثلي سكان الضفة وقطاع غزة وفبهم الإسرائيليون ومنهم الفلسطينيون, ويتضح أن القضية الفلسطينية قد تركت عمدا في اتفاقية كامب ديفيد, لكنها لم تكن غائبة عن مرحلة من الأحداث السياسية.

جاء الحديث عن القضية الفلسطينية ضمن خطاب متبادل بين مصر وإسرائيل حول الحكم الذاتي ولم يتضمن الخطاب الإشارة صراحة إلى موضوع اللاجئين الفلسطينيين[3].

وكانت النتيجة المخطط لها من اتفاقية السلام المصرية _ الإسرائيلية أن تجري بشكل مستقل تماما عن الاتفاقات حول مستقبل الأراضي العربية المحتلة عام 1967[4], فقد وجهت الاتهامات ضد الرئيس المصري أنور السادات أنه تخلى عن الفلسطينيين[1], ويتضح أن الاتفاق المصري _ الإسرائيلي أكد على الحل الجزئي للتسوية الشاملة المقترحة في منطقة الشرق الأوسط[2].

ثانيا: الرسائل المتبادلة بين أرباب كامب ديفيد حول عدد من الموضوعات في 22 سبتمبر 1978[3]:

حيث أنه في 22 سبتمبر 1978 وزع البيت الأبيض نسخا من الرسائل الجانبية المرفقة باتفاقية كامب ديفيد وعددها تسع رسائل, تناولت مواضيع القدس, والمستوطنات الإسرائيلية في سيناء, والضفة الغربية

---

(1) فهد خليل زايد: الحروب والتسويات بين الماضي والحاضر –دراسة تحليلية–, ط1, دار يافا العلمية, عمان, 2011, ص325,

(2) Silver. Eric : Begin the haunted prophet , Random House, New York, First published, 1984, P 199.

(3) بدير شريف: اللاجئون الفلسطينيون من كامب ديفيد إلى مفاوضات الوضع النهائي, السياسة الدولية, ع138, ص 106.

(4) Metzger,jan, orth, Martin, sterzing, christian : the west bank under Israeli occupation, Zed Press, London, First published, 1983, p 207

(1) Smith,charles : Palestine And The Arab_ Israeli conflict, St . Martin s Press New York , First published, 1988, p.258.

(2) Text And Selected documents : The Egyptian_ Israel treaty, Institute For Palestine Studies, Beirut, 1979, P 44.

(3) أنظر: الملحق رقم 16.

وقطاع غزة, هذه الرسائل أكدت وجود خلاف كامل بين مصر وإسرائيل.ومن أهم النقاط الرئيسية الواردة في تلك الرسائل ما يلي:

أولا: القدس:

الرئيس المصري محمد أنور السادات أكد أن القدس جزء لا يتجزأ من الضفة, حيث يجب تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة, ولا سيما القرارات رقم 242 و267بشأنها.بينما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن: " إن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل, وهي غير قابلة للتقسيم ."

وقدكان في استطاعة الرئيس المصري أنور السادات اتخاذ نفس الموقف الذي اتخذه من مستوطنات سيناء (أي وفق المفاوضات وانسحاب الوفد المصري) [4].

ثانيا: حول الضفة الغربية وقطاع غزة:

أكد الرئيس المصري أنور السادات أنه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة فإن مصر ستكون على استعداد للإطلاع بالدور العربي وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني.

بينما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين: " أن الحكومة الإسرائيلية تفهم وستفهم تعبير الضفة في أي فقرة يرد فيها من وثيقة إطار التسوية على أنه يعني يهودا والسامرة ".

أما الرئيس الأمريكي جيمي كارتر فقال: عبارات: " الفلسطينيين " أو الشعب "الفلسطيني" تشير النصوص إلى الفلسطينيين العرب, وأن عبارة "الضفة" ستعني بحسب المفهوم الإسرائيلي "يهودا والسامرة"[1].

أما فيما يخص العلاقات المصرية الإسرائيلية فأهم ما جاءت به هذه الاتفاقيات مايلي :

الفصل الأول: المشاريع التسوية السلمية المقترحة من قبل الطرفين العربي

_ إعتراف مصر رسميا بإسرائيل, وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها, وتمت بذلك وفق هذه المعاهدة علاقات اقتصادية ودبلوماسية بشكل كامل بين مصر وإسرائيل.

بالإضافة إلى هذه البنود كانت بنود سرية كتبت عنها الصحف الأمريكية وخاصة مجلة News week, وهدفت هذه البنود إلى ضمان أمن إسرائيل وإبقائها القوة الوحيدة في المنطقة.

---

[4] مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979, مؤسسة الدراسات الفلسطينية, د.ط, بيروت, ص178.

[1] طوق جوزيف: الاتفاقات العربية الإسرائيلية اتفاق كامب ديفيد _ 1948 – 1977 _ دار نوبليس, ط2, بيروت, 2002, مج2, ج2, ص85.

إلا أن ذلك لم يخرج من نطاق الخطة الأمريكية مستقبلا, وذلك للهيمنة على المنطقة, ولقد ذكر وولف بيلتزر مراسل صحيفة الجروزالم بوست في 15/ 8/ 1978 " بأن الرئيس جيمي كارتر ناقش مع لجنة الشؤون الخارجية مشكلة حشود القوات الأمريكية في الشرق الأوسط والتي تعتبر جزء من إنتاج السلام هناك"[2].

أما عسكريا, فلقد أصبح التواجد الأمريكي العسكري قانونيا في شكل قوات متعددة الجنسيات معظمها من الو.م.أ, وفرضت الو.م.أ على العرب اختيار اللجوء إلى التسوية بدل الوسيلة العسكرية[3] وكانت بذلك هذه الاتفاقيات التأسيس الثاني لدولة إسرائيل ونهاية الرفض العربي[4] .

المطلب الثالث: المواقف العربية والدولية من اتفاقية كامب ديفيد:

أ_ المواقف العربية: لقد أثارت الاتفاقية أحد أشد حملات الرفض والاحتجاج في العالم العربي, وانطلقت المظاهرات في كل مكان معبرة عن سخط جماهيري شامل. وقامت جماعة إسلامية باغتياله في 6تشرين الأول 1981[5] مما جعل الدول العربية تنقسم إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى: وهي جبهة الصمود والتصدي, والتي ضمت : العراق, سوريا, الجزائر, اليمن الجنوبية, ليبيا, ومنظمة التحرير الفلسطينية. فقد عقدت مؤتمرها الأول في طرابلس الليبية[1]. حيث اتخذت تلك الدول موقفا متشددا من مبادرة السادات واعتبرتها خيانة للقضايا العربية, من خلال سعيه لإقامة سلام منفرد مع إسرائيل, وفي مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد 2 نوفمبر 1978, وأعلنوا رفضهم التسويات المنفردة ومقاطعة [illegible][2].

أما المجموعة الثانية: تكونت من المملكة الأردنية, السعودية, وباقي دول الخليج العربي عدا اليمن الجنوبي, ووصفت مواقفها بعدم القبول أو الرفض لمبادرة السادات, وانتظرت ما نتجت عنه الزيارة, واحتفظت بسفرائها في بداية الأمر[3].

---

(2) قسم الدراسات الفلسطينية: كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني, قسم الدراسات, ط1, 1980, ص 57.

(3) محمود عزمي: مواجهة التغير في ميزان القوى والنتائج العسكرية, مجلة المستقبل العربي, العدد 8, أوت 1980, ص 90.

(4) أنور عبد المالك: احتجاب مصر وإطلالة على المستقبل, المستقبل العربي, العدد8, أوت 1980, ص 40.

(5) فهد خليل زايد, مرجع سابق, ص 326.

(1) وحيد عبد المجيد: إسرائيل والتوازنات العربية الراهنة, مجلة السياسة الدولية, العدد 65, 1981, ص 73.

(2) موسى إبراهيم: قضايا عربية ودولية معاصرة, دار المنهل اللبناني, ط1, بيروت, 2010, ص 45.

(3) كامل محمد إبراهيم: السلام الضائع في كامب ديفيد, جريدة الأهالي, ط5, 1986, ص 62.

المجموعة الثالثة: فقد أظهرت التعاطف مع مساعي السادات السلمية مع إسرائيل, وضمت المغرب, جمهورية السودان, عمان[4].

ب _ الموقف الفلسطيني: أكدت منظمة التحرير الفلسطينية أن اتفاقية كامب ديفيد تمثل استسلاما كاملا من جانب الرئيس المصري أنور السادات لمشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغين[5].

وقد أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية, رفضها لنتائج إتفاقية كامب ديفيد فيما يتعلق بالجزء الذي يتناول الضفة وقطاع غزة[6], لأنه لا يتضمن حق الفلسطينيين في تقرير المصير, ولا إقامة دولة فلسطين[7].

ج _ المواقف الدولية:

1 _ الموقف الإسرائيلي: خططت إسرائيل لإقامة علاقات سلمية مع الدول العربية منفردة, كل منها على حدة, أما الإنجاز الذي حققته إسرائيل على المستوى الدولي , فمن الواضح أن قادة إسرائيل أرادوا تطهير تاريخهم الإجرامي من خلال الظهور أمام العالم بأن إسرائيل دولة محبة للسلام, مما ترتب على ذلك توسيع علاقاتها الدولية[1].

2 _ موقف الولايات المتحدة الأمريكية: أدت رعاية الولايات المتحدة لاتفاقية كامب ديفيد واحدة من أكبر الخدمات لإسرائيل التي مكنتها من شق الجبهة العربية, وزعزعة استقرارها, كما حققت لنفسها هدفا رسمت لها منذ أمد بعيد, وهو نسف فكرة الوحدة العربية, وقد قصدت الولايات المتحدة من اتفاقية كامب ديفيد [illegible][2].

3 _ موقف الإتحاد السوفيتي: بعد إعلان التوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد, تصاعدت الانتقادات السوفيتية الموجهة للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية, لأنها سببت دفع السادات لتقديم التنازلات في المفاوضات, وأن الإدارة الأمريكية حافظت على إسرائيل كقوة ضاربة في المنطقة[3].

---

(4) طويلة عبد الستار: السادات في إسرائيل, مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر, ص 48 _ 49.

(5) منير الهور و طارق الموسى: مرجع سابق, ص 191.

(6) بدير شريف: المرجع السابق, ص 106.

(7) محمد شديد, الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية, ترجمة كوكب الريس, جمعية الدراسات العربية, القدس, ص 203.

(1) زياد خضر العبد مطر: اتفاقية كامب ديفيد المصرية _ الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 1978 _ 1993, رسالة ماجستير منشورة, الجامعة الإسلامية, غزة, 2012, ص 119 _ 120.

(2) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية, ق2, ط1, مؤسسة الدراسات الفلسطينية, دمشق, 1984, ج6, ص 30.

(3) طه المجذوب: حرب أكتوبر طريق السلام, الهيئة المصرية للاستعلامات, د.ط, القاهرة, 1993 , ص 176.

كما وجهت وسائل الإعلام السوفيتية انتقاداتها لتلك الاتفاقية ووصفتها بأنها " مؤامرة كاملة " ضد شعوب المنطقة, وأن وثيقتي المؤتمر جاءتا امتلاءا على السادات, لإبرام اتفاقية منفردة خلال ثلاثة أشهر, وفقا للشروط الإسرائيلية, وأكدت أن الوثيقتين تجنبتا ذكر القضايا الأساسية[4] .

فقد هاجمت وكالة تاس السوفيتية اتفاقية كامب ديفيد بشدة, واعتبرتها تخلي من السادات عن المطالب العامة للعرب, وخيانة للقضية الفلسطينية, والاستسلام أمام مطالب تل أبيب وواشنطن[5], وتوقع الإتحاد السوفيتي انهيار نظام السادات في مصر على غرار ما حدث في إيران[6].

ومن خلال العرض السابق قد تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

– معظم هذه القرارات سطحية وغير عميقة، وهذه القرارات لا تمثل إلا الحد الأدنى لما يمكن عمله للتصدي للأخطار التي تهدد المنطقة العربية في اتفاقية كامب ديفيد.

– اعترض معظم العرب على اتفاقية كامب ديفيد، إذ أكدوا على معالجة القضية الفلسطينية، حيث أعطى الرئيس المصري محمد أنور السادات لنفسه دوراً في التفاوض نيابة عن الفلسطينيين دون موافقتهم.

– إن اتفاقية كامب ديفيد من أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام 1948 م وأنها تمثل استسلاماً كاملاً من جانب الرئيس المصري محمد أنور السادات حيث وافق على شروطهم لتصفية القضية الفلسطينية أرضاً وشعباً وثورةً تحت إشراف وتخطيط الإمبريالية الأمريكية.

– يُعدُّ توقيع الرئيس المصري محمد أنور السادات على اتفاقية كامب ديفيد خروجاً على الإجماع العربي، حيث لم يتطرق إلى إقامة دولة فلسطينية، أو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

– تمزق عربي يحرم الأمة العربية من أهم أسلحتها، وعزل مصر عن الأمة العربية لإضعاف مصر والأمة العربية معاً لتقع بين براثن الاستعمار الإسرائيلي للمنطقة العربية، كما يعني الاتفاق تصفية القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لصالح إسرائيل.

– حمل الرئيس المصري محمد أنور السادات فكرة ربط مصير بلده مصر بمصيره الشخصي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ يتصرف في قمة كامب ديفيد بطريقة فردية متخذا القرارات المصيرية من

---

[4] منشورات فلسطين المحتلة: كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني, 1980, ص 108.

[5] كرم سمير, دوليا: شؤون فلسطينية, ع 74 _ 75, 1978, ص 252.

[6] إسماعيل محمد حافظ: أمن مصر القومي في عصر التحديات, مركز الأهرام للترجمة والنشر, ط1, القاهرة, 1987, ص 463.

دون الرجوع إلى أي من أعضاء الوفد المرافق له كما كان يتصرف بعصبيةٍ حادة مع مرافقيه، مذكراً إياهم بأنه صاحب القرار النهائي.

– عانت مصر من التقلبات ارتفاعاً وهبوطاً في خلال سعيها لاستعادة دورها القيادي التقليدي لتوقيعها اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 م.

الفصل الأول: مشاريع التسوية السلمية المقترحة من قبل الطرفين العربي

المبحث الثاني: مشروع السلام العربي" فاس" 6_ 9سبتمبر 1982:

المطلب الأول: ظروف عقد المشروع:

بعد مبادرة ريغن جاءت ردود الفعل العربي مرحبة بحذر, إذ سرعان ما أصدرت مصر والأردن بيانين يرحبان بالإحياء الظاهر لاهتمام واشنطن بصنع السلام واعتبار ذلك أمرا إيجابيا. كما وصف

فاروق قدومي وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية تعليقات الرئيس الأمريكي بأنها" ليست سيئة في مجموعها"[1].

وكان في أصله مشروعا طرحه الأمير فهد بن عبد العزيز قبل أن يصبح ملكا على السعودية, وقد تبناه مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة فاس بالمغرب في 6_ 9 سبتمبر 1982, إثر الخروج الفدائي الفلسطيني من بيروت[2]. وقد تضمن المشروع عدة نقاط منها:

انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة 1967, وإزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967, وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة, وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره, وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني, وتعويض من لا يرغب في العودة.

جاء المشروع بعد أيام من المشروع الذي طرحه الرئيس الأمريكي رونالد رغين.

ولعل أهم الظروف التي سبقت المشروع : خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982, وهو الأمر الذي أدى إلى فقدان منظمة التحرير الفلسطينية لتواجدها في لبنان وما نتج عنه من تراجع التأثير العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية [3].

ويمكن القول أن مشروع السلام العربي هو أول مشروع عربي يطرح كأساس لحل الصراع العربي _ الإسرائيلي.

المطلب الثاني: البنود التي تضمنها مشروع السلام العربي[4].

في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة فاس المغربية في الفترة ما بين 6_ 9 سبتمبر 1982, جاء فيه: أنه اعتبارا للظرف الخطير والدقيق الذي تمر به الأمة العربية, وشعور من المسؤولية

[1] دان تشرجي: أمريكا والسلام في الشرق الأوسط, ترجمة محمد مصطفى غنيم, دار الشروق, ط1, القاهرة, 1993, ص 216.

[2] فهد خليل زايد: مرجع سابق, ص328.

[3] سميح المعايطة: في التسوية السياسية للصراع العربي _ الإسرائيلي, دار البشير, عمان, ط1, 1993.

[4] انظر الملحق رقم 17.

القومية التاريخية درس الملوك والرؤساء العرب المجتمعين في فاس القضايا الهامة المطروحة على المؤتمر, واتخذوا بشأنها القرارات التالية:

1_ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس.

2_ إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة عام 1967.

3_ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

4_ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة م.ت.ف, وتعويض من لا يرغب بالعودة.

5_ إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.

6_ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

7_ يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

8_ يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ[1].

وقد مثل المشروع الخط السياسي العربي العام الذي ساد حقبة الثمانينات. والذي يجمع بين الاعتراف الضمني بالكيان الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة والقطاع[2] .

وفي المقابل حاولت إسرائيل في هذه الفترة الضغط على الدول العربية بأعمال عدوانية منها إعلان إسرائيل ضم منطقة الجولان رسميا, وضرب المفاعل النووي العراقي, ثم ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان كل ذلك للقبول بالحلول الاستسلامية. وتمثلت أهم النقاط المعدلة في النقطة الثالثة بالتأكيد على [illegible] الطرفين العربي

كما استبدلت هيئة الأمم المتحدة الواردة في مشروع فهد بعبارة مجلس الأمن والهدف من ذلك عدم استبعاد الاتحاد السوفييتي وترك زمام الأمور بيد الو.م.أ وقد تمت الموافقة على ذلك بالإجماع.

---

(1) أنظر: فهد خليل زايد, المرجع السابق, ص328_329, منير الهورو طارق الموسى: مرجع سابق, ص211, طوق جوزيف: الاتفاقات العربية الإسرائيلية من قمة أنشاص إلى قمة فاس, ج2, مج3, ص106, عباس محمود: طريق أوسلو, ص39, عبد المنعم بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو, دار الشروق, ص23, شريف حسين:المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ من العهد القديم إلى مفاوضات السلام الشرق الأوسطية الحرب والسلام(1970_1981), ج3, الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1996, ص294 . مجدي حماد: مستقبل التسوية 30عاما من سلام عابر, ط1,دار النهضة العربية, بيروت,2009,ص237.

(2) فهد خليل زايد: المرجع نفسه, ص 329.

وقد أشاد بذلك الرئيس الأمريكي ريغن لإحدى المجلات الألمانية وخاصة بالمادة رقم 6 والمتعلقة بالاعتراف بإسرائيل, وكذلك حكام السعودية الذين يقومون" بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى توسيع عملية السلام لتشمل المعسكر العربي كله" [1] .

فشلت القمة العربية في مدينة فاس المغربية, ولم ينجح وزراء الخارجية العرب في الإنفاق على حد أدنى من جدول الأعمال والتوصيات المقبولة عربيا, فانتصرت جلسات مؤتمر القمة العربية على جلسة استمرت أربع ساعات. وقد امتنع عن الاشتراك في المؤتمر عدد من الدول العربية هي: العراق, سوريا, الجزائر, ليبيا, تونس, السودان, موريتانيا, وسلطنة عمان [2].

المطلب الثالث: المواقف العربية والدولية من السلام العربي (مؤتمر فاس):

1 _ الموقف الفلسطيني: أكد المجلس الفلسطيني أن المشروع يمثل الحد الأدنى للتحركات السياسية من جانب الدول العربية, والتحركات التي يجب أن يتبناها العمل العسكري مع تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية[3].

2 _ الموقف الغربي:كان مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريغين واضحا في مشروع السلام العربي(فاس), إذ يظهر البيان الصادر عن ذلك المشروع أن الحكام العرب قد طلقوا الخيار العسكري واعتمدوا الخيار السياسي والدبلوماسي وحده, فالبيان لم يشر إلى إمكانية اللجوء للقوة وإلى ضرورة حشد الطاقات العربية وتأمين التوازن الإستراتيجي مع العدو الإسرائيلي, ولم يشر إلى ضرورة دعم منظمة التحرير الفلسطينية[4].

3 _ الموقف الإسرائيلي:رفضت إسرائيل المشروع لأنه سيؤدي إلى تدمير إسرائيل, ودعت الحكومة الإسرائيلية إلى إجراء محادثات سلام مع إسرائيل, وأعلنت رفضها لأي مشروع يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية لأنها سوف تشكل تهديدا لوجودها, ووصف وزير خارجية إسرائيل إسحاق شامير * انذاك قمة

---

(1) أحمد وافي: اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي _ الإسرائيلي, المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر, د.ط, الجزائر, 1990, ص ص 428, 430.

(2) عبد الرحمان أسعد: النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية, ص 237.

(3) سلمان يوسف: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي_ الإسرائيلي, ص 73.

(4) نفسه, ص 73.

* ولد عام 1915 في بولندا, اسمه الحقيقي يرزنسكي, هاجر لفلسطين عام 1935, والتحق بالجامعة العبرية ودرس الأدب والتاريخ, التحق بالهاجاناه عام 1935, وفي 1937 انضم لمنضمة الأرجون الإرهابية التي كانت تقوم بأعمال إرهابية ضد العرب و الإنجليز. البابا عبد الحميد: شخصيات إسرائيلية, دار البيارق للنشر والتوزيع, د.ط, رام الله, د.س.

فاس: بأنها إعلان لحرب جديدة وقال في خطاب أمام مؤيديه السياسيين: " إن الخطة العربية الجديدة للسلام لا تضمن شيئا عن السلام سواء في مادتها أو شكلها, ووصف الخطة بأنها خطة أخرى لتصفية إسرائيل بمرحلة أو مرحلتين"[1].

لذلك قامت سياسة إسرائيل على التوسع عن طريق بناء المستوطنات وغزو الدول العربية المجاورة لإرغامها على الاستجابة لطلباتها[2] . وأكدت إسرائيل أن المشروع يدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م, وإزالة المستوطنات التي أقامتها فيها وإقامة دولة فلسطينية تكون القدس الشرقية عاصمة لها [3].

ومن خلال العرض السابق تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

– تم المشروع بموافقة وحضور القيادة الفلسطينية, وهو حصيلة مشروع فهد.

– مشروع السلام العربي (فاس) وجهان لعملة واحدة, جاء كلاهما لتجاوز اتفاقية كامب ديفيد.

– يعد مشروع السلام العربي(فاس) صورة من صور محاربة الدول العربية لاتفاقية كامب ديفيد.

– ركز المشروع على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967, بما فيها مدينة القدس العربية, وإزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة عام 1967, وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره, وإخضاع الضفة وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة.

– أكد مشروع السلام العربي لأول مرة على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

الفصل الأول: مشاريع التسوية السلمية المقترحة من قبل الطرفين العربي

المبحث الثالث: مشروع الكونفدرالية الأردنية _ الفلسطينية 1984 – 1985.

المطلب الأول: سير المحادثات.

وقد عمل في قيادة جهاز الموساد الإسرائيلي, ثم تسلم رئاسة الحكومة (الإسرائيلية) لمرحلتين الأولى في أكتوبر 1983–1984, وترأس الحكومة الرابعة والعشرين في المرحلة الثانية حتى يونيو 1992. مصطفى اللداوي: الإرهاب الصهيوني عقيدة مجتمع وتاريخ دولة, دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع, ط1, بيروت, 2007, ص 309.

(1) سميح المعايطة: مرجع سابق, ص 180– 181.

(2) جابر الراوي: القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن, دار الجليل للنشر, ط1, عمان, 1985, ص 104.

(3) حكيم سامي: القدس والتسوية, المنشورات, دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع, د.ط, بيروت, د.س, ص 264.

التقى ملك الأردن(حسين) والزعيم الفلسطيني (ياسر عرفات) من أجل الاتفاق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على تصور مشترك لحل القضية الفلسطينية وذلك من خلال العمل على استعادة الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة, وعلى إنقاذ الشعب الفلسطيني من براثن الاحتلال.

وقد كانت المحادثات شاقة ودقيقة لأنها تتم في وسط أحداث سريعة الوقع في الشرق– المأساة اللبنانية– وفي منطقة الخليج حيث الحرب العراقية الإيرانية التي تدخل بعض مراحلها الحاسمة[1].

وقد طرح الملك حسين لدى افتتاحه الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في عمان في 22 نوفمبر 1984 الخطوط العريضة لمشروع أردني– فلسطيني مشترك يقوم على تطبيق قرار رقم 242 كأساس للتسوية, وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام, في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة, وقد جرت مباحثات أردنية– فلسطينية مشتركة, تم في ختامها إقرار الاتفاق الأردني– الفلسطيني في 11 فيفري 1985[2].

المطلب الثاني: الأفكار التي ناقشها المشروع.

1) يتم التحرك الأردني الفلسطيني على أسس الشرعية الدوُلية التي تمثلها قرارات الأمم المتحدة، والتي تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة قرارات مجلس الأمن الدُولي رقم 242 و 338.

2) الأرض مقابل السلام وهو المبدأ الذي ينبغي أن تستند إليه أي تسوية سلمية عادلة ودائمة ومتوازنة، وهو غير قابل للتفاوض، وليس شرطاً مسبقاً كما تدعي إسرائيل، وإلا أصبح قابلاً للمساومة عليه، ولأن هذا المبدأ منصوص عليه في قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 فإن التمسك بهذا القرار يصبح أمراً ضرورياً.

3) مفاوضات السلام تجري حول الوسائل والأساليب والالتزامات التي تحقق هذا المبدأ وتثبته .

4) يعتمد الطرفان مقررات الرباط وفاس وجميع قرارات القمة العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية كأساس للمسعى المشترك.

5) مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات تجري على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى باعتبارها [illegible] للمشاريع والتسوية السلمية المقترحة من قبل الطرفين العربي

6) الأردن لن يكون بديلاً عن الفلسطينيين في أية مفاوضات لكنه مستعد لأن يكون شريكاً مع منظمة التحرير الفلسطينية في أي مشروع سلام أو مسعى سلمي لحل القضية الفلسطينية.

---

(1) أحمد نافع: الطريق إلى مدريد, مطابع الأهرام التجارية, ط1, القاهرة, 1993,ص 20.

(2) محسن صالح : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية, مرجع سابق, ص 463– 464. أنظر ملحق رقم 18.

7) الإصرار على تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين أي حق العودة.

8) العمل على قيام دولة فلسطينية مستقلة في إطار اتحاد كونفدرالي مع المملكة الأردنية الهاشمية.

9) حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، حيث يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون و الفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

10) تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك[1].

وقد عكس هذا الاتفاق تحسن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن, والتي شابها التوتر الحاد معظم فترة السبعينيات, كما عكس استجابة أكثر من منظمة التحرير الفلسطينية للتعامل مع الضغوط الدولية (الأمريكية والإسرائيلية) بالذات التي تفضل التعامل مع قضية فلسطين من خلال البوابة الأردنية, فضلا عن تراجع منظمة التحرير الفلسطينية عن إصدارها على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

المطلب الثالث: مواقف الأطراف المختلفة من الاتفاق الأردني- الفلسطيني.

1) الموقف الفلسطيني: قال رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات: إن الحوار مع الأردن لم يتوقف وإنه تعهد ببذل كل جهد لتشجيع هذا الحوار، وإن المجلس الوطني الفلسطيني أقر في آخر اجتماع له متابعة الحوار مع الأردن من أجل إنشاء كونفدرالية فلسطينية – أردنية. حيث تشتد الحاجة للعمل على حماية الشرعية في منظمة التحرير الفلسطينية، لأن أي مساس بهذه الشرعية يجعل الأمور تنتقل إلى الأولوية لمشاريع التسوية السلمية[1] المقترحة من قبل الطرفين العربي

ووصف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الاتفاق الأردني الفلسطيني بأنه تتويج للمسيرة الطويلة التي بدأناها معاً والتي رعاها الملك حسين بجهوده والتي اتفقنا على السير فيها معاً وأكدتها ودعمتها اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة[2].

---

(1) أنظر: صالح, محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية, المرجع السابق, ص463- 464 . منير الهور و طارق الموسى: مرجع سابق, ص 230- 231.جريدة القدس: العدد 5560, 14فيفري 1985, ص1. سميح المعايطة: في التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي, مرجع سابق, ص 184. فهد خليل زايد: مرجع سابق, ص 330- 331.

(1) روز اليوسف: الحوار الأردني الفلسطيني بالوثائق, لما توقف الحوار وكيف يبدأ من جديد, ع 2901, جانفي 1984, ص 21.

(2) جريدة القدس: العدد 5559, 13فيفري 1985, ص 1.

وفي بيان لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) إقليم الكويت حول الاتفاق الأردني– الفلسطيني, دعت إلى العمل على بلورة موقف عربي موحد يضمن تحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967, وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير, والعودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن اتحاد كونفدرالي بين الدولتين الأردنية والفلسطينية[3].

2) الموقف الإسرائيلي: كان زعيم حزب العمل ورئيس الحكومة شمعون بيريس من أوائل المتحدثين، وإن لم يكن من أكثرهم وضوحاً، إذ أجاب على الاقتراحات بما يمكن وصفه ب"نعم، ولكن....".

فقد أعلن رئيس الحكومة شمعون بيريس أن إسرائيل تحبذ إجراء مفاوضات مع وفد أردني فلسطيني مشترك، ولكن ينبغي ألا يضم مثل هذا الوفد ممثلين من منظمة التحرير الفلسطينية، دون أن يوضح ما يقصده بكلمة "ممثلين"[4].

3) الموقف المصري: طالب الرئيس المصري محمد حسني مبارك إسرائيل بإزالة العقبات التي تعترض طريق السلام واتخاذ الخطوات الضرورية لبدء الحوار دون شروط مسبقة وبعيداً عن منطق الأمر الواقع المناقض للشرعية الدُولية.

والمعروف أن الموقف المصري يساند الشرعية الفلسطينية من خلال المحافظة على حرية القرار الفلسطيني داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه لابد من حوار أردني فلسطيني، لأن مستقبل التسوية يتوقف على هذا الحوار، حيث تم تمثيل الفلسطينيين على اتساعهم بواسطتها، وأكد الموقف المصري أنه لا خلاف بين مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان وبين قرار الدول العربية ممثلاً في قمة فاس[1].

الفصل الأول: المشاريع السابقة للتسوية المقترحة من قبل الطرفين العربي

– ركز مشروع الكونفدرالية الأردنية– الفلسطينية على الأرض مقابل السلام, وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة, وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

– أكد مشروع الكونفدرالية الأردنية– الفلسطينية على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338 كأساس لعملية التسوية.

---

(3) سميح المعايطة: المرجع السابق, ص 185.

(4) شئون فلسطينية: ردود الفعل الإسرائيلية على الاتفاق الأردني– الفلسطيني ومبادرة مبارك, مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية, ع 144– 145, مارس _ أفريل 1985, ص 151.

(1) جريدة القدس: العدد 5557, 11 فيفري 1985, ص 1.

– تم التركيز على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني, وقيام دولة فلسطينية مستقلة في إطار إتحاد كونفدرالي مع الأردن.

المبحث الرابع: مشروع السلام الفلسطيني 1988.

المطلب الأول: دواعي تقديم المشروع:

حاولت (م. ت. ف) استثمار الانتفاضة المباركة سياسيا, فشكلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقاع المقاومة مع إيقاع تحركها السياسي, وقد أفادت (م. ت. ف) من قرار الأردن

في 31 جويلية 1988 فك رابطه الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية, فأكدت بذلك تمثيلها الرسمي الوحيد لأهل الضفة الغربية[1].

وقد سعى الأردن من خلال فك روابطه مع الضفة إلى إفشال الاقتراحات والأفكار التي كثر الحديث عنها " إسرائيليا " والتي طرحت الخيار الأردني وأن الأردن هي وطن الفلسطينيين[2]. وعندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في الجزائر خلال الفترة من 12- 15 نوفمبر 1988, واتخذ قرارات مهمة تتعلق بالهدف السياسي للانتفاضة على محوري قبول قرارات الشرعية الدولية, وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس,وسمي المشروع فيما بعد بمشروع السلام الفلسطيني[3].

وقد أشار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات خلال مداخلاته في المجلس الوطني الفلسطيني إلى أن هذا التوجه يأتي انسجاما مع نصائح سوفييتية وعربية, وتوجهات من داخل قيادة الانتفاضة, إضافة إلى عروض أمريكية بتطوير واقع منظمة التحرير الفلسطينية في الخارطة السياسية للصراع في المنطقة[4].

وتحركت السويد من خلال وزير خارجيتها وبموافقة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات, باتجاه وزير الخارجية الأمريكي جورج شولترز, لرفع الحظر الأمريكي عن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية, ولتشجيع الحوار معها باعتبار ذلك مدخلا لدخولها في مفاوضات مع إسرائيل للبحث في تسوية تضمن كيانا سياسيا للفلسطينيين[5].

المطلب الثاني: التوضيحات التي قدمها ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية لبعض النقاط الواردة في إعلان الاستقلال في الجزائر:

وبخصوص التوضيحات[1] التي أقرتها منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعها المعقود بالجزائر في 15 نوفمبر 1988, فقد تضمنت ضرورة عقد مؤتمر دولي فعال لموضوع الشرق الأوسط وقضيته المحورية " المسألة الفلسطينية " وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة ومشاركة الدول الدائمة العضوية لمجلس

---

(1) أنظر ملحق رقم 19.
(2) فهد خليل زايد: المرجع السابق, ص 334؛ محمد صالح: المرجع السابق, ص 272.
(3) جواد الحمد: المرجع السابق , ص 482.
(4) نفسه, ص 482- 483.
(5) عثمان العثمان: المرجع السابق, ص 111.
(1) أنظر الملحق رقم 20.

الأمن وكل أطراف النزاع الحاصل في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية كونها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني, واعتبار أن مؤتمر السلام الدولي سيعقد على أساس قراري مجلس الأمن رقمي 242 و338, وكذلك حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية المشروعة وخاصة حقه في تقرير المصير, وذلك وفقا لمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بحق الشعوب في تقرير مصيرها ومبدأ عدم جواز اكتساب الأرضي بالقوة[2] , وتكون الكونفدرالية الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة بمثابة دولة, بحيث تكون هاتان الدولتان مجردتان من السلاح [3].

لقد كان هذا المشروع مجرد اقتراب فلسطيني أكثر من مربع الشروط الإسرائيلية, وهو اقتراب لم يجابه بأي اقتراب إسرائيلي من المطالب الفلسطينية, لكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت معنية بالظهور كطرف وسيط وبإغراء الطرف الفلسطيني لتقديم المزيد من التنازلات, فعدت هذا المشروع بادرة إيجابية غير كافية.

واستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من مجمل الحالة العربية والدولية التي ترى أن أوراق حل القضية الفلسطينية بيدها, والتي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية لإيجاد السبل لفتح البوابة الأمريكية لها[4].

ويظهر المشروع مدى استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لتقديم حلول وسط من أجل السلام, فهي قد قبلت إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 أي القدس الشرقية والضفة وقطاع غزة التي لا تمثل سوى 22% من فلسطين أي أنها تتنازل عن 78% من فلسطين.

ومنذ إعلان الاستقلال اعترفت 119 دولة من دول العالم بدولة فلسطين, وأقام معظمها علاقات دبلوماسية كاملة, قد لا يعرف الكثيرون أن هذا العدد يفوق كثيرا عدد الدول المعترفة بإسرائيل.[1]

المطلب الثالث: مواقف الأطراف المختلفة.

الموقف الفلسطيني: انقسم الفلسطينيون قسمان : مؤيد ومعارض:

---

(2) طاهر شاش: المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة _ أريحا, دار الشروق, ط1, القاهرة, 1990, ص 190.

(3) عبد المنعم بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو, المرجع السابق, ص 24؛ زكريا السنوار: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921 حتى نهاية عام 1991, د.م, د.ط, د.ت, ص 114؛ سميح المعايطة: المرجع السابق, ص 206؛ الأسبوع الجديد: أبو عمار يعلن في جنيف عن المشروع الفلسطيني للسلام,ردود فعل دولية ايجابية,ع3, جانفي 1989, ص 6؛ إيريه هيس: اقتراح لمذكرة تفاهم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية, البيادر السياسي, ع288, فيفري 1988, ص 47.

(4) محمد صالح : المرجع السابق, ص 467- 468.

(1) عبد المنعم, بكر: المرجع السابق, ص 24.

أ) المؤيد: واشتمل على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (حركة فتح, الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين, الجبهة الديمقراطية) التي شاركت في المجلس الوطني الفلسطيني يومها.

ب) المعارض: واشتمل على قسمين:

الأول: وهو الذي يؤيد مواقف دول عربية معارضة مثل سوريا, وهي الفصائل الموجودة في سوريا الآن, (حركة المقاومة الإسلامية حماس, وحركة الجهاد الإسلامي) .

الثاني: وهو التيارات الإسلامية التي تعارض السلام مع اليهود وتعتبر أن أي تنازل يعني التفريط في أرض فلسطين المقدسة, وهي تؤكد على ضرورة إقامة دولة إسلامية على كامل أراضي فلسطين[2].

الموقف الإسرائيلي: رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير مشروع منظمة التحرير الفلسطينية, وأكد أن الموافقة على هذا المشروع بأنه كارثة كبرى رغم أنه تحدث بوضوح وبشكل لا يقبل التأويل عن حق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها[3].

الموقف العربي: صرح الرئيس المصري حسني مبارك أن مصر تؤيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة[4].

حيث رفضت سوريا قرارات المجلس الوطني الفلسطيني واعتبرتها استسلاما .

الموقف الأمريكي: أكدت الإدارة الأمريكية أن الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة يعد تقدما إيجابيا نحو

الفصل الأول: [illegible] [5] العربي

الموقف الدولي: رحبت دول العالم بمشروع منظمة التحرير الفلسطينية, فقد أعرب الإتحاد السوفيتي عن دعمه للمشروع.وأعربت دول المجموعة الأوروبية أن خطاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يشكل توجها جوهريا نحو السلام[6].

ومن خلال العرض السابق تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

– أكد المشروع على حقوق الشعب الفلسطيني من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

– أقرت منظمة التحرير الفلسطينية من خلال هذا المشروع رسميا برمي السلاح , وترك الخيار العسكري وسيلة لحل قضية فلسطين.

– ركز المشروع على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967.

---

(2) زكريا السنوار, المرجع السابق, ص 115.

(3) الأسبوع الجديد: السلام على طريقة شامير, ع 33, ماي 1990, ص 26.

(4) جريدة القدس : العدد 6909, 20نوفمبر 1988, ص 1.

(5) زكريا السنوار: المرجع نفسه, ص 115- 116.

(6) الأسبوع الجديد : أبو عمار يعلن في جينيف عن المشروع الفلسطيني للسلام , المرجع السابق, ص 6.

– يظهر المشروع الاهتمام بحل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

الفصل الأول: مشاريع التسوية السلمية المقترحة من قبل الطرفين العربي

المبحث الخامس:شروع شامير للحكم الذاتي 1989.

المطلب الأول: تداعيات تقديم المشروع:

لم يكن رئيس الوزراء المتطرف إسحاق شامير يرغب بتقديم أية تنازلات للفلسطينيين, وكانت سياسته العامة بالتعاون مع شريكه في الائتلاف الحكومي حزب العمل هي القضاء على الانتفاضة وسحقها, غير أن الانتفاضة شوهت الوجه " الإسرائيلي " دوليا, وكشفت زيف ادعاءاته وحقيقة احتلاله[1].

وقد قدم شامير خطته[2] في عشرين نقطة, واعتمدتها حكومتة في 14 ماي 1989, ووافق عليها الكنيست بعد أسبوعين من ذلك, ومثل مشروع شامير في جوهره الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد مع مصر.فدعا إلى انتخابات في الضفة والقطاع (ما عدا القدس الشرقية) لاختيار فلسطينيين من غير

(1) محمد صالح: المرجع السابق, ص 274.

(2) أنظر الملحق رقم 21.

أعضاء (م.ت.ف), ليتفاوض معهم الكيان الإسرائيلي حول إقامة حكم ذاتي في مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات, يتم بعدها الاتفاق غلى الوضع النهائي[3].

المطلب الثاني: المقترحات التي طرحا شامير.

كانت الأسس والمقترحات التي طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير في أفريل 1989 لدخول إسرائيل في تسوية سياسية مع الأطراف العربية, قد تضمنت النقاط الأربع التالية:

1) تكون اتفاقيات كامب ديفيد أساسا لأية عملية سلام.

2) العمل على تسوية قضية اللاجئين في الضفة وغزة وإنشاء صندوق للتعويضات لهم.

3) إن الدول العربية مدعوة إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية وحالة الحرب القائمة مع إسرائيل, وإلى الدخول في مفاوضات مباشرة وثنائية تقوم على أساس " السلام مقابل السلام " وليس على أساس الأرض مقابل السلام.

4) إجراء انتخابات ديمقراطية حرة بين العرب الفلسطينيين سكان (يهودا والسامرة) وقطاع غزة.

– لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية, لا دولة فلسطينية, انتخابات حرة في الأراضي المحتلة لغرض تأليف وفد يفاوض " على مرحلة انتقالية لحكم ذاتي " تتبعها مفاوضات بين إسرائيل والأردن من أجل عقد اتفاقية سلام[1].

– لم يكن مشروع شامير يمثل أي تغييرات تذكر في الموقف الإسرائيلي الذي تسانده الولايات المتحدة الأمريكية منذ أعقاب حرب عام 1967, فقد تضمن رفض إقامة دولة فلسطينية وتسوية القضية الفلسطينية على مراحل وفقا لصيغة كامب ديفيد[2].

– مثل مشروع شامير في جوهره الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد مع مصر, فدعا إلى انتخابات في الضفة وقطاع غزة (ماعدا القدس الشرقية) [3], لاختيار فلسطينيين من غير أعضاء (م.ت.ف) ,

---

[3] فهد خليل زايد: مرجع سابق, ص 337.

[1] سليمان مخائيل: فلسطين والسياسية والأمريكية من ويلسون إلى كلينتون, ط1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1996,ص 279.

[2] طاهر شاش: مفاوضات التسوية النهائية والدولية الفلسطينية الآمال والتحديات, دار الشروق, ط1, القاهرة, 1999, ص 43.

[3] The Research Group : Bad News From Israel , Pluto Press, London, first published, 2004, p 66 .

ليتفاوض معهم الكيان الإسرائيلي حول إقامة حكم ذاتي في مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات , يتم بعدها الإتفاق على الوضع النهائي[4].

ويتضح من ذلك أن إسرائيل تعارض إقامة دولة فلسطينية مستقلة في قطاع غزة والضفة, كما تعارض أي تفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

المطلب الثالث: مواقف الأطراف المختلفة من مشروع شامير:

1) الموقف الفلسطيني:رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع, كما رفضه الشعب الفلسطيني بكامله[5].

وأصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم 15 ماي 1989م بيانا قالت فيه:" إن هذا المشروع لا يعني الشعب الفلسطيني لأنه لا يعترف بوجوده الوطني ولا يتعامل من قريب ولا من بعيد مع قضيته وحقوقه الوطنية المشروعة, كما إنه يتجاهل جميع القرارات الدولية بما فيها القرارين رقم 242 و338, لهذا نتوجه إلى الرأي العام العالمي والقوى السياسية المؤثرة في العالم "[1].

2) الموقف العربي: رفضت الدول العربية المشروع ووصفته بأنه خديعة ترمي إلى إحياء تسوية محتضرة مؤكدة أن إجراء الانتخابات في ظل قسوة الاحتلال تشكل بوضوح محاولة مقصودة لتجميد كل خيار للسلام يمكن تحقيقه والوثوق به.

3) موقف الاتحاد السوفييتي: رأى الاتحاد السوفييتي في تطبيق فكرة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير خطئا جسيما لأنه يهدف إلى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية السلام في الشرق الأوسط[2].

4) الموقف الأمريكي: رحب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب باقتراح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير الذي يدعو إلى إجراء انتخابات في الضفة وقطاع غزة مؤكدا في الوقت ذاته معارضته لإقامة دولة فلسطينية.

وقد دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في رسالة بعث بها إلى ملك المغرب الحسن الثاني في 24 ماي 1989 إلى الرؤساء العرب المجتمعين في قمة كازابلانكا إلى القبول بمشروع شامير التي تدعو إلى إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة[3].

---

(4) محسن صالح: المرجع السابق, ص 469.

(5) زكريا السنوار: المرجع السابق, ص 124.

(1) البيادر السياسي: اقتراحات شامير والموقف الفلسطيني ,ع 344, ص 17.

(2) نفسه, ص 17.

وأكد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب معارضته لإقامة دولة فلسطينية, وفي نفس الوقت كان الإحتلال الإسرائيلي للضفة وقطاع غزة مستمرا[4], أما وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر فقال: " إن الشروط الصارمة التي وضعها شامير في مشروعه لإجراء انتخابات في الضفة وقطاع غزة ستجعل التحرك نحو السلام في الشرق الأوسط أكثر صعوبة "[5].

5) الموقف الأوروبي: الرأي الأوروبي غير موحد ويصر على أنه عاجز عن التأثير على الموقف الإسرائيلي, واكتفت هذه الدول بإعلان الترحيب بالتغيير الفلسطيني, ولم تقرر المجموعة الأوروبية الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد قرار الإدارة الأمريكية فتح حوار معها[6].

وفي خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير قال: " لقد قصد من المشروع إنهاء الصراع العربي– الإسرائيلي ككل, لا لإمكانية إجراء انتخابات أو منح الحكم الذاتي للسكان العرب في يهودا والسامرة وغزة, فلسطين "[1].

ومن خلال العرض السابق تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

– لم يذكر مشروع شامير قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242, ولم يكن هناك أي إشارة إلى مبدأ الأرض مقابل السلام, وأنه لا يزال غير محدد لكيفية إجراء الانتخابات.

– كانت القدس غائبة عن المشروع, إذ أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير أن قضية القدس ليست جزءا من المشروع, وأن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل.

– تجاهل المشروع منظمة التحرير الفلسطينية, حيث رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وقطاع غزة, فهو ينسف قرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان قيام دولة فلسطين, كما تجاهل المشروع حق العودة أو التعويض.

– القبول بالمشروع يعني (السلام مقابل السلام) فالأرض لليهود والسلام للشعب الفلسطيني, أو بمعنى أدق لسكان الضفة وقطاع غزة من أهل فلسطين.

---

[3] سميح المعايطة: المرجع السابق, ص 165.

[4] البيادر السياسي: المرجع نفسه, ص 17.

[5] أبو عفيفة طلال: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1879– 1997, ط1, 1998, ص 465.

[6] فلسطين المسلمة: برنامج م.ت.ف وأفاق التسوية , ع1, ص 9.

[1] الدراسات الفلسطينية: خطاب إسحاق شامير أمام اجتماع اللجنة المركزية لليكود, مؤسسة الدراسات الفلسطينية, ع2, 12 فيفري 1990, ص 172– 173.

الفصل الثاني: مشاريع التسوية المقترحة من طرف المجتمع الدولي.

المبحث الأول: مشروع ريغان 1982.

المبحث الثاني: مشروع بريجنيف للسلام 1982.

المبحث الثالث: مؤتمر مدريد للسلام 1991.

المبحث الرابع: اتفاقيات أوسلو 1993.

المبحث الأول: مشروع ريغان[1] 1982.

المطلب الأول: ظروف إعلان المشروع.

تولى رونالد ريغان الرئاسة الأمريكية في ظل مجموعة من الأحداث , والمتغيرات الدولية, التي فرضت على الولايات المتحدة وضع تلك الأحداث في سلم أولوياتها من الاهتمام, والتي تمثلت في الحرب الإيرانية العراقية, والغزو السوفييتي لأفغانستان, إلا أنها لم تعط اهتماما كبيرا بعملية التسوية في الشرق الأوسط.

إلا أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان في 1982, وما تبعه من تدمير البنية التحتية ل(م.ت.ف) أجبرت الولايات المتحدة على وضع قضية الشرق الأوسط على قائمة الاهتمامات الأمريكية, ففي أثناء حصار بيروت, اضطرت إدارة ريغان إلى أن تطلق مبادرتها للتسوية[2],في 2 سبتمبر 1982 وكان بذلك من أوائل المشاريع التي طرحت إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان, حيث دعا إلى عدم تقسيم مدينة القدس و تعهد بحماية أمن إسرائيل [3].

ويقوم المشروع على منطلقين استخلصهما الرئيس الأمريكي رونالد ريغان من النتائج التي ترتبت على اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982:

المنطلق الأول: هو أن منظمة التحرير الفلسطينية تكبدت خسائر عسكرية في هذا الاجتياح ولكن هذه الخسائر لم تقض على تطلع الشعب الفلسطيني إلى حل عادل لمطالبه.

المنطلق الثاني: هو أن إسرائيل أحرزت انتصارا عسكريا دل على أن قواتها المسلحة هي أقدر قوات في المنطقة, ولكن القوة وحدها لا تكفي لتحقيق السلام المنشود, فلا بد إذن من إيجاد طريقة للتوفيق بين المطالب الأمنية لإسرائيل والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ولن يستقيم هذا التوفيق إلا على مائدة المفاوضات, ولكن هذه المفاوضات أن تجري مع منظمة التحرير الفلسطينية , لأن إسرائيل ترفض ذلك, فكانت المفاوضات مع الأردن التي تهدف إلى انسحاب إسرائيل من الضفة وقطاع غزة, وإلى تحقيق اتحاد بين أبناء بين هذا القطاع وبين الأردن[1].

---

[1] ولد عام 1911, جرى انتخابه في 4 نوفمبر 1980 ضد منافسه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر, وفاز بفارق كبير من الأصوات (9 ملايين صوت) , وينتمي إلى الحزب الجمهوري, وهو الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية, عرف رونالد ريغان بتعلقه بالقيم التقليدية , وبتشدده في الحياة السياسية الخارجية, خاصة إزاء الكتلة الشيوعية, وبدعمه للكيان الإسرائيلي في فلسطين. الكيالي, عبد الوهاب: موسوعة السياسة, مرجع سابق, ص 873.

[2] زياد خضر العبد مطر: مرجع سابق, ص 151- 152.

[3] خليل زايد, فهد: مرجع سابق, ص 328.

[1] هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية, ق2, مج5, ط1, ص 984.

ويبدو أن هذا المشروع كان مقدمة لاستثمار الظروف السياسية التي نتجت عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان, وهو لا يختلف كثيرا عن الشق الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد[2].

المطلب الثاني: بنود[3] مشروع ريغان:

قدم الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مقترحاته لإيجاد تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي, على الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات جميع الأطراف, والاستجابة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وضرورة حل الصراع عن طريق المفاوضات على أساس مبادلة الأرض بالسلام وفقا لقرار 242, كما أشار أنه لا يمكن تحقيق سلام بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة, ويتم ممارسة الحكم الذاتي من قبل فلسطينيي الضفة وغزة بالإشتراك مع الأردن, وكذلك تجميد المستوطنات الإسرائيلية الجديدة, كما يتم تحديد مستقبل القدس عن طريق المفاوضات على أن تبقى غير مجزأة[4].

المطلب الثالث: مواقف الأطراف المختلفة.

الموقف الفلسطيني: رفضت منظمة التحرير المشروع لأنه يتجاهلها[5].

ونقلا عن أحد المسئولين الأساسيين في منظمة التحرير الفلسطينية كما ذكرت مجلة النيوز ويك عن موقف المجلس الوطني الفلسطيني قال: " إن المجلس يقول نعم ولا في نفس الوقت "للمشروع[6].

الموقف الإسرائيلي: رفضت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع مقترحات الرئيس الأمريكي رونالد ريغان للسلام وقال راديو إسرائيل في أول تعليق له على المشروع بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين غاضب جدا من المشروع حيث أنه عد كل من يقبل به خائن[7].

كما تحركت إسرائيل لتعبئة التأييد الدولي لها في الولايات المتحدة الأمريكية بأن تؤكد على الدور الإسرائيلي في حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط[8].

هذا وقد أعلنت إسرائيل عن بناء عدة مستوطنات جديدة لتوحي بان المشروع يفتقر إلى قوة التنفيذ.

---

(2) محمد صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية, مرجع سابق, ص 270.

(3) أنظر ملحق رقم 22.

(4) طه الفرنواني: المرجع السابق, ص 133.

(5) زكريا السنوار: المرجع السابق, ص 99.

(6) تشومسكي ناعوم: الثالوث الخطر والمصير المحتوم الولايات المتحدة إسرائيل والفلسطينيون, ترجمة: رافع علياء, د.ط, دار صادق للنشر, ص 315.

(7) منير الهورو طارق الموسى: مرجع سابق, ص 210.

(8) عبد المنعم سعيد: الإدارة الأمريكية للصراع العربي – الإسرائيلي, السياسية الدولية, ص 110.

الموقف المصري: أعلنت مصر رأيها بوضوح حيث أن المشروع يحتوي على عناصر إيجابية في صالح القضية الفلسطينية.

وتحفظت الكويت على رأيها وأعلنت أنها ستتبنى موقف منظمة التحرير الفلسطينية [1].

الموقف السوفييتي: انتقد راديو موسكو المشروع في تعليق له, وحذر من تجاهل حقوق الفلسطينيين الوطنية على المستوى الدولي حيث ستؤدي بصورة حتمية إلى اضطهاد الشعب الفلسطيني, وهذا ما يهدف إليه المشروع.

وأشار التعليق السوفييتي إلى أن جوهر مشروع الرئيس الأمريكي ريغان الخاص بتسوية أزمة الشرق الأوسط سلميا يعني عمليا تصفية الفلسطينيين والقضاء عليهم كشعب مستقل[2].

ويمكن القول إن المشروع لم يكن سوى شعار براق يحاول تبرير الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام 1967, فلا يمكن أن تكون هناك ظروف معيشية قابلة لتحسين المستوى الاقتصادي للشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول إخضاع إرادة وسيطرة المحتل.

ومن العرض السابق يمكن التوصل إلى عدة استنتاجات:

– إن المشروع يعطي القيادة السياسية والوحيدة للشعب الفلسطيني في مباحثات أو مفاوضات السلام للأردن, ويجعل الموقف الفلسطيني مشمولا بالموقف الأردني, فضلا عن حصر الموقف الفلسطيني بفلسطيني الضفة وقطاع غزة, وحصر المباحثات من منطلق مستقبل الضفة وقطاع غزة .

– إن المشروع لم يكن سوى صورة منقحة أو معدلة عن كامب ديفيد والحكم الذاتي, ولقد جاء المشروع في خطوطه العريضة ليؤكد على الالتزام بإطار اتفاقية كامب ديفيد كطريق وحيد للسلام, والدعوة إلى المفاوضات وقبول العرب بوجود إسرائيل ضمن شرعية معترف بها تحت شعار " مبادلة الأرض بالسلام " على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.

– إن إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ليس لديها منهجا لحل الصراع العربي – الإسرائيلي, وإنما تدير الصراع لكي تحقق أهدافا قومية.

– إن استقرار الشرق الأوسط ليس ضروريا أن يكون أحد أهداف الإدارة الأمريكية إذ كان عدم استقراره من خلال الأفعال الإسرائيلية يمكن أن يبقي السوفييت خارج المنطقة العربية, ويجعل الدول العربية أكثر اعتمادا على الولايات المتحدة الأمريكية.

– أكد المشروع على عدم أحقية إسرائيل في ضم الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

[1] روز اليوسف: الفرس الإسرائيلي في معسكر الرفض المطلوب, ع2831, ص 11.

[2] منير الهور و طارق الموسى: المرجع السابق, ص 211.

– أكد المشروع على أن مدينة القدس يجب أن تظل وحدة واحدة لا تتجزأ, ودعا المشروع إلى تجميد بناء المستوطنات.

– ركز المشروع على إعطاء الحكم الذاتي لسكان الأراضي العربية المحتلة عام 1967, وإقرار سلاح راسخ وعادل ودائم عن طريق المفاوضات.

المبحث الثاني: مشروع بريجنيف[1] للسلام 1982.

المطلب الأول: دوافع المشروع.

ردا على مبادرة ريغان طرح ليونيد بريجنيف, رئيس مجلس السوفيات الأعلى في الإتحاد السوفيتي, في 15 سبتمبر 1982, مبادرة لمبادئ السلام, أثناء اجتماعه برئيس جمهورية اليمن الديمقراطية, علي ناصر محمد, وجاءت تلك المبادرة خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان[2], وقد ركز على حق شعب فلسطين في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية. وأكد على حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين والأمنيين, وعلى إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل وعلى إيجاد ضمانات دولية للتسوية[3].

اما الدوافع الحقيقية للمشروع فهي:

1- ما تعرضت له المقاومة الفلسطينية من تصفية في لبنان.

2- خطاب الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وصدور مشروعه.

3- صدور مشروع القمة العربية في مدينة فاس المغربية.

4- رغبة الإتحاد السوفييتي في الحفاظ على موقفه العالمي[4].

وجاء إقتراح الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف في تقرير الذي قدمه إلى المؤتمر في السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في أوائل عام 1981[5]. وفي خطاب له في 15 سبتمبر 1982 في لبنان, حدد الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف " أن قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947 نص الفصل الثاني: مشاريع التسوية المقترحة من طرف المجتمع الدولي على أساس دولتين ذات سيادة عربية ويهودية على أرض فلسطين, ولكن التهور الاعتقاد بأنه يمكن تنفيذ الجزء المتعلق بإقامة دولة يهودية, وتجاهل الجزء الآخر الذي ينص على إقامة دولة فلسطينية تجاهلا تاما أبديا "[1].

---

[1] ولد ليونيد بريجنيف في بلدة تامنسكوي الأوكرانية عام 1906, لأب يعمل في التعدين, انتسب إلى الحزب الشيوعي عام 1931 في موسكو, وفي عام 1937 عمل مساعدا مباشرا لخروشوف , شغل من عام 1964- 1966 منصب سكرتير أول الحزب الشيوعي السوفييتي, وفي 1966 شغل منصب أمين عام الحزب, كما أصبح عام 1977 على رأس كل من الحزب والدولة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية , وفي ماي 1976 حصل على رتبة مارشال الاتحاد السوفييتي .الكيالي , عبد الوهاب: موسوعة السياسة , مرجع سابق, ص 538.

[2] زياد خضر العبد مطر: مرجع سابق, ص 153.

[3] فهد خليل زايد: مرجع سابق, ص 229- 230.

[4] زكريا السنوار: مرجع سابق, ص 100.

[5] الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948- 1984, ص 66.

[1] الحمد, جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية, مرجع سابق, ص 481- 482.

ومما قاله الرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف : " إننا على يقين راسخ من أن السلام العادل والطيد في الشرق الأوسط يمكن بل ويجب أن يقوم على المبادئ المنسجمة سواء مع القواعد العامة للقانون الدولي أو القرار الملموس لمجلس الأمن الدولي والجمية العامة للأمم المتحدة بتلك القضية" [2].

المطلب الثاني: المبادئ التي تضمنها مشروع الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف[3]:

ردا على مبادرة ريغان, طرح ليونيد بريجنيف رئيس مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفييتي, مبادرة لمبادئ السلام أثناء اجتماعه برئيس جمهورية اليمن علي ناصر محمد, وجاءت تلك المبادرة خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان, وقد ركز فيها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره, وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة, بما فيها القدس الشرقية, كما أكد على حق جميع دول المنطقة في الوجود, وإنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل, وكذلك العمل على إيجاد ضمانات دولة من أجل التسوية.

وقال الرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف : " هذا الاتفاق يمكن التوصل إليه من خلال جهد جماعي لكافة الأطراف , ومن بينهم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. لذلك يجب الدخول فورا في إجراءات تسوية عبر انعقاد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط, وأنا أود التأكيد أن الوضع الراهن يفرض على الدول العربية الوحدة ضد المعتدين الإسرائيليين, أكثر من أي وقت مضى, إن العرب يحتاجون إلى الوحدة أكثر من حاجتهم إلى الماء والهواء وحدة قوية وذلك لإفشال كافة المخططات الإمبريالية في الشرق الأوسط ".

كما أكد الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف في ختام خطابه:" إن هذه التسوية الشاملة والعادلة فعلا والثابتة حقا لا يمكن إعدادها وتحقيقها إلا بواسطة الجهود الجماعية بمشاركة جميع الأطراف ذات الشأن, ومنها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" [4].

الفصل الثاني: مشاريع التسوية المقترحة من طرف المجتمع الدولي

المطلب الثالث: مواقف الأطراف المختلفة من مشروع بريجنيف:

---

(2) منير الهور و طارق موسى: مرجع سابق, ص 213.

(3) أنظر الملحق رقم 23.

(4) عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة, ج6, ص 190.

1 _ الموقف الفلسطيني: رحبت(م.ت.ف) والدول العربية بهذا المشروع الذي لا يختلف في جوهره عن مشروع فاس, قد أيد المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر المنعقد في الجزائر في 22 فيفري 1983 المشروع[1].

2 _ الموقف العربي: أعلنت بعض الدول العربية ترحيبها بالمشروع من خلال تصريحات أدلى بها بعض المسئولين وأشاروا فيها إلى ما في المشروع من مبادئ إيجابية[2].

3 _ الموقف الأمريكي: رفضت الولايات المتحدة المشروع حيث فضلت بقاء الإتحاد السوفييتي بعيدا عن المشاركة في أية تسوية لأزمة الشرق الأوسط.

4 _ الموقف الإسرائيلي: اتفق الرفض الإسرائيلي مع الرفض الأمريكي لأية مشاركة سوفييتية, ما لم يستأنف الإتحاد السوفييتي علاقاته الدبلوماسية التي قطعها مع إسرائيل بعد حرب 5 حزيران 1967, وما لم يسمح بهجرة اليهود من الإتحاد السوفييتي إلى إسرائيل [3] ,أي أن إسرائيل رفضت مشروع الرئيس السوفييتي بريجينيف.

ومن خلال العرض السابق تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

– أيد الإتحاد السوفييتي الانسحاب الإسرائيلي عن الأراضي العربية المحتلة عام 1967, بما فيها الضفة وقطاع غزة.

– اتفق المشروع مع مشروع فهد ومشروع فاس (السلام العربي) في معظم بنوده, وذلك تأكيدا لرغبة الإتحاد السوفييتي في الحفاظ على مركزه في المنطقة العربية.

– طالب المشروع بتمكين اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة من العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويض مناسب لممتلكاتهم المتروكة.

– ركز المشروع على إعادة الجزء الشرقي من مدينة القدس للعرب الذي احتلته إسرائيل عام 1967, والذي ينبغي أن يصبح جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية.

– يمثل المشروع التصور السوفييتي للتسوية, وقد ركز على إنهاء حالة الحرب, وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

– أكد المشروع على إعداد وإقرار ضمانات دولية للتسوية, حيث يمكن أن يقوم بدور الضامن للتسوية فعلا مثلا الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي.

---

(1) محمد صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية, مرجع سابق, ص 271.

(2) الكيالي, عبد الوهاب: موسوعة السياسة, ج6, ص 190.

(3) هيئة الموسوعة الفلسطينية: مرجع سابق, ص 985.

المبحث الثالث: مؤتمر مدريد للسلام 1991.

كان عقد مؤتمر دولي مخصص " للسلام" في الشرق الأوسط, أحد الحلول المقدمة دائما لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي, لكن هذه الفكرة كانت تصطدم دوما بمعوقات مصلحية تتعلق بمواقف وخيارات مختلف الأطراف.

المطلب الأول: ظروف عقد مؤتمر مدريد للسلام:

ترجع أسباب انطلاق عملية السلام في مدريد لعدة عوامل وظروف مهمة أهمها:

1– التراجع العربي الاستراتيجي, بعد خروج مصر من ساحة الصراع مع إسرائيل عام 1979, وخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان عام 1982.

2– حرب الخليج الثانية(1990– 1991) , والتي أدت إلى هزيمة العراق أمام الولايات المتحدة , وتحجيم القوة العسكرية العراقية, والتي كانت تشكل ثقلا مهما في مجال التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل, عوضا عن الانقسامات العربية, مما كان له كبير الأثر في إضعاف القضية الفلسطينية, والتي كانت بأمس الحاجة للالتفاف العربي, ومثل ذلك ضربة موجعة للفلسطينيين, وأشد وطأة من اجتياح لبنان 1982.

3– الظروف الدولية, والتي تمثلت في انهيار الإتحاد السوفييتي, والذي أدى إلى فقدان الدول العربية لحليف أساسي كانت عليه في المحافل الدولية, وخلق نوعا من التوازن في التحالفات الدولية, كما كانت بعض الدول العربية تعتمد على السلاح السوفييتي في مواجهة أعدائها.

4 _ رأت الإدارة الأمريكية بضرورة إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية , لأن السلام المصري الإسرائيلي ذو الطابع الفاتر كان لا بد من تدعيمه, من خلال تفعيل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية , لضمان استقرار المنطقة, لأن الجمود في عملية التسوية إذا طال مداه يمكن إضفاء طابع راديكالي على الرأي العام الديني بين اليهود والمسلمين, وينسف احتمالات أية تسوية [1].

وثمة عوامل دفعت إسرائيل نحو التفاوض مع منظمة التحرير في تلك الفترة, تمثلت في نقاط أهمها

_ أن الانتفاضة الفلسطينية أنهكت إسرائيل, وتوسع نضج الشعب الفلسطيني, وتنويع لأساليب الكفاح , حيث ارتقت المقاومة الفلسطينية إلى مرحلة النمو الذاتي, وحققت قطاعات من الشعب الفلسطيني مستويات تعليمية وثقافية مرتفعة رغم الظروف الشاقة التي مر بها.

---

[1] زياد خضر العبد مطر: مرجع سابق, ص 163 _ 164.

_ أدى سقوط الإتحاد السوفييتي إلى التقليل من قيمة إسرائيل كعنصر فعال ضمن الإستراتيجية الأمريكية , كما أن هناك أطراف عربية أصبحت حلفاء الولايات المتحدة ذات فاعلية.

_ رغبة الحكومة الإسرائيلية فتح الأسواق العربية أمام اقتصادها , فكانت القضية الفلسطينية حجر عثرة أمام تنفيذ ذلك[1].

_ أثرت الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي بسبب عدم انتظام تدفق العمالة العربية الفلسطينية للعمل في داخلها, وقدرت خسائر إسرائيل حسب ما ذكره وزير الاقتصاد الإسرائيلي عام 1988 بـ (900) مليون دولار من جراء الانتفاضة أي 2% من الدخل القومي الإسرائيلي بسبب عدم انتظام العمالة وتدهور الأوضاع الأمنية.

_ خوف إسرائيل من بروز تيارات راديكالية ترفض الوجود الإسرائيلي كاملا, ولا سيما أن الانتفاضة برزت قيادات وتنظيمات إسلامية مثل : حركة حماس والجهاد الإسلامي, وهي تنظر إلى تحرير فلسطين كاملة وليس الضفة الغربية , وقطاع غزة فقط, المحتل عام 1967[2].

أما فيما يخص م.ت.ف فلقد أكدت مشاركتها رغم ضمانها الشروط الأساسية للتفاوض.

فلقد قال ياسر عرفات رئيس م.ت.ف في خطابه الافتتاحي للدورة العشرين للمجلس الفلسطيني 1991:" إن الفلسطينيين كانوا أول من اتخذ الخطوة الأولى على الطريق الصعب والطويل, وإنهم سيكونون أكثر الأطراف جدية في التعامل مع هذه الفرصة " عملية السلام " بعقل متفتح وإرادة قوية "[3].

المطلب الثاني: سير أعمال مؤتمر مدريد:

وقد دعت الولايات المتحدة إلى البدء في مفاوضات مباشرة بين العرب والإسرائيليين تهدف إلى التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل وإرساء السلام في الشرق الأوسط.

الفصل الثاني: مشاريع التسوية المقترحة من طرف المجتمع الدولي

لقد لبت الدول العربية دعوة السلام الأمريكية إلى مؤتمر مدريد بهدف الوصول إلى سلام عادل وشامل يستند إلى قرارات مجلس الأمن الدولي والمنظمة الدولية وخصوصا القرار رقم 242 و 338 [4].

---

[1] خليل عادل الغفار: الإعلام والرأي العام دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية , مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط1, 2009, ص 167.

[2] الشرعة علي وآخرون: عملية السلام في الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات 1991 _ 2001 , مجلة التقرير العددان 18, 19, مركز دراسات الشرق الأوسط , ط1, 2002, ص 20.

[3] أحمد نافع: الطريق إلى مدريد , مرجع سابق, ص 108.

[4] السامرائي شفيق عبد الرزاق: الصراع العربي _ الصهيوني , الجامعة المفتوحة , طرابلس , ص 289 _ 290.

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال رسائل تطمينات إلى لبنان, والفلسطينيين, وسورية وإسرائيل لحضور المؤتمر كما أرسلت دعوات بالنيابة عن جورج بوش وعن غورباشوف إلى أطراف الصراع لحضور المؤتمر في 30 أكتوبر 1991. وأن تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر. وشملت الدعوة سورية ولبنان والأردن وإسرائيل أما الفلسطينيون فتتم دعوتهم كجزء من الوفد الأردني _ الفلسطيني, وتتم دعوة مصر للمؤتمر بصفة مشارك.

كذلك دعوة المؤتمر الأوربي بصفة مشارك جنبا إلى جنب مع أمريكا وروسيا , وممثل عن الأمم المتحدة.كما حددت الدعوة المواضيع التي يتم التفاوض عليها وهي: الرقابة على الأسلحة, والأمن الإقليمي, والمياه, وقضايا اللاجئين, والبيئة والتنمية الاقتصادية, والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك[1].

وفي أكتوبر 1991 , اجتمعت في مدريد الأطراف العربية الرئيسية: مصر , سوريا, ووفد أردني فلسطيني مشترك ولبنان, فضلا مراقبا من مجلس التعاون الخليجي , وإسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة , والإتحاد السوفيتي, وكان ذلك حسب الشروط التي فرضتها الإدارة الأمريكية على قيادة منظمة التحرير , عندما منعت تشكيل وفدا مستقلا من أعضائها أو من سكان القدس الشرقية أو اللاجئين الفلسطينيين , بل يجب أن يكون الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني[2].

اعتمدت صيغة مؤتمر مدريد على خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أمام الكونغرس 06 مارس 1991, والتي اعتمد فيه مبدأ السلام مقابل الأرض , إلا أن خطابه لم يوضح ما إذا كان ذلك يشمل قطاع غزة والضفة الغربية أم يقتصر على مرتفعات الجولان

ورغم ذلك تبنى الفلسطينيون والعرب السلام خيارا استراتيجيا , بعد أن سقط الخيار العسكري تماما بعد اتفاقية كامب ديفيد 1978, وكان شعار مدريد " الأرض مقابل السلام " على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي 242, 338[3].

وقد اقترح في هذا المؤتمر فكرة السير بمسارين في مشروع التسوية:

_ المسار الثنائي : ويشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع الكيان الإسرائيلي وهي سوريا , والأردن, ولبنان والفلسطينيين[4].

---

(1) السامرائي شفيق عبد الرزاق: المرجع السابق, ص 290.

(2) Baker , Alan , and Others : Israel's Rights as a Nation – State in International Diplomacy , Jerusalem Center for Public Affairs & wold Jwish Congress , Jerusalem , 2001, P 59 .

(3) عبد الرحمان أسعد, والروز نواف: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية 2000 مقدمات وقائع تداعيات استخلاصات, ب .د, ب.ط, عمان, 2001, ص 36.

_ المسار متعدد الأطراف: وهي المخصصة لاجتماع مختلف أطراف الصراع ومعها أطراف دولية أخرى, وذلك لمحاولة التوصل إلى التوصل إلى اتفاقيات إقليمية حول التعاون الاقتصادي , المياه, الحد من التسلح, الأمن, اللاجئين, البيئة[1].

وانعقد مؤتمر مدريد وضم رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير على أن يرأس بنفسه وفد إسرائيل إلى مدريد، وأصر على وضع شروط لا يقبل فيها أنصاف حلول:

1) إن العملية السلمية لا تستهدف الوصول إلى إقامة دولة فلسطينية.

2) ليس للمؤتمر صلاحيات سوى استهلال المفاوضات، ثم يتحول إلى مفاوضات مباشرة.

3) القدس لن تكون موضع تفاوض دولي.

4) حل الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية كل على حدة بشكل منفصل.

5) لإسرائيل الحق في تفسير قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 كما تراه مناسبا.

6) لا يوجد دور في مؤتمر مدريد للأمم المتحدة.

7) وكان بين شروط رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير أيضاً إذا جرى ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية في أي خطاب فلسطيني داخل قاعة المؤتمر فإنه سوف يعترض، وليكن ما يكون حتى وإن أدى الأمر إلى فشل المؤتمر[2].

وخُصصَ اليوم الثالث والأخير من مؤتمر مدريد لإبداء ملاحظات كل وفد على الخطابات التي ألقيت، وسُمي ذلك اليوم (يوم الردود)، حيث خُصصَ لكل وفد مدة ربع ساعة[3], وكان مما ورد في خطاب الوفد الفلسطيني: "يجب وقف الاستيطان الآن، فمن المستحيل إطلاق عملية السلام في الوقت الذي تتم فيه مصادرة الأرض الفلسطينية"[4].

---

[4] فهد خليل زايد: مرجع سابق, ص 338.

[1] بحري دلال: عملية السلام في الشرق الأوسط من مؤتمر مدريد 1991 إلى 1998, رسالة ماجستير , غير منشورة, جامعة الحاج لخضر, باتنة, ص 101.

[2] اللداوي هاني خليل: مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية 1978 _ 1991, رسالة ماجستير منشورة , جامعة غزة, فلسطين, 2011, ص 99.

[3] الحمد جواد: مرجع سابق, ص 24.

[4] الأزعر محمد: القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية , 1998, ص 182.

ولم يشر رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير في كلمته أمام المؤتمر إلى القدس بأي كلمة، سواء في الجلسة الافتتاحية أو جلسة الردود التي عقدت في 1 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1991م، كما لم يرد أي ذكر لمدينة القدس في خطابات الدعوة التي وُجِهتْ للوفود المشاركة في المؤتمر [1].

المفاوضات الثنائية:

بدأت المرحلة الثانية من المؤتمر بعد انتهاء الجلسة الافتتاحية بثلاثة أيام , حيث انقسمت الوفود المشاركة إلى ثلاث مسارات ثنائية مع إسرائيل: سوري _ إسرائيلي, لبناني _ إسرائيلي, أردني _ فلسطيني _ إسرائيلي, إضافة إلى المفاوضات المتعددة وتم تشكيل خمس عمليات عمل[2].

وعلى المستوى الفني كان الاقتراح تشكيل وفد أردني _ فلسطيني لا يضم أعضاء معترف بهم من منظمة التحرير الفلسطينية , وفي أعقاب الجلسة الافتتاحية بمفاوضات ثنائية الأطراف وجها لوجه يجلس فيها الإسرائيليون وخصومهم العرب متقابلين للحوار حول عملية السلام[3] .

شق المؤتمر الطريق للمفاوضات الثنائية في واشنطن بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة وخصوصا الوفد الأردني _ الفلسطيني, حيث طالب الفلسطينيون تمثيل أنفسهم كوفد مستقل, لكن حكومة إسرائيل رفضت[4].

وبدأت أولى جولات المفاوضات الثنائية في 13 نوفمبر 1991, بين الوفد السوري والوفد اللبناني والوفد الأردني _ الفلسطيني المشترك مع إسرائيل, وتم فيها بحث الصراع بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط, كما تم فيها بحث قضية المستوطنات في الضفة, والحكم الذاتي للفلسطينيين وانسحاب إسرائيل من الجولان[5].

وبدأت الجولة الثانية من المفاوضات الثنائية في 10 ديسمبر 1991 في واشنطن, وذلك بعد أن تغيب الوفد الإسرائيلي عن الموعد السابق المقرر لتلك المحادثات في 4 ديسمبر 1991, واقترحت إسرائيل بعد ذلك في 9 ديسمبر 1991 لاستئناف تلك المحادثات إلا أن الوفود العربية رفضت ذلك الوعد بسبب أن 9 ديسمبر 1991 يصادف الذكرى الرابعة للانتفاضة الفلسطينية , وانتهت تلك الجولة في 18 ديسمبر

---

(1) العناني جاسر: القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقوانين الدولية , دار اليازور العلمية, ط1, عمان, 2003, ص 144.

(2) الحمد جواد: المرجع السابق, ص 24.

(3) شمعون بيريز: معركة السلام, ترجمة(عمار فاضل, مالك فاضل), د.ط, د.س, ص 256 – 257.

(4) سيد علي بن سيد علي: الصراع العربي _ الإسرائيلي بين محاولات التسوية وإمكانية السلام 1991– 1996, رسالة ماجسير غير منشورة, جامعة الجزائر, 1997,ص 54.

(5) الحمد جواد: المرجع نفسه, ص 24 _ 25.

1991 , وقد أصر الوفد الفلسطيني فيها على أن يعامل كبقية وفود المفاوضات على أساس الهوية الفلسطينية المستقلة , أي لتكون المفاوضات فلسطينية _ إسرائيلية وليس من خلال الوفد الأردني _ الفلسطيني المشترك[1].

المفاوضات المتعددة الأطراف:

خصصت المفاوضات المتعددة الأطراف لبحث موضوعات ترتيبات الأمن والرقابة على الأسلحة, والمياه , وقضايا اللاجئين , والبيئة , والتنمية الاقتصادية , والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك والتعاون الإقليمي التي تتعدى الأطراف الثنائية السابقة لتشمل أطرافا أخرى دولية وإقليمية وأغلب الدول العربية تقريبا , وعدد من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وفرنسا وبريطانيا[2].

وبدأت تلك المفاوضات عام 1991, مع مؤتمر مدريد للسلام, لتكملة المفاوضات الثنائية الإسرائيلية _ الفلسطينية والإسرائيلية العربية(سوريا ولبنان والأردن), وقد اشترك فيها أكثر من 40 دولة ومنظمة دولية[3].

إن الأهداف النهائية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها من خلال مفاوضات التسوية, التطبيع العربي _ الإسرائيلي[4] بما يضمن

إنهاء حالة الحرب والعداء واحترام السيادة لدول المنطقة, وإنشاء تعاون إقليمي تشارك فيه إسرائيل ويحل جزءا من مشاكلها, والتقليل من شأن العلاقات العربية _ العربية, والمحافظة على تفتيت القوة العربية عبر ربط الجميع بالمحور الأمريكي, وإقامة حكم ذاتي إداري للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967(الضفة وقطاع غزة) دون القدس[5].

المطلب الثالث: مواقف الأطراف المختلة من مؤتمر مدريد:

1) الموقف الفلسطيني : قاومت منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين المؤتمر, ووصفت القيادة الموحدة للانتفاضة في بيانها رقم 73 إلى 21 يوليو 1991 بأنها تهدف إلى تمرير مخطط التطبيع بين

---

(1) الحمد جواد , المرجع السابق, ص 25.

(2) أبو لبدة نظمي : التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي, دار الكندي , عمان , 2001, ص 246.

(3) خالد العرموطي: دبلوماسية المياه ورؤية سياسية قانونية لمسألة المياه على حوض نهر الأردن, د.ط, د.س, ص 119.

(4) ستيفن غرين: مساومات مع الشيطان, ترجمة محمود زايد, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, ط3, بيروت, 1991, ص 234.

(5) نظمي أبو لبدة: المرجع نفسه, ص 249.

الدول العربية والكيان الإسرائيلي , وفرض حل استسلامي يستند جوهره على الحكم الذاتي بديلا عن الحقوق الوطنية المشروعة , والقبول بمؤتمر هزيل قائم على الشروط الأمريكية _ الإسرائيلية[1].

2) الموقف الإسرائيلي: اتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير العرب بالتسبب في تشريد الفلسطينيين عن ديارهم .

وأكد بأن الصراع العربي _ الإسرائيلي صراع وجود فقد قال في خطابه في المؤتمر : " إن القضية ليست الأرض إنما وجودنا "[2].

3) الموقف العربي: رحبت الدول العربية بالجهود المبذولة لعقد المؤتمر , وتجدر الإشارة إلى أن ذلك القرار , الذي صدر في 12 سبتمبر 1991 قد عكس الإجماع العربي حول عملية السلام, كما نص على دعم مواقف الأطراف العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي _ الإسرائيلي وقضية فلسطين في جميع مراحل عملية السلام[3].

4) الموقف السوفييتي : عبر وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر عن الموقف السوفييتي أفضل تعبير بقوله : " السوفييت كانوا مبتهجين بكونهم رعاة مشاركين في المؤتمر إلى حد أنني كنت أملك تفويضا منهم بإجراء الترتيبات اللازمة ".

أما الموقف الرسمي السوفييتي بالنسبة لانعقاد المؤتمر , يؤكد على سيادة السلام في منطقة الشرق الأوسط[4].

الفصل الثاني: مشاريع التسوية المقترحة من طرف المجتمع الدولي

4) الموقف الأمريكي: ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب كلمة في حفل افتتاح المؤتمر في 30 أكتوبر 1991 , محددا قضايا المؤتمر بالنقاط التالية :

أ _ إن إسرائيل تعيش منذ زمن بعيد في خوف ومحاصرة بعالم عربي لا يقبلها.

ب _ يجب أن يقوم السلام الدائم على أساس الأمن لجميع الأطراف والشعوب بما فيهم إسرائيل.

5) الموقف الأروبي: حدد ممثل المجموعة الأروبية في كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر في الجلسة الأولى في 30 أكتوبر 1991 , موقف المجموعة من القضايا المطروحة بالآتي :

_ التمسك الأروبي بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وربطه بحق إسرائيل بالعيش في حدود آمنة.

_ انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

---

[1] عبد الرازق حسين : التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية 21 عاما من مقاومة التطبيع الوقائع والمواجهات , ط1 , 2000, ص 15.

[2] عثمان العثمان: مأزق التسوية السياسية للصراع العربي _ الإسرائيلي , مرجع سابق , ص 90 _ 91.

[3] دانيال جان : مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط , ج1 , مج13 , ص 105.

[4] نفسه , ص 99 _ 100.

_ ضرورة وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة عام 1967[1].

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير : " إن من يعتقد بأن المؤتمر سوف يؤدي إلى انسحاب من المناطق المحتلة , يتلهى بالأوهام "[2].

وانعقد المؤتمر حسب رغبة إسرائيل, خارج الشرعية الدولية والإشراف الدولي إذ ليس للأمم المتحدة فيه إلا مراقب صامت على هامشه, كما أن المؤتمر يتشكل حسب شروط إسرائيل التي لا تقبل أن يكون فيه ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية أو ممثل من القدس, أو ممثل للفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة[3].

وابرز العناصر التي وردت في المؤتمر, وجود ممثلي الشعب الفلسطيني أول مرة في تاريخ الصراع العربي _ الإسرائيلي جالسين إلى طاولة المفاوضات قبالة الإسرائيليين[4].

ومن خلال العرض السابق قد تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

_ المؤتمر عبارة عن كامب ديفيد عربية ومحاولة لتطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل , وهو مؤتمر دولي بعيد عن الشرعية الدولية .

_ أدى المؤتمر إلى إملاء اتفاقات تكرس حلا عنصريا لقضية فلسطين يقوم على تحكم الكيان الإسرائيلي بالفلسطينيين والعرب

_ توجه الوفد الفلسطيني إلى مدريد تحت مظلة فلسطينية _ أردنية , دون وجود واضح لمنظمة التحرير الفلسطينية , لكنهم كانوا في اتصال مباشر مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات , ويتصرفون وفق أوامره.

_ استفردت الإدارة الأمريكية بكل طرف على حدة , وتتيح لمنطق ميزان القوة الذي يميل بصورة محسومة لصالح إسرائيل , كما استحوذت الإدارات الأمريكية على التحكم لوحدها برعاية العملية السياسية واستبعاد أي دور أساسي لدول أخرى , ساعدها في ذلك ضعف الإتحاد السوفييتي وتراجع مكانته ودوره على الصعيد الدولي .

---

[1] عثمان العثمان: مرجع سابق , ص 90.

[2] العبد الله هاني : مؤتمر مدريد بداية لمسار طويل , شؤون فلسطينية , ع 225 _ 226, ص 129.

[3] الرائد: مؤتمر السلام في مدريد, ع139, ص6.

[4] محمود عباس: مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها, الدراسات الفلسطينية, ع8, ص 105.

الفصل الثاني: مشاريع التسوية المقترحة من طرف المجتمع الدولي

المبحث الرابع: اتفاقيات أوسلو 1993.

بعد تبادل رسائل الاعتراف * بين ياسر عرفات وإسحاق رابين في 9 سبتمبر 1993 وتوقيع الاتفاق أوسلو** في واشنطن في 13 من الشهر نفسه , كان المتوقع أن يسعى كل طرف لتجسيده في أرض

* أنظر : النص الكامل لرسائل الاعتراف بين ياسر عرفات وإسحاق رابين في الملحقين رقم : 24, 25.

** أبدت النرويج استعدادها لتسهيل حوار بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني لأسباب أهمها : أن حكومة النرويج الاشتراكية الديمقراطية تقيم علاقات وثيقة مع جميع الأطراف العمالية الإسرائيلية وقيادة م. ت. ف, وكذلك الو.م.أ, ولذلك كانت هي البلد المناسب , فهي بعيدة عن الأضواء وعن الطرق الدبلوماسية المطروقة عادة, عن : ماك هايتر واريك لوران: مرجع سابق , ص 37.

الواقع بأسرع ما يمكن لإنهاء فترة النزاع الطويل بين الشعبين,والدخول في مرحلة جديدة يستفيد منها كل الشركاء في المنطقة.

المطلب الأول: إطار ومسار مفاوضات أوسلو:

بعد تعثر مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام, أدى ذلك إلى دخول إسرائيل في مفاوضات سرية بين الأطراف العربية وإسرائيل, في النرويج والتي بدأت بصفة لقاءات أكاديمية علمية, ثم تطورت إلى لقاءات بين المسؤولين السياسيين, ووجدت إسرائيل في محادثاتها السرية فرصة لتحقيق أهدافها السياسية, وخاصة إيجاد سلطة فلسطينية في الضفة والقطاع, تستطيع أن تتحمل مسؤولية الأمن في ظل سيطرة إسرائيلية كاملة على الحدود, والشؤون الخارجية, هذا ولم تتطرق المحادثات بشكل رئيسي حول قضايا مهمة مثل: القدس, اللاجئين, المستوطنات, وتركت لمراحل لاحقة[1].

أما عن المشاركين في هذه المفاوضات من الجانب الفلسطيني فهم: أبو علاء(أحمد قريع), وحسن عصفور, ومحمد أبو كوش وكان يشرف عليها من تونس أبو مازن(محمود عباس)[2] .

كما أن الدور المصري كان مهما خاصة بعد التدخل الإسرائيلي عن طريق شيمون بيريز, حيث وبعد نقاش مطول استطاع مبارك أن يقنع عرفات بالقبول بأريحا في مرحلة أولى باعتبارها ستشكل نواة الإدارة الذاتية القادمة على كامل الضفة[3].

ونظرا للأسلوب التفاوضي الإسرائيلي الذي يهدف للكسب دون العطاء فقد كان يقلقه سماع الوفد الفلسطيني يطرح من حين لآخر قضية القدس واللاجئين والمستوطنات, لذلك سعت إسرائيل على إنهاء

المفاوضات السرية بسرعة, فقد كان التقدم في الجانب الأمني ضعيفا, بينما كان في المسائل الاقتصادية سريعا, وذلك يعود إلى قناعتها بأن منظمة التحرير ستتنازل في النهاية. إذ أن الوفد الفلسطيني قبل عدم إثارة مسألة القدس في المفاوضات الجارية[1].

عندما وصلت الأوضاع إلى هذا الحد , رأى الطرفان أنه لا بد من إضافة شخصيات أكثر تمرسا لوضع اللمسات الأخيرة للاتفاق , فعينت إسرائيل " جوئيل سنجر "(joel singer) * الذي قرأ الوثيقة المقدمة

---

[1] الشرعة علي وآخرون: عملية السلام في الشرق الأوسط, ص 33.

[2] طاهر شاش: مرجع سابق, ص 273.

[3] ماك هايتر و إريك لوران , المرجع نفسه , ص ص 98 _ 101 .

[1] ماك هايتر و إيريك لوران: المرجع السابق, ص 120.

إليه والمكتوبة في خمس وعشرين صفحة قال :" هذه الوثيقة رديئة للغاية ....إنها مثل طبق كاتو لم ينضج , الوصفة شهية لكن الطهي فاشلا تماما"[2].

والمفاوضات الرسمية بدأت مع قدوم أورمي سافير youri safer وجوئيل سنجر joel singer , ووصل الحد بالطرفين إلى وقف المفاوضات , واستعدوا لمغادرة أوسلو , لكن الوساطة النرويجية حلت دون ذلك ,بعد أن تم الاتصال مباشرة بعرفات ورابين . ناقلا قناعة الطرفين بضرورة إرساء السلام وصدق مسعاهم في هذا الاتجاه, حيث أدرك رابين بأن الحل في يد عرفات شخصيا[3].

وعلى الرغم من اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للفلسطينيين في مفاوضات السلام ووعدت بخمس سنوات أخرى من التقدم الإضافي [4], حيث حذا عرفات حذو إسرائيل, واتصل بمصر طالبا طاهر شاش, حيث توجه إلى أوسلو للاطلاع على نص الاتفاق قبل توقيعه , وقبله بالصياغة نفسها التي قام بها القانوني الإسرائيلي سينجر , وكان محتوى الاتفاق يمنح للفلسطينيين حكما ذاتيا, قال بشأنه عرفات إنها بداية عصر جديد من النضال[5].

فبعد عام ونصف من تلك المفاوضات, تم التوصل إلى اتفاق أوسلو الذي عرف باتفاق إعلان المبادئ أو باتفاق غزة أريحا الذي وقع في 13 سبتمبر [6]1993

الفصل الثاني: مشاريع التسوية المقترحة من طرف المجتمع الدولي

المطلب الثاني : مضمون اتفاق أوسلو:

واجه اتفاق أوسلو منذ البداية معارضة بين قطاعات من الفلسطينيين على اعتبار أنه جاء ناقصا وبه نقاط ضعف تمثلت في التنازلات التي قدمها المفاوضين الفلسطينيين بما في ذلك الاعتراف المتبادل بين إسرائيل وم.ت.ف. وتتضح هذه التنازلات بتناول محتويات الاتفاق.

احتوى الاتفاق ثلاث رسائل:*

---

(2) قادري حسين : العلاقة الجدلية بين الوضع الدولي الجديد والمسار الإسرائيلي _ الفلسطيني لتسوية الصراع العربي _ الإسرائيلي : مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2003, ص 145.

(3) ماك هايتر و إيريك لوران: المرجع نفسه , ص 137.

(4) كارتر جيمي: فلسطين السلام لا التمييز العنصري , نقله إلى العربية محمد محمود التوبة , العبيكان, ط1, 2007, ص 120.

(5) ممدوح نوفل , مرجع سابق , ص 191.

(6) Gold Dore & Morrison Diane P 7 : Averting Palestinian Unilateralism, Jerusalem Center for Public Affairs, Jerusalem, 2010,

وانظر الملحق رقم 26.

* ارجع إلى الملحق الذي يضم الرسائل الثلاث.

1 _ الرسالة الأولى : موجهة من ياسر عرفات إلى إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي.

2 _ الرسالة الثانية : موجهة من ياسر عرفات إلى وزير الخارجية النرويجي جوهان جورغن هورست.

3 _ الرسالة الثالثة : موجهة من إسحاق رابين إلى ياسر عرفات.

كانت الرسالة الأولى الأطول , وتضمنت تعهدات م.ت.ف وهي:

أ _ الاعتراف بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام , وتوافق على القرارين 242 و338 وهذا حسب تفسير إسرائيل, إذ لا يوجد في النص ما يوضح دولة إسرائيل , فهل تحددها حدود جوان 1967 أم يحددها الأمر الواقع الذي يعني أن دولة إسرائيل هي التمسك بإسرائيل الكبرى وبالمستوطنات.

ب _ التعهد بالالتزام بمسيرة السلام, ويكون بواسطة التفاوض, ويعني ذلك التعهد باستخدام التفاوض في المسائل الأساسية, وهي : مسألة القدس , المستوطنات , اللاجئين والحدود.

ج _ نبذ الإرهاب واستخدام العنف وإيقاف أي محاولة لانتهاك هذه التعهدات.

د _ تعهد المنظمة بتغيير مواد الميثاق الفلسطيني التي تنكر التعهدات المذكورة أعلاه , أهمها الاعتراف بإسرائيل.

وحددت إسرائيل ثماني مواد من الميثاق وهي المادة 02, 09, 10, 19, 20, 21, 22, 23 من اصل 33 مادة تتعلق بجوهر الصراع وقضية فلسطين.

الرسالة الثانية: تعهد فيها ياسر عرفات, للوزير النرويجي بأن المنظمة تتخلى عن الإرهاب والعنف, وتتحمل مسؤولية معارضيها, ويشجع رئيس المنظمة الشعب الفلسطيني على تحقيق التقدم لهذه المفاوضات.

الرسالة الثالثة: من رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين إلى عرفات, نقرر الاعتراف بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني, وبدء مفاوضات مع م.ت.ف.

جاءت هذه الرسالة وإذا ماقورنت بسابقتيها مختصرة من التعهدات كالتعهد مثلا بإيقاف التهجير والغاء قانون العودة الإسرائيلي, وإيقاف الاستيطان, وإلغاء الإرهاب الرسمي ضد الفلسطينيين , وعودة اللاجئين , والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالعيش في الأمن والسلام[1].

وإذا كان في هذه الرسالة , قد تم الاعتراف بالشعب الفلسطيني فحتى ذلك لم يأت لولا العمل التحرري الذي قاده الشعب الفلسطيني عبر مختلف مراحل الصراع والذي تكلل بالانتفاضة التي أثبتت للعالم كله قدرة أطفال الحجارة على زعزعة استقرار إسرائيل وإجبارها للتوجه السلمي[2].

---

[1] بحري دلال: مرجع سابق , ص 105.

1 _ المرحلة الأولى: غزة أريحا: إذ يتم فيها تطبيق الحكم الذاتي , ويتم نقل صلاحيات للفلسطينيين في خمس مجالات وهي : الصحة , التعليم , الضرائب المباشرة , السياحة والخدمات.

2 _ المرحلة الثانية :توسيع الحكم الذاتي في باقي الضفة الغربية.

المرحلة الثالثة : التفاوض حول التسوية النهائية: والتي ستبدأ في ماي 1996, ولأن صياغة أوسلو اتسمت بالعمومية , تسنى لكل طرف تفسيره كما يشاء, وبذلك لم يتم الالتزام به وبأوقاته فرغم أن الاتفاق نص على بدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا أولا بعد انتهاء الانسحاب الإسرائيلي منها في 13 / 12 / 1993, ولم يتم ذلك إلا في 04 / 05 / 1994 بعد مفاوضات شاقة وطويلة[3].

المطلب الثالث : ردود الأفعال بشأن اتفاق أوسلو:

بعد التوقيع على إعلان المبادئ غزة _ أريحا أولا توالت ردود الأفعال من مختلف الأطراف المحلية والإقليمية والدولية.

وقد تراوحت ردود الأفعال بين الترحيب بالاتفاق إلى التنديد حيث وصفته الأطراف الأولى بالتاريخي واعتبرته فاتحة عهد جديد في منطقة الشرق الأوسط , بينما وصفته الأطراف الأخرى بالمضيع للحقوق الوطنية لكلا الطرفين .

بينما استقبلت بعض الأطراف الأخرى الاتفاق بشيء من البرود الغير متوقع وقد وصف هذا الموقف " بالقبول البارد ".

* فبالنسبة للموقف الأول المرحب بالاتفاق فقد أجمعت عليه الدول الصناعية بما في ذلك اليابان وأروبا العربية والشرقية وروسيا الراعي الثاني للمؤتمر الدولي للسلام المنعقد في مدريد.

كما رحبت بالاتفاق دول الخليج العربي انطلاقا من موقفها الثابت الذي يتمنى دائما التخلص من الإشكال الخاص بالصراع العربي _ الإسرائيلي لأنها لا يمكن أن تلعب فيه دور المتفرج وهو بجميع تفاعلاته يصل إلى صميم الشرعية المحلية للأحكام في هذه الدول.

كما أن دول المغرب العربي قبلت الاتفاق على إيقاع تقبل ما يقبله " الفلسطينيون لأنفسهم ".

ويمكن القول أن الاتفاق لقي ترحيبا واسعا في الأوساط العالمية والمحلية خصوصا الرسمية منها ولكنه ترحيب " تخلصي " لكن الموقف الأكثر أهمية ولفتا للانتباه هو الموقف المصري , ذلك أن مصر

---

(2) قادري حسين: العلاقة الجدلية بين الوضع الدولي الجديد والمسار الإسرائيلي _ الفلسطيني لتسوية الصراع العربي _ الإسرائيلي , رسالة دكتوراه غير منشورة , جامعة باتنة , 2003, ص 150.

(3) بحري دلال: المرجع نفسه , ص 106.

التي علمت متأخرة بوجود اتصالات سرية بين عرفات وإسرائيل تجري في أوسلو لم يرضها الاتفاق تماما[1]. حيث علمت مصر بالمفاوضات السرية متأخرة أي في مرحلتها الثانية[2].

* أما موقف الرفض : نددت بالاتفاق دول عربية مثل سوريا التي رأت فيه تفريطا في الحقوق العربية الفلسطينية وتنطلق سوريا في هذا الموقف من أنها تركت مكشوفة أمام الإدعاءات الإسرائيلية في الجولان , وطالبت سوريا بتطبيق القرار 242 القاضي بمبادلة الأرض بالسلام وهو ما لم يحققه حسب نظرها هذا الاتفاق كما أن عرفات انتزع من يدها ورقة مهمة للتفاوض خصوصا إذا كان هناك تنسيق على مختلف الجبهات[3].

* إن القبول الرسمي للاتفاق لم يمنع وجود معارضة إسرائيلية قوية , عبرت على موقفها عندما كان يتأهب إسحاق رابين للتوقيع على اتفاق أوسلو في واشنطن, حيث تجمعت مجموعات صغيرة من اليهود قبالة مقر الرئاسة الأمريكية وتهتف بأن _ رابين خائن _ وهي ترفع لافتات كتب عليها " هتلر أيضا كان يطالب بالأرض مقابل السلام" [4] أما داخل إسرائيل فقد تشكلت جبهة المعارضة الإسرائيلية للسلام في جبهة الليكود والمتطرفين اليهود , فهم الأكثر تصميما على إسقاط الاتفاق, لأنه يتعارض والأهداف الصهيونية التوسعية في تحقيق حلم إسرائيل الكبرى.

لقد اعتمد اليمين المتطرف الإسرائيلي في رفض الاتفاق مع الفلسطينيين على جملة من العوامل حاول بها إقناع أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين وأهمها:

1 _ الاتفاق هو ضربة لمرتكزات الأيديولوجية الصهيونية القائمة على أن كل فلسطين هي أرض الميعاد التي وعد بها الله اليهود, كما رأى الليكود واليمين الإسرائيلي بأن إقرار الاتفاق بوجود شعب فلسطيني وممثل شرعي له وهو م.ت.ف , سيؤدي في النهاية إلى أن هذا الشعب له الحق في تقرير مصيره[1].

* وأما بالنسبة للطرف الفلسطيني المعارض للاتفاق : فتمثله بشكل أساسي حركة حماس والتي ظهرت بشكل قوي كأكبر قوة سياسية داخل الأراضي المحتلة شعبيا , وقد رفضت بشكل مطلق الاتفاق واعتبرته تجاوزا للحقوق الوطنية الفلسطينية وتفريطا في القدس والمقدسات الإسلامية فيها[2].

---

(1) منير شفيق , إتفاق أوسلو وتداعياته _ منشورات فلسطين المسلمة _ لندن , 1994, ص 37.

(2) مصطفى بكري , غزة _ أريحا _ الأوراق السرية _ مركز الفكر العربي للدراسات والنشر , القاهرة , 1993, ص 166.

(3) Dossier Prèparé par FAYSAL JELOUL et des autres _ ARAFAT l' heure de tous les dangers _ Arabies _ Paris _ N 82 Octobre 1995 _ P. 10.

(4) Charles Enderlin , le Reve Brisé , histoir de L' echec du processus de paix au proche orient 1995 _ 2000 , Paris , Fayard, 2002, p 29 .

(1) ممدوح نوفل , مرجع سابق , ص 171.

ويذهب مؤيدوا الاتفاق إلى اعتبار أن القيادة الفلسطينية كانت في أمس الحاجة للدخول إلى أراضيها والعمل من الداخل أفضل من الخارج , لأن الظروف الدولية تغيرت وكذلك الأوضاع العربية بما فيه الوضع الفلسطيني, وهذا كهدف أساسي ولا بأس من تأجيل نقاط تبدو حاسمة إلى وقت لاحق , فإيجابيات أوسلو هي : دخول القيادة الفلسطينية وإدخال أكثر من 150 ألف فلسطيني لوطنهم , ثم انتخاب رئيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي[3] .

كما رأت القيادة أن الدول العربية غير قادرة على تقديم دعم حقيقي للشعب الفلسطيني , والساحة الدولية أصبحت خالية من قوى عظمى يمكن أن تدعم الفلسطينيين . وأضافت بأن المقاومة الفلسطينية قد ضعفت والانتفاضة لم تعد بالزخم الذي انطلقت به, وإذا كان للفلسطينيين أن يتخلفوا عن ركب الحلول السلمية فإنهم سيجدون أنفسهم منعزلين لا يلوون على شيء[4],كما أن أصحاب أوسلو رأوا أن توقيعهم على الاتفاق كان أفضل ما كان يمكن أن يتم التوصل إليه في ظل الظروف الدولية والإقليمية التي تولدت خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية[5].

الفصل الثاني: مشاريع التسوية المقترحة من طرف المجتمع الدولي

_ تفردت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالموافقة على الاتفاق , ولم ترجع إلى الشعب الفلسطيني نفسه.

_ اعترفت قيادة منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود وبشرعية احتلالها لـ 77% من أرض فلسطين المحتلة عام 1948 والتي لا تجري عليها أية مفاوضات.

_ لم يتعرض الاتفاق لأخطر القضايا حيث تم تأجيلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية.

_ شكل جسر عبور الاختراق الصهيوني تجاريا واقتصاديا وأمنيا إلى المنطقة العربية.

_ ترك القدس لمفاوضات ما يسمى بالمرحلة النهائية الأمر الذي يعني عدم استرجاعها أبدا , كما أنه لم يتعرض للاجئين والمستوطنات.

_ أدت الاتفاقية إلى انقسام كبير في الصف الفلسطيني, فوقفت فتح ومؤيدوها إلى جانب قيادة (م.ت.ف) والسلطة الفلسطينية, بينما وقفت الفصائل الفلسطينية العشر وعلى رأسها حماس والجهاد العربي والجبهتين الشعبية والديمقراطية ضد الاتفاقية وتعهدوا بإسقاطها.

---

(2) فلسطين المسلمة _ تشرين الأول _ (أكتوبر) 1992, البيان رقم 90 بعنوان " لا للحكم الذاتي , نعم للتحرير والاستقلال ".

(3) قادري حسين , مرجع سابق , ص 159.

(4) حنان ظاهر محمود عرفات , أثر إتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية , مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير منشورة , جامعة نابلس , سبتمبر 2005, ص 59.

(5) العملة أبو خالد , انعكاسات اتفاقيات أوسلو على الصراع العربي _ الصهيوني , دمشق , 1999, ص 5.

_ نشأت في الكيان الإسرائيلي حالة من الاستقرار الأمني النسبي والازدهار الاقتصادي , فتضاعف الدخل القومي الإسرائيلي من نحو 30 مليار سنة 1993 إلى 105 مليار دولار أمريكي سنة 1999. كما استقبل الكيان الإسرائيلي مئات الآلاف من المهاجرين اليهود.

_ بتعهد (م.ت.ف) بعدم اللجوء إلى المقاومة المسلحة ضد الكيان الصهيوني, وبحل كافة مشاكلها بالطرق السلمية, فإنها أصبحت مضطرة لقمع أي مقاومة مسلحة ضد الكيان الصهيوني, ومحاربة أبناء شعبها الذين يقومون بذلك.

الفصل الثالث: مستقبل عملية التسوية والصراع العربي _ الإسرائيلي.

المبحث الأول: دراسة عن المستقبل:

المطلب الأول: حيثيات نجاح عملية التسوية.

المطلب الثاني: أسباب فشل عملية التسوية.

المبحث الثاني: العوامل الأساسية في تعثر عملية التسوية.

المطلب الأول: العوامل الداخلية.

المطلب الثاني: العوامل الإقليمية .

المطلب الثالث: العوامل الدولية.

المبحث الثالث: التسوية... والصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب الأول: الصراع العربي _ الإسرائيلي.

المطلب الثاني: الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي.

المطلب الثالث: نتائج عامة حول التسوية.

الفصل الثالث: مستقبل عملية التسوية والصراع العربي _ الإسرائيلي.

المبحث الأول: دراسة عن المستقبل:

إن التحدث عن المستقبل وكيف تنتهي الصراعات أمر لا يزال خارج قدرات الإنسان اليقينية,لكن يبقى ممكنا في ظل الدراسات المستقبلية المبنية على العلم,من خلال تحليل الظاهرة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ومعرفة أسبابها, وبعد ذلك محاولة استشراف مستقبلها[1].

إن دراسة المستقبل حاجة أساسية في استشراف الغد, لأنه من يتمكن من معرفة مستقبله يستطيع إدراك بوعي حاضره, حيث بدأ الاهتمام بدراسة مستقبل الدول العربية غربيا وإسرائيليا, من خلال دراسات نستشف من ثناياها محاولة سباق الزمن لتكييف الواقع العربي بشكل أو بآخر[2] في المقابل لم نجد دراسات عربية تهتم بذلك إلا في منتصف الثمانينيات, لمحاولة تحريره ولو نسبيا من قيود الحاضر والنظرة قصيرة الأمد التي تشكل عائقا في فهم المستقبل[3].

أما الجهود الخارجية فلقد كانت أكثر دقة وعلمية, ولم تهدف إلى محاولة التوصل إلى تنمية أو تطور, ولكن تناولت الدول العربية في إطار تقسيم العالم من جانب الاهتمامات.ونتيجة لهذا الوضع الجديد يتحتم علينا دراسته ماضيا, وحاضرا ومستقبلا لمحاولة استشراف أهم البدائل التي تبرز في إطار التسوية" هذا الواقع المفروض", ومحاولة اختيار البديل الأفضل ولو بالتدخل, حتى لا نبقى دائما بعيدا عن رسم مستقبلنا وفي موضع تنفيذ ما يوضع لنا فقط, لذلك لتحديد مستقبل الصراع العربي _ الإسرائيلي يجب العودة إلى بيئة الصراع التي تتميز بالحركة الدائمة والتغيير المستمر.

فما هو مستقبل عملية التسوية, وماهي أهم احتمالاتها؟ وما هو البديل الأفضل؟ وكيف الوصول إليه؟

يبرز في أي دراسة مستقبلية عنصرين أساسيين إما التفاؤل والتشاؤم لكن من شروط الدراسة المستقبلية العلمية الابتعاد عن هذين العنصرين والاعتماد على المعطيات الموضوعية.

ويتناقض في دراسة مستقبل عملية التسوية اتجاهين: اتجاه يرى نجاح العملية وآخر يرى فشلها. فما هو تصورهما لعملية التسوية؟ وما هي منطلقاتهما؟ وأيهما الأصح؟

---

[1] أحمد صدقي الدجاني: مستقبل الصراع العربي الصهيوني وصور تسويته والعوامل الحاكم لهذه التسوية", المستقبل العربي, العدد 91, سبتمبر 1986.

[2] وحدة البحوث الاستشرافية: نصوص مختارة حول الاستشراف, جامعة الجزائر, 1997, ص1.

[3] نادر فرحاتي: " حول استشراف المستقبل للوطن العربي, رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية" , مجلة المستقبل العربي, العدد 15, ماي1980, ص 68.

المطلب الأول: حيثيات نجاح عملية التسوية:

أهم من يمثله (م.ت.ف) , الأردن, مصر, الو.م.أ.

ينظر إلى عملية التسوية نظرة متفائلة, إذ يرى استمرارها ونجاحها وذلك لعوامل داخلية وإسرائيلية وفلسطينية وإقليمية تتعلق بمتغيرات الشرق الأوسط وأخرى دولية تتعلق بالنظام الدولي ومختلف القوى العالمية فيه.

1 _ العوامل الداخلية:

1 _ 1 الطرف الإسرائيلي:

رغم أن الكثيرين يرون أن عملية التسوية ستشهد فشلا بسبب حكومة الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو, إلا أن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن التقدم سيكون أسرع في عهد هذه الحكومة, وذلك لأسباب هي:

أ _ قدرة التيار اليميني على إقناع الإسرائيليين على التنازل في سبيل إنجاح عملية التسوية, ودليل ذلك إعادة سيناء لمصر في عهد الليكود.

ب _ عدم أخذ تشدد نتنياهو أنه بالضرورة ينعكس على عملية السلام, فذلك مرتبط بالحملة الانتخابية, ويمكن تدعيم ذلك بـ:

_ اعترافه باتفاقيات أوسلو رغم تصريحه أثناء الحملة الانتخابية بعدم الاعتراف بها.

_ قبل الانتخابات, تعهد نتنياهو بإغلاق المؤسسات الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية, لكن بعد ذلك تراجع وأكد على عدم إغلاقها وإنما توقيف نشاطها فقط.

_ تصريحات دان ميريدور Dan Meridor عضو بارز في الليكود بأنه يتعين على الليكود التوصل إلى سلام مع سوريا مشيرا إلى أن الحكومة لا تريد البدء بسياسة متطرفة تجاه السلام.

ج _ بروز تيار السلام داخل المجتمع الإسرائيلي وصعوده سيمكن من السير الناجح لعملية التسوية[1].

وما يؤخذ على هذه التبريرات مايلي:

_ القول بأن عملية التسوية أسرع في عهد حكومة نتنياهو أمر غير واقعي, ذلك أنه منذ توليه الحكم والعملية في حالة تأزم من خلال سياسته القائمة على التصلب والتمسك بمبادئ عدم التنازل للفلسطينيين لأن ذلك ضد مبادئ الصهيونية الأساس الفكري له, ومنذ توليه وعملية التسوية تشهد صعوبات وعراقيل في كل مرة, هذا من جهة, من جهة أخرى عند مقارنة بين ما حدث مع مصر وما سيحدث

[1] دلال بحري: مرجع سابق, ص 178 _ 179.

مع الفلسطينيين أمر خاطئ وغير منطقي, لأن من شروط المقارنة الاتفاق أكثر من الاختلاف, وهذا ما لا يتناسب في هذه المقارنة, فالأمرين مختلفين, إذ أن التنازل لمصر عن سيناء لا يعني أبدا التنازل عن جزء من أراضي فلسطين التي تعتبر أرض إسرائيل. بينما سيناء هي أرض مصرية , يمكن التنازل عنها خاصة إذا كان المقابل إخراج مصر من الصف العربي, والحصول على اعتراف منها بإسرائيل, هذا ما سيضعف الطرف العربي أكثر.

_ القول باعتراف نتنياهو باتفاقيات أوسلو كدليل على موفقه من التسوية, أمر غير صحيح, ذلك أن هذا الاعتراف لم يتم بإرادته بقدر ما جاء نتيجة ضغوط خارجية من جانب إدارة بوش _ بيكر, وكذا نتيجة لما أفرزته هذه الاتفاقيات من التزامات دولية تحتم إسرائيل على قبولها خاصة في الجانب الاقتصادي.

_ القول بتراجع نتنياهو عن مواقفه الانتخابية بعدم إغلاق المؤسسات الفلسطينية, وإنما بتوقيف نشاطها, هو تغليط وتمويه فما الفرق بين الإغلاق, وتوقيف النشاط خاصة في ظروف السيادة الممنوحة للسلطة الفلسطينية ونوع الحكم الذاتي التابع لإسرائيل.طيني

_ إن التحدث عن دور تيار السلام, ليس فعالا بدرجة كافية, وهذا ما يجعل تأثيره في استمرار ونجاح عملية التسوية أمر محدود.

1 _ 2 الطرف الفلسطيني:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه أن نجاح عملية التسوية تقوم على أساس عوامل متعلقة بالفلسطينيين وهي:

_ استمرار تمسك منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة إنجاح عملية السلام وببذل الجهود لتحقيق ذلك, حتى وإن اقتضى الأمر التنازل عن الأهداف المعلنة في هذه الاتفاقيات, ودليل ذلك التنازل عن " الدولة الفلسطينية " المقرر الإعلان عنها بعد نهاية مرحلة الحكم الانتقالي وكذا استمرار المنظمة في تطبيق كل الالتزامات الموكلة إليها كمحاربة أي عمل مقاومة داخلي لأنه إرهاب _ حسب الاتفاقيات _ يضر باستمرار هذه العملية.

_ ضرورة الاستمرار في مسيرة التسوية للمصلحة الاقتصادية التي تقتضي ذلك[1].

_ لا تلعب المعارضة الفلسطينية الداخلية والخارجية دور للتأثير على قرار المنظمة.

تبدو من هذه التبريرات أنها صحيحة لحد كبير إذ أن منظمة التحرير الفلسطينية تبدي فعلا استعدادها لإنجاح هذه العملية, وتنفذ كل التزاماتها بينما موضوع التقدم الاقتصادي لم يستفد منه الفلسطينيون, بل

(1) عمر عبد الرزاق: متطلبات تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية _ العربية, الأوراق المحورية (3), معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني, د.ط, 2003, ص 13 _ 14.

بالعكس زادت وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية سوءا حيث بلغ الدخل الفردي الفلسطيني في 1997 (1700) دولار سنويا بينما الدخل الفردي الإسرائيلي (1800) دولار, هذا الوضع سيزيد من الرفض الداخلي ويعيق نجاح العملية, ويمثل التيار الإسلامي أكبر تحدي تواجهه السلطة.

2 _ العوامل الإقليمية: وتتمثل فيما يلي:

_ إن استمرار الوضع العربي بكل سلبياته اقتصاديا, عسكريا, سياسيا, سيبعد احتمال المواجهة وسيسمح بنجاح عملية التسوية كخيار وحيد.

_ تغيير المفاهيم العربية من الوحدة العربية إلى السوق شرق أوسطية والسعي إلى عقد اتفاقيات دبلوماسية عربية إسرائيلية.

_ إلغاء المقاطعة مع إسرائيل من طرف العديد من الدول العربية أهمها مصر, الأردن.

3 _ العوامل الدولية:

- سقوط الاتحاد السوفييتي كحليف استراتيجي للدول العربية, وبقاء دور الو.م.أ الساعي لإنجاح عملية التسوية بصفتها راعي لها.
- بقاء أدوار الأقطاب الدولية كالصين, والاتحاد الاروبي لصالح إنجاح عملية التسوية.
- تأثير الرأي العام الدولي على إسرائيل لضرورة إنجاح عملية التسوية وهذا ما سيشكل ضغوطا عليها تجبرها على الاستمرار في المسيرة السلمية وبشكل جدي.[1]

وانطلاقا من هذه العوامل الداخلية والخارجية وفي ظل استمرارها فإن العملية السلمية حسب هذا الاتجاه ستستمر وبنجاح.

المطلب الثاني: أسباب فشل عملية السلام.

في المقابل نجد الاتجاه الثاني يمثله الفريق الرافض لعملية التسوية وعلى رأسه التيار الإسلامي الذي يرى مصير عملية التسوية الفشل لعوامل داخلية, وإقليمية ودولية وهي:

1 _ العوامل الداخلية:

أ _ المتعلقة بالطرف الإسرائيلي:

_ الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي حول مبدأ الأرض مقابل السلام ونجاح الجناح المتطرف. لقد أظهرت نتائج الانتخابات التي جرت في 1996 انقساما داخل المجتمع الإسرائيلي اتجاه عملية التسوية, حيث 50.4 % من الإسرائيليين يرفضون مفهوم السلام[2] و49.6 % يقبلونه لكن بدون تنازل عما تم

---

[1] طاهر شاش:مرجع سابق, ص 338_ 339.

[2] بدر عبد العاطي: " مستقبل عملية السلام بعد فوز نتنياهو " السياسة الدولية, العدد 125, جويلية 1996, ص 66.

تحقيقه من انجازات في عملية التسوية وهي الاعتراف بإسرائيل وتحقيق التطبيع معها وبمواصلة التصلب الإسرائيلي بعدم التنازل لتطبيق بنود الاتفاقية سيعطل عملية التسوية, وقد يعيد المقاطعة العربية من جديد.

_ دور المستوطنين واليمين المتطرف في نجاح بنيامين نتنياهو, وما لذلك من أثر مستقبلا على توجهات الرئيس تجاه عملية التسوية, والتي من الضروري أن تكون في صالحهم, وحسب توجههم المبني أساسا على تحقيق " إسرائيل الكبرى " وهنا يبرز إصرار الحكومة الإسرائيلية على التمسك بالمستوطنات وتكثيفها وهو ما يعرقل ويفشل هذه العملية.

_ توجه الليكود نحو مزيد من التطرف في ضوء اندماج حركة تشوميت بزعامة روفائيل إيتان المتطرفة مع الليكود, وهذا ما يفرض قيودا إضافية على نتنياهو تجاه عملية التسوية, والدليل على هذا التوجه قيام رئيس الوزراء بتوزيع الحقائب الوزارية الهامة والمرتبطة بعملية التسوية وهي الخارجية والدفاع والإسكان(التي تدخل ضمن اختصاصاتها البناء الاستيطاني) والمالية(والتي تدخل في إطارها تخصيص أموال الاستيطان) لرموز التطرف كإيتان وشارون. وهذا ما يمثل أكبر دليل على تطرف نتنياهو وأهدافه السيئة.

_ بالرغم من الفوارق التي تبدو بين حزب العمل والليكود من حيث مرونة وانفتاح حزب العمل في منح الفلسطينيين بعض رموز السيادة كقبول إمكانية قيام دولة مستقلة, لكن إذا حللنا مواقف كلا الحزبين لوجدناها لا تختلف.وبتناول برنامج الحزبين نجد أهم النقاط المشتركة والمعيقة لعملية التسوية هي:

- عدم قبول تقسيم القدس.
- ضرورة إبقاء المستوطنات.
- عدم الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم رغم أن حزب العمل في برنامجه يعترف بالحقوق الوطنية الفلسطينية لكن بدون ذكر ما هي هذه الحقوق.
- معارضة قيام الدولة الفلسطينية[1].

وهذه المبادئ المشتركة هي أهم المواضيع المعلقة في اتفاقيات السلام, والتي تمثل عامل خلاف بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

الفصل الثالث: مستقبل عملية التسوية والصّراع العربي_ الإسرائيلي

_ ازدياد المعارضة لاتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي بعد ازدياد الحالة الاجتماعية ولاقتصادية لقطاع غزة والضفة الغربية سواء حيث انخفضت نسبة المؤيدين لهذا الاتفاق وبعد أشهر من 70 % إلى 40 % وهذه النسبة معرضة للنقصان يوما بعد يوم في ظل التصلب الإسرائيلي لتطبيق الاتفاق.

---

[1] جميل خرطبيل: وأد منظمة التحرير الفلسطينية (الفردية والهيمنة, عدم الالتزام بالمبادئ, عدم المصداقية في الممارسة), ص 57 _ 58.

_ بروز مواجهات عسكرية بين السلطة الفلسطينية والمنظمات الإسلامية كحماس, وهذا ما سيزيد من التفكك وسوء الوضع الداخلي وبذلك سيؤثر على الرأي العام الداخلي[1].

2 _ العوامل الإقليمية:

_ التمسك السوري _ اللبناني بموافقة تجاه السلام, وعدم تحقيق أي تطور إيجابي في هذا المسار, سيمثل عامل عرقلة.

_ صدور قرار الجامعة في عام 1997 بإيقاف التطبيع حتى تعدل إسرائيل من سياستها.

_ بقاء نسبة كبيرة من المعارضة العربية للتطبيع مع إسرائيل وهذا ما يمثل عائقا آخر لنجاح هذه العملية.

3 _ دوليا:

_ ضعف الدور الأمريكي في التأثير على إسرائيل وهذا ما سيبعد أي ضغط خارجي لنجاح عملية التسوية.

_ غياب دور الأمم المتحدة في مؤتمر السلام, يبعد الشرعية الدولية ويبعد الصفة الإلزامية لتنفيذ القرارات والاتفاقيات.

_ عدم قدرة الأقطاب الدولية الأخرى للضغط على إسرائيل.

كل هذه العوامل تتفاعل لتؤدي إلى فشل عملية التسوية.

مما سبق يتضح لنا من خلال هذين الاتجاهين ورغم صحة بعض مبرراتها إلا أنها بعيدة عن النظرة الموضوعية لمسار التسوية السلمية للصراع.

فالاتجاه الأول الذي يرى نجاح عملية التسوية يتغاضى عن العديد من العوامل التي تشكل عقبة لهذا النجاح.

[illegible]

لهذه الأسباب وانطلاقا من مختلف المعطيات السابقة والحاضرة يمكن استكشاف السيناريو الأرجح لما ستؤول إليه عملية التسوية فكل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية وعبر مسار منطقي تؤكد على سيناريو سمته لا النجاح الكامل ولا الفشل النهائي.

[1] رائد نعيرات: الحوار الفلسطيني: المحددات وشروط النجاح, ص 1.

الفصل الثالث: مستقبل عملية التسوية والصّراع العربي_ الإسرائيلي

المبحث الثاني: العوامل الأساسية في تعثر عملية التسوية.

المطلب الأول: عوامل داخلية.

رغم أن كل العوامل الداخلية والخارجية تدل على صعوبة سير مسيرة التسوية, لكن لا تعني فشلها التام للمعطيات التالية:

1 _ العوامل الداخلية:

_ استمرار التزام منظمة التحرير الفلسطينية بالاتفاق وكذا الحكومة الإسرائيلية حتى وإن كانت متصلبة ورافضة لذلك فهي أمام التزام دولي يفرض عليها الاستمرارية فيه, ولو بشكل سلبي وغير جاد.

_ رغم بقاء العديد من القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية معلقة وبدون حل كقضية اللاجئين, المستوطنات, القدس, الدولة الفلسطينية, إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تقم بإيقاف المفاوضات, وأبرز مثال على مثال ذلك استمرارها في المفاوضات رغم استمرار الاستيطان وتكثيفه, كما أن عملية إعادة الانتشار لا تتم في وقتها, وتبقى الأراضي المتنازل عليها للسلطة الفلسطينية ولمدة 5 سنوات هي 2.7 % من الضفة الغربية ويرفض نتنياهو إعادة 13.1 % المتبقية, كما جاء في الاتفاق.

_ دور الرأي العام الداخلي الإسرائيلي في عدم إفشال عملية التسوية, إذ تؤكد دراسة مركز ستا نمتز Steinmetz أن 50 عملية لسبر آراء داخل إسرائيل ولمدة 4 سنوات منذ اتفاق أوسلو تؤكد أن 50 % من الإسرائيليين يطالبون بتطبيق هذه الاتفاقيات[1], ولطالما سيبقى الوضع الداخلي بدون طفرة تغييريه كانتفاضة على سبيل المثال سيبقى سير العملية على ما هو عليه.

2 _ العوامل الإقليمية:

_ الاندماج العربي في إطار السوق الشرق أوسطية بإلغاء المقاطعة وعقد اتفاقيات دبلوماسية واقتصادية بين كل من إسرائيل والمغرب وتونس, قطر,عمان, الأردن ومصر وهذا ما يؤكد على إلغاء المقاطعة واستبدالها بالتطبيع بسبب استبعاد إمكانية أي وحدة عام 2010 تبدأ الأطراف العربية في التوجه نحو الصدام مع إسرائيل بازدياد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, وهذا ما يستدعي إعادة ومراجعة الوضع,وبذلك فإن أي فشل للمشروع الشرق أوسطي سيمثل عامل تصادم.

_ بقاء المقاومة اللبنانية والرفض السوري كمواجهة لجبهة التطبيع.

_ استمرار ضعف وتفكك العلاقات العربية _ العربية والعلاقات العربية _ الفلسطينية, والعلاقات العربية الإسرائيلية

3 _ العوامل الدولية:

_ استمرار الدعم والتأييد الأمريكي الدولي لإنجاح عملية التسوية في منطقة الشرق الأوسط وإنهاء حقبة من الصراعات, حتى وإن كان الضغط الدولي على إسرائيل غير فعال في أغلب الأحيان.

_ استمرار التحيز الأمريكي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط, حيث أنها تعمل جاهدة على أن تظل إسرائيل متفوقة عسكريا على دول المنطقة.

---

(1) Dominique Vidal et Joseph Algazy , « Israel, la mosaique se défait », le monde diplomztique, (mai 1999) p18 .

_ عدم فعالية قرارات الأمم المتحدة من جانب التطبيق.

_ التحولات الدولية التي أعقبت التفجيرات التي شهدتها مدينتي نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2002, قد غيرت العديد من معطيات الصراع في الشرق الأوسط.فالولايات المتحدة الأمريكية التي ادعت أنها الشريك الرئيسي في عملية التسوية في الشرق الأوسط التي ابتدأت من مدريد 1991, بحيث أصبحت تميل علنا للطرف الإسرائيلي, واعتبرت أن ما تقوم به التنظيمات الفلسطينية _ حماس _ شكل من أشكال الإرهاب, كما طالبت بتفكيك هذه التنظيمات من أجل استئناف المفاوضات مع إسرائيل[1].

وكما نعلم أن للمستقبل أبعاد : بعد قصير, وآخر متوسط, وثالث طويل, فعلى المدى القريب, ومن خلال مختلف المعطيات الداخلية والخارجية فيتوقع استمرار عملية التسوية, مع استمرار عملية التسوية, مع استمرار دفع الو.م.أ لها, وقبول المنظمة الفلسطينية للحلول والشروط الأمريكية بشأن إعادة الانتشار في بعض مناطق الضفة والقطاع بما يصل 13% وهذا مقابل حماية أمن إسرائيل, كما يتوقع يتوقع حدوث بعض الانفجارات داخل الشارع الفلسطيني.

أما فيما يخص القضايا المعلقة في التفاوض, وكما رأينا تسعى إسرائيل بكل قوة إلى تهويد القدس والسيطرة عليها كلية, أما المستوطنات فالمتغيرات الحالية تؤكد الاستمرار في البناء رغم معارضة الفلسطينيين, وحتى المنظمات الدولية لها أما لاجئي 1948 فلن يعودوا إلى ديارهم, مع السماح لبعض نازحي 1967 بالعودة إلى الضفة والقطاع, والسماح للجميع أن يحملوا هوية فلسطينية أما حدود الأرض فهي مختلف الطرق الالتفافية التي وضعتها إسرائيل لعزل الضفة عن القطاع , وهي تشمل مساحة 7% من أرض فلسطين(حدود 1967) وقد يتم الاعتراف بدولة فلسطينية لكن تكون منزوعة السلاح مقيدة [illegible] سيرفض من غالبية الشعب الفلسطيني, لذلك فلن يكون حلا دائما[2], يبدو واضحا من خلال ما ذكر, لن يحقق مطالب الفلسطينيين ولا الدول العربية, ولن يؤدي إلى سلام عادل في المنطقة ونتيجة لهذا الوضع يتعين علينا دراسة كيفية الخروج منه, لأن أهمية الاستشراف هي محاولة التدخل لوضع خطة تقوم على تحديد:

_ الموارد والإمكانات والسياسات: القائمة والكامنة, المادية والبشرية.

_ تحديد الأهداف: فيجب التفرقة بين الأهداف الممكنة والمحتملة والمفضلة.

---

[1] خير الدين العايب: التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأروبية, ص 105.

[2] عدنان عبد الرحمان أبو عامر: مستقبل مدينة القدس في ظل التهويد, د.د, د.ط, د.س, ص 227.

فأما الهدف الممكن أن يتوفر لدينا أدوات إنجازه والقدرة على التحكم في مسارها بشكل يحقق الهدف الذي نسعى إليه, وكذ الهدف المحتمل فهو أقل إمكانية من السابق ولا سيما في درجة اليقين في تحقيقه.

أما الهدف المفضل فهو الأفضل, ولكن الأقل إمكانية قياسا بغيره في التحقيق[1] وهذا ما يمكننا من صنع عامل مستقبلي استنباطي يمكن الطرف العربي من تحقيق أهدافه من جهة ويؤدي إلى إنهاء الصراع والانتقال به من مجرد تسوية حسب المفهوم الإسرائيلي إلى تسوية ترقى إلى مفهوم السلام العادل.

لكن لن يكون ذلك إلا بوعي حقائق ومعطيات وتحديات آنية ومستقبلية يتجاهلها العرب, حيث ومهما بدت العوامل المتحكمة في المستقبل هي في صالح إسرائيل, فلا يجوز التعامل معها من منظور تشاؤمي يفرض التفوق الإسرائيلي وضعف واستسلام الطرف العربي. ولا من منظور الاستهانة بإسرائيل بالتكلم عن الإمكانيات العربية في المال والنفط, وفي وحدة المقومات, وفي ضخامة كم السكان,لأن كلاهما تصور غير واقعي ولا منطقي, لذلك يجب معرفة نقاط الضعف العربي وتحويلها إن أمكن إلى عوامل قوة, من خلال استغلال ضعف الطرف الآخر.

وبما أن هذا النوع من التسوية مرتبط بموازين القوى, فإن أي خلل في التوازن سيجعل الطرف الأضعف يغير شروط التسوية وبالتالي إمكانية الحرب من جديد. وحتى لانكون متفائلين باعتبار الطرف الآخر ضعيف أو متشائمين بأخذ الضعف العربي أمرا ثابتا يجب تقبله بدون تغيير, يجب أن نعي ذلك بصفة موضوعية تسمح بإخراجنا من الوضع المفروض علينا, أو حتى التغيير فيه بتصور مستقبل معين

وإن أمكن ثوري لتغيير وضع مآل إليه هذا الصراع الطويل.فما هو هذا التصور؟ وكيف السبيل للوصول إليه؟ وما نتائجه؟

* السيناريو الإصلاحي:

يقوم على محاولة تغيير معادلة القوة بين جانبي الصراع ويتضمن:

أولا: على الجانب الفلسطيني والعربي:

1_ منع التناقضات بين السياسات (إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بما يتضمنه من إعادة الثوابت, تغيير سياسات المنظمة, حق المعارضة الفلسطينية).

2 _ تقليص عناصر الضعف بوعي قوة الإمكانيات البشرية والمادية (العامل الديمغرافي, المقاطعة, المقاومة المسلحة).

---

[1] وليد عبد الحي: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية, شركة الشهاب, الجزائر, 1989, ص 88.

3 _ تحسين العلاقات الفلسطينية _ العربية والإسلامية.

ثانيا: على الجانب الإسرائيلي:

معرفة مواطن الضعف وتحويلها إلى قوة لصالح الطرف العربي والفلسطيني عن طريق شحن وتغذية التناقضات. فما من قوي إلا وعنده نقاط ضعف يجب تحديدها وفهمها[1].

ثالثا: على الجانب الدولي:

1 _ إمكانية التأثير على الو.م.أ (دراسة العلاقة الأمريكية _ الإسرائيلية, مجالات التأثير على الو.م.أ).

2 _ استقطاب قوى خارجية كالصين والاتحاد الأروبي كمحاولة لإضعاف الدور الأمريكي[2].

بعدما حاولنا استشراف مختلف البدائل الممكنة لمستقبل الصراع والتسوية بين العرب وإسرائيل, يأتي دور الإستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق البديل الأكثر عقلانية, والحيلولة دون حدوث البدائل الأخرى عن طريق العمل على عدم تحقيق استراتيجيات وتوقعات الطرف الآخر.

وهنا يبدو الفرق بين الاستشراف الذي يقوم بتحديد البدائل, والإستراتيجية التي تحدد الوسائل والأهداف التي تمكن من حدوث بديل دون آخر للقيام بأعمال من أجل الوصول إلى احتمالات مفضلة, وفي هذه

الحالة يقوم الاستشراف بتحديد التصورات المختلفة من أجل تنوير متخذي القرار والرأي العام لإحداث التأثير المطلوب, وبذلك فقط يمكن القول أن الاستشراف هو الرصيد الفكري التصوري والنظري لأنه لا يلغى في الاستشراف الواقع العملي والإستراتيجية تبحث عن العمل الميداني.

مفهوم التوازن بين إسرائيل والدول العربية:

منذ قيام إسرائيل, والدول العربية تسعى لاكتساب نفس أسلحة إسرائيل لتحقيق التوازن الإستراتيجي الذي يعني توازن الأسلحة كما ونوعا,[1] كما أن ميزان القوة اختلف في القدرات العلمية والتكنولوجية, والتنظيم السياسي, وكذلك المجتمع المدني, ففي مجال القوة العسكرية هناك تفوق عسكري إسرائيلي واضح ليس فقط في مجال امتلاكها للسلاح الذري, ولكن في مجال تطوير سلاحها الجوي, وامتلاكها للصواريخ بعيدة المدى, وأهم من ذلك تطويرها للصواريخ المضادة للصواريخ, أما في مجال القدرات العلمية والتكنولوجية فهناك دراسات موثقة عن اتساع الفجوة في هذا المجال بين إسرائيل والطن العربي[2], لذلك

---

(1) عبد الغني عماد: الصراع العربي الإسرائيلي بين النص والواقع, د.د, د.ط, د.س, ص 16.

(2) كاثرين أشتون: التزام بتحقيق السلام _ الاتحاد الاروبي والشرق الأوسط, الجامعة العربية, القاهرة, 2010, ص 3.

(1) محمود عباس أبو مازن, قنطرة الشر الإسرائيلي, دار الرمل, الأردن, 1984, ص 6.

(2) السيد ياسين: الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية, ميريت للنشر والمعلومات, ط1, القاهرة, 2001, ص 183 _ 184.

بقيت الدول العربية تواجه هذه المشكلة بدون حل إذ مثلت لها عامل ضعف وعذر لعدم تحقيق التفوق. وبما أن الظروف العربية لا تسمح بتحقيق ذلك, يصبح الاستسلام وقبول الأمر الواقع ضرورة وحتمية.

ورغم صحة هذه المعادلة فلا يمكن تجاهل عوامل أخرى تدخل في عناصرها, لأن مفهوم التوازن الإستراتيجي لا يشمل فقط السلاح وإنما يحوي درجة التماسك الداخلي, الوضع الاقتصادي ويدخل في ذلك أيضا مواطن ضعف الطرف القوي التي يستطيع النفاذ منها الطرف الضعيف في المعادلة ويصبح بذلك مبرر الاستسلام ليس بحتمية مطلقة إذا ما تمكن الطرف العربي من وعي أهم مواطن ضعف إسرائيل, واستغلال ذلك لصالحه ولو لإحداث تعديل نسبي لميزان القوة, وذلك بمحاولة تطبيق العامل الإصلاحي.

الفصل الثالث: مستقبل عملية التسوية والصّراع العربي_ الإسرائيلي

المبحث الثالث: التسوية...والصراع العربي _ الإسرائيلي.

المطلب الأول: الصراع العربي _ الإسرائيلي.

إن الصراع العربي _ الإسرائيلي هو صراع حضاري بين الطرفين, وسوف يستمر إلى عقود كثيرة قادمة, وعلى ذلك مهما حققت التسوية من نتائج, ومهما أنجزت المقاومة من انتصارات تكتيكية أو حتى إستراتيجية فإن ذلك كله لن يغني عن مواجهة حضارية كبرى بين العالم العربي وإسرائيل, وهي ما ستمتد إلى آجال زمنية طويلة, ولذلك يجب الإشارة إلى ثلاثة ميادين من ميادين الصراع: أولها _ ميدان التناقضات الأساسية, ثانيها _ ميدان المقاطعة العربية, وثالثها _ ميدان مواجهة التطبيع.

أولا: التناقضات الأساسية:

سيبقى هناك صراع اسمه الصراع العربي _ الإسرائيلي بحكم حقائق لا مهرب منها تعكس أصول الصراع وطبيعته:

_ استمرار توجهات قوى الهيمنة الغربية, بما تتضمنه من تأكيد الرابطة العنصرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية, وكذا الحرص الإسرائيلي على تأكيد الانتماء للغرب, بما ينطوي عليه من امتهان الخصائص الثقافية _ الحضارية للمنطقة العربية وشعوبها _ من ناحية أخرى.

_ إن أية قوة متفوقة عسكريا على الحدود, بحكم معيار الأمن القومي المجرد, تعتبر قوة معادية.

_ حقائق الهزيمة التاريخية التي لحقت بالأمة العربية وأثقالها أثمانها.

_ حجم وطبيعة القيود الواردة في المعاهدات والاتفاقيات بين بعض الأطراف العربية وإسرائيل, التي تمثل انتهاكا صارخا لمبدأ سيادة الدولة.

_ إن خبرة العلاقات والصراعات الدولية المتواترة تكشف أن المعاهدات التي تبنى على أوضاع ظالمة كثيرا ما تسقط أو تلغى.

_ استمرار التوجهات والممارسات الإسرائيلية المبنية بالضرورة على العنصرية والعدوانية والتوسعية تجاه فلسطين.

_ الصراع بين الأمة العربية إجمالا والمشروع الصهيوني الاستعماري حول مصادر المياه, الأسواق, وإمكانات المنطقة ومواردها[1].

ثانيا: المقاطعة العربية

نفذت الدول العربية نظاما متكاملا لمقاطعة إسرائيل طوال مراحل تطور الصراع, فقرار المقاطعة تم اتخاذه عام 1945 ومن ثم تطور, حيث أقامت الدول العربية جهاز مركزي للمقاطعة سمي " المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل ", وذلك بمقاطعة المنتجات والشركات الإسرائيلية, وكذلك منتجات الشركات تقيم مصانع أو فروع لها في إسرائيل. وهذا ما جعل إسرائيل تبذل جهودا مستميتة لإلغاء المقاطعة أو الالتفاف عليها أو احتواء آثارها.

كما أصرت إسرائيل أن تتضمن معاهدات التسوية نصوص بإلغاء المقاطعة, والعمل لإقامة تطبيع العلاقات الذي جرى الترويج له في سياق عمليات التسوية[1].

ثالثا: مواجهة التطبيع:

إن إسرائيل والعرب كونا لنفسيهما ثقافة خاصة بهما, فإسرائيل أنتجت ثقافة خاصة ضد العرب ومعادية لهم, كما فعل العرب الشيء ذاته, إلا أن الفارق يكمن في أن ثقافة إسرائيل ذهبت إلى أبعد الحدود, حيث

---

[1] مجدي حماد: مستقبل التسوية 30 عاما من سلام عابر, دار النهضة العربية, بيروت, 2009, ص 566 – 567.

[1] مجدي حماد: المرجع السابق, ص 568 – 569.

لم يتم حصرها في دائرة الشعب الإسرائيلي, بل عممتها على العالم, خاصة أروبا وأمريكا. في حين أن الثقافة العربية محصورة في الدائرة العربية, كذلك تعد الثقافة الإسرائيلية هجومية بينما ثقافة العرب دفاعية[2].

وقد عمدت إسرائيل إلى فرض منطقها, وذلك من خلال انتشار العولمة وسيادتها على العالم, فقد لجأت إسرائيل إلى تغيير المناهج وأساليب الدراسة, حتى تأتي أجيال جديدة تنتمي للأجيال الجديدة, دون بحث عن جذور أو أصول أو هوية. وهذا يعني تذويب ثقافات الشعوب لكي تنصهر في بوتقة التكنولوجيا الحديثة, حيث لا انتماء لأرض أو دين أو ثقافة[3].

لذلك يجب مواجهة التطبيع, ومقاومة محاولات فرضه بشتى الوسائل, عن طريق اعتزازنا بأدبنا وفولكلورنا, وأخلاقنا وحبنا الرفيع للحياة, كما أنه لا يجب أبدا تهميش الدين الإسلامي لأنه النور الذي تسير من خلاله الشعوب العربية الإسلامية, لذلك من المهم تحويل مقاومة التطبيع إلى عملية وطنية وقومية منظمة.

المطلب الثاني: الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي.

سيبقى هناك صراع فلسطيني _ إسرائيلي متعدد الأبعاد نتيجة مأزق المشروع الصهيوني, وكذلك مسألة القدس التي ترفض إسرائيل أن تكون هناك أية مفاوضات بشأنها:

أولا: أن فلسطيني 1948 يحاصرونه بحق المساواة وحقوق " المواطنة " كافة, بما يكشف الطابع العنصري واللاديمقراطي للدولة الصهيونية.

ثانيا: أن فلسطيني الضفة والقطاع يحاصرونه بحق السيادة والدولة.

ثالثا: أن فلسطيني الشتات يحاصرونه بحق العودة وحق تقرير المصير.

رابعا: أن القدس بحد ذاتها قضية كبرى وبالغة التعقيد, فهناك معركة الداخل بهدف عودة أهلها إليها وتمكينهم من حقوقهم وممتلكاتهم فيها من ناحية, وهناك معركة عربية إسلامية مسيحية ودولية بشأنها من ناحية أخرى, كما سيتضح من التحليل التالي:

(2) السيد ياسين: المرجع السابق, ص 275.

(3) مجدي حماد: المرجع نفسه, ص 575.

لقد فشلت إسرائيل على أربعين عاما من تحقيق هدفها المتمثل في توحيد وتهويد المدينة, وجعلها عاصمتها الأبدية المعترف بها عالميا. فعلى الرغم مما تتعرض له القدس من مصادرة أراض, وإقامة مستعمرات, ومحاصرة الفلسطينيين داخل كانتونات, وحرمانهم من العيش كأصحاب أرض, إلا أنها لم تصل إلى الوضع الذي تخططه لها إسرائيل.

والشيء الذي يخيف إسرائيل هو النمو الديمغرافي, حيث تدل المعطيات أن نسبة العرب تضاعفت 245% فيما لم تتجاوز نسبة ارتفاع اليهود 140% مقابل 60% لليهود ليتساوى عدد السكان في عام 2035[1].

تقتضي قضية القدس كذلك إلى الإشارة إلى مخاطر الحفريات التي تقوم بها إسرائيل, حول المسجد الأقصى, وتحت الأرض, بحيث تدعي إسرائيل أن منظمة الحرم القدسي تخفي أسفلها الهيكل اليهودي _ هيكل سليمان _ وهي تطالب بالسيادة عليها, أو على الأقل حائط المبكى _ البراق _ وكذلك باطن الأرض تحته, كما أنها تعتزم مواصلة عملية الحفر في المنطقة ومن ناحية أخرى تحاول جماعات الأصولية اليهودية المتطرفة هدم المسجد الأقصى, وكذلك قبة الصخرة وإعادة بناء الهيكل مكانهما[2].

الفلسطينيين من أجل التخلص من أغلبية السكان العرب في القدس, وإلقائهم خلف الجدار, حيث يعزل الجدار 125 ألفا من سكان القدس خارجها.

وفي هذا السياق يرى الدكتور إبراهيم البحراوي أنه لا يمكن الحديث عن تحقيق حل لقضية القدس الشرقية المحتلة باستعادتها السيادة العربية بما فيها الحرم القدسي, دون ربط هذا الحديث بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية وتطبيق قرار 242 تطبيقا كاملا على غرار النموذج المصري الذي تحقق في سيناء واستعادت مصر بموجبه كامل أراضيها خالية من المستوطنات.

المطلب الثاني: نتائج عامة حول التسوية[1]:

أولا: إن الهدف من عملية التسوية هو إرساء قواعد سلام شامل وعادل, ولن تحقق التسويات المنفردة التي لا رابط بينها هذا الهدف.

ثانيا: لن يتحقق السلام دون تسوية نهائية للمسألة الفلسطينية.

---

(1) مجدي حماد: المرجع السابق, ص 583.

(2) أحمد يوسف القرعي: انتفاضة الأقصى دروس العام الأول دفاعا عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني, مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان, القاهرة, 2001, ص 115.

(1) طاهر شاش: مرجع سابق, ص 340 – 343.

ثالثا: لن يستقر السلام في الشرق الأوسط دون التوصل لتسوية مع كل من سوريا ولبنان, ويتعين على إسرائيل أن تدرك أنها لا تستطيع الاعتماد على تسوية انتقالية مع الفلسطينيين ومعاهدة سلام مع الأردن وتقيم فيما بين هذه الكيانات الثلاث مثلث التعاون الشرق أوسطي, مما يؤدي إلى عزلة سوريا وإخضاعها للشروط الإسرائيلية.

رابعا: ليس من السهل التكهن بمدى التغيير السياسي داخل إسرائيل منذ بدء عملية السلام. ومدى قدرة حكومة رابين على الحصول على التأييد اللازم لاتفاقات التي تتوصل إليها مع سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية لإقرار السلام الدائم في المنطقة.

خامسا: لا شك في أن المأساة الكبرى هي أن يتزامن تردي الأوضاع العربية مع عملية السلام الحالية. ولم يكف ما سببه غزو العراق للكويت من تصدع الصف العربي, بل أدى إلى حشد صدام لقواته على حدود الكويت مرة أخرى خلال شهر أكتوبر 1994 إلى المزيد من التصدع.

سادسا: لا شك في أن الدور القيادي لمصر ضروري لإعادة الانضباط إلى الأوضاع العربية ورسم إستراتيجية عربية موحدة تلتزم بها الأطراف العربية في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف لتحقيق المصالح العربية سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي.

سابعا: ليس ثمة ما يضطر أيا من الأطراف العربية في المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف [illegible] لا يحقق المنافع المتبادلة للأطراف, فالسوق الشرق أوسطية لا تتوفر حاليا مقوماتها, ولا يتصور أن يشارك أي من الأطراف العربية فيها أو في غيرها من مشاريع التنمية الاقتصادية على حساب مصالحها ودون تحقيق منافعها.

ثامنا: اتسمت مواقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون بالتحيز الكامل لإسرائيل, وعدلت عن كثير من المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة في عهود الإدارات السابقة.

وتبرر الولايات المتحدة هذه المواقف بأن على الأطراف الاتفاق بشأن هذه المسائل من خلال المفاوضات. ومن الواضح أن على الأطراف العربية التمسك بشدة بالقرارات المشار إليها تأكيدا للشرعية الدولية.

الخاتمة:

بعد إلقاء الضوء على أهم مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية في المرحلة الواقعة بين عام 1978 حتى 1993, قد تم التوصل إلى العديد من النتائج من أهمها:

_ تعد اتفاقية كامب ديفيد مأساة لها تداعياتها السياسية والعسكرية, والاقتصادية والاجتماعية, والثقافية على المنطقة العربية عامة, وعلى القضية الفلسطينية خاصة.

_ ساهمت مشاريع التسوية في إنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية بكاملها (تقرير المصير, حق العودة, إقامة دولة فلسطينية), وتصفية القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لصالح إسرائيل, وتفتيت الشعب الفلسطيني وتمزيق مكوناته الأساسية.

_ لم تكن مشاريع التسوية سوى صورة منقحة أو معدلة عن كامب ديفيد والحكم الذاتي, ولقد جاءت في خطوطها العريضة لتؤكد على الالتزام بإطار اتفاقية كامب ديفيد كطريق وحيد للسلام والدعوة إلى المفاوضات وقبول العرب بوجود إسرائيل ضمن شرعية معترف بها تحت شعار " مبادلة الأرض بالسلام " على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 242.

_ معظم مشاريع تسوية القضية الفلسطينية طالبت بوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية, حيث تعد عائقا أمام السلام, إلا أن إسرائيل لم تنفذ ذلك.

_ إن معظم مشاريع تسوية القضية الفلسطينية جاءت لتؤكد على التوجه الإسرائيلي نحو ترسيخ الاحتلال للمناطق العربية المحتلة عام 1967.

_ الإجماع داخل المجتمع الإسرائيلي, وبكل فئاته الاجتماعية والسياسية على نظرية عدم العودة مطلقا إلى حدود ما قبل عام 1967.

_ محاولة إعطاء المناطق الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة, نوعا من الحكم الذاتي المقلص إلى أدنى درجة, مع احتفاظ إسرائيل بالإشراف السياسي والاقتصادي على هذه المناطق وعدم ضم هذه المناطق خوفا من الناحية الديمغرافية مع التركيز على إيجاد علاقات ودية مع عرب هذه المناطق وخلق فرص عمل لهم بما يمكن في المستقبل من تذويب شخصيتهم.

_ تسويق فكرة أن الكيان الإسرائيلي له حق طبيعي في المنطقة, له حق العيش ضمن حدود آمنة, أي حصول الكيان الإسرائيلي على شرعية فلسطينية _ عربية.

_ إسقاط قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بفلسطين كقرار 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين, وقرار رقم 242 الذي أكد على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

_ استمرار دوران البلاد العربية في فلك التبعية للقرار السياسي الإسرائيلي الأمريكي _ الغربي.

_ وقوف الدولة الأقوى في العالم الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل, وتحالفها الاستراتيجي معه, وخضوع العالم حاليا لوضع " أحادي القطبية ".

_ إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الطرف الوحيد الذي يمثل الفلسطينيين رفضت الدخول في مشاريع التسوية في بداية الأمر, ثم ما لبثت أن دخلت فيها, وقبلت بالاعتراف بالكيان الإسرائيلي.

_ تمثل الموقف الأمريكي في تأييد أغلبية المشاريع وذلك من خلال طرحها لبعض مشاريع التسوية سواء من رؤسائها أو وزراء خارجيتها, والتي تهدف بالدرجة الأولى المصلحة الإسرائيلية والإمبريالية معا, وخاصة في منح الفلسطينيين حكما ذاتيا محدود الصلاحيات.

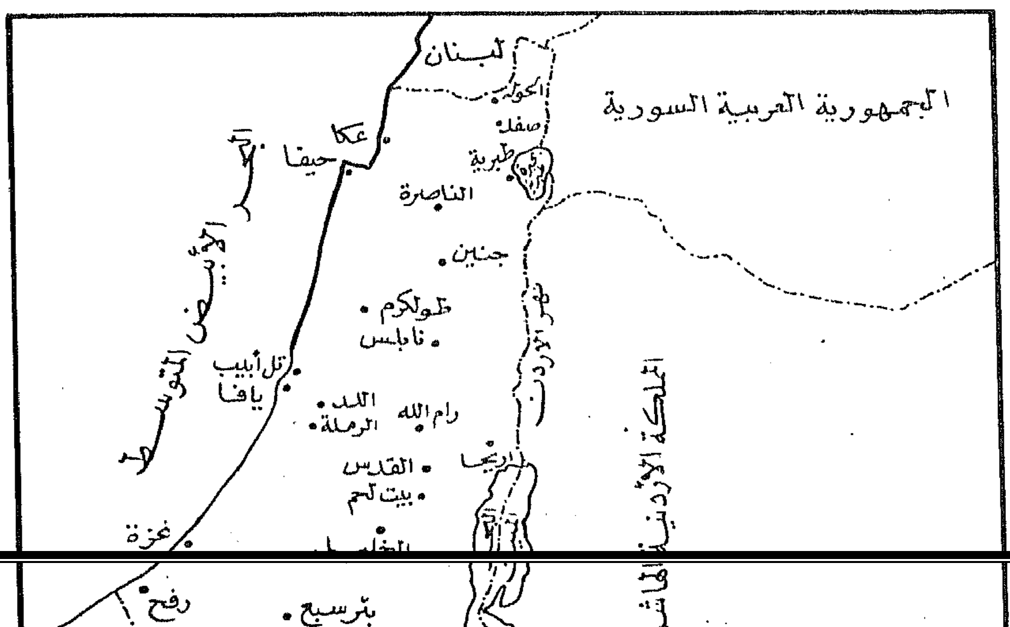
_ تعاملت معظم مشاريع التسوية مع القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين فقط, والقليل منها تعامل على أساس وجود شعب فلسطيني.

_ تهدف إسرائيل من وراء تلك المشاريع لربط اقتصاد الأراضي المحتلة باقتصادها, وذلك بهدف جعل المناطق المحتلة سوقا تابعا لها ليسهل التغلغل والمزيد من السيطرة حتى يصعب مستقبلا فرض أي حلول سلمية لتلك المناطق, وهذا ما تعاني منه في الوقت الحاضر.

وأهم فكرة يمكن أن نقول أننا توصلنا إليها هي: أن كل هذه المشاريع كانت عبارة عن مهدءات للقضية, بواسطتها استطاعت إسرائيل أن تمتص فيها حرارة الفلسطينيين والعرب المؤيدين لخيار المقاومة لتحرير الأرض المقدسة في خلال الفترة المدروسة.

الملاحق

ملحق رقم: 01



ملحق رقم: 02

قرار تقسيم فلسطين الصادر عام 1947[1].

في 29 نوفمبر 1947 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية القرار رقم " 181 " والخاص بخطة تقسيم فلسطين وقد فاز القرار بالأكثرية, أي بأغلبية " 33 " صوتا ضد " 13 " صوتا نظرا لتدخل بعض الدول الكبرى لصالح اليهود وجاء في خطة التقسيم:

أولا: ينهى الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن, على ألا يتأخر في أي حال عن أوت 1948.

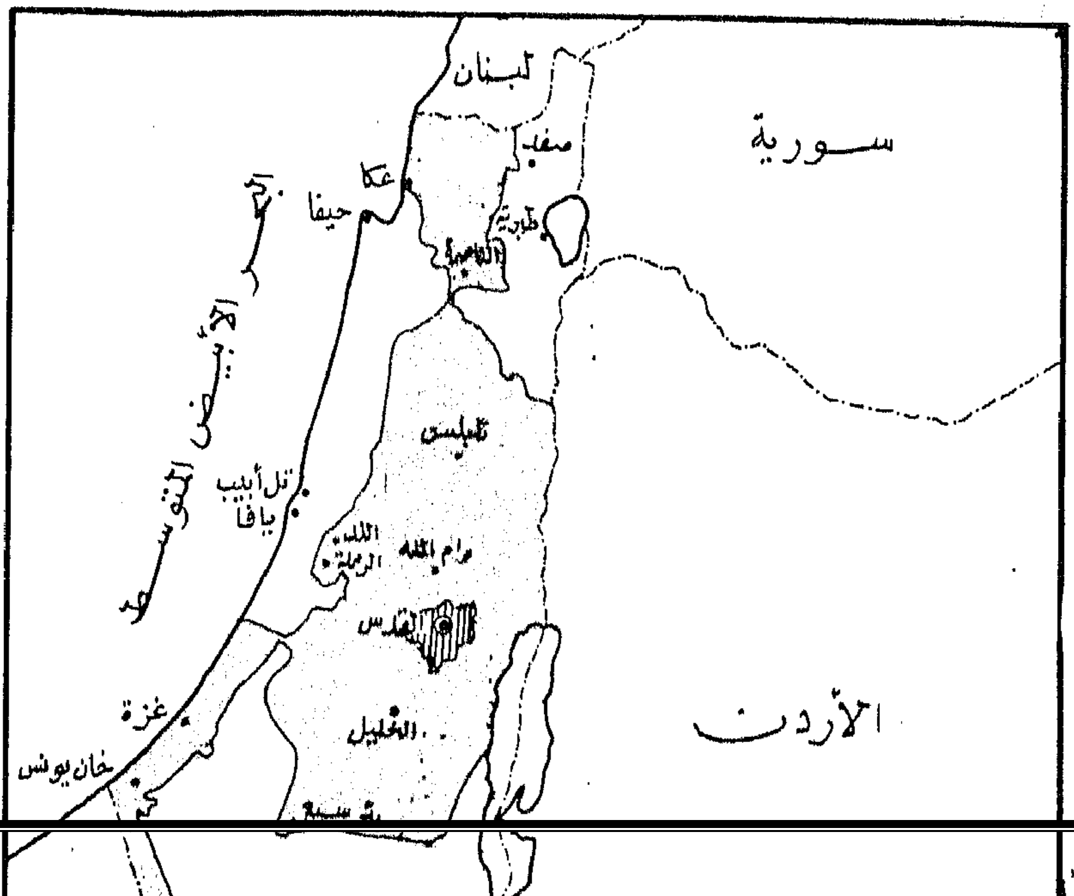
ثانيا: يجب أن تجلوا القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج, ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن 1 أوت 1948. يجب أن تعلم السلطة المنتدبة

(1) منير الهور وطارق الموسى: مرجع سابق, ص 22.

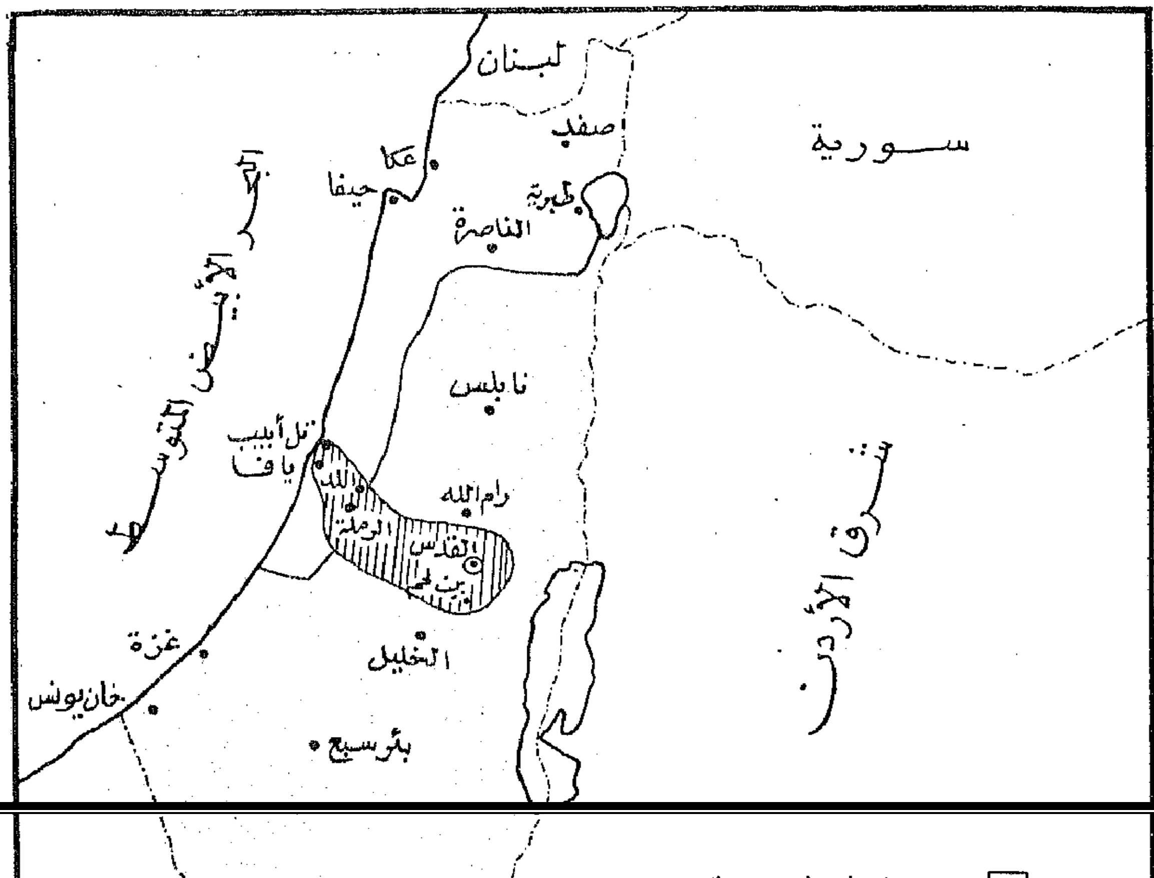
اللجنة في أبكر وقت ممكن, بنيتها إنهاء الانتداب والجلاء عن كل منطقة. تبذل السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية. تضم ميناء بحريا وأرضا خلفية كافيتين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة وذلك في أبكر موعد ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن فيفري 1948.

ثالثا: تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية, والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة على ألا يتأخر ذلك في أي حال عن 1 ديسمبر 1948.

رابعا: تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية فترة انتقالية.



ملحق رقم:03



لبنان
صفد
سورية
عكا
حيفا
طبرية
الناصرة
البحر الأبيض المتوسط
نابلس
تل أبيب
يافا
اللد
الرملة
رام الله
القدس
بيت لحم
شرق الأردن
غزة
الخليل
خان يونس
بئر سبع

ملحق رقم:04

مشروع جونسون عام [1] 1967:

بتاريخ 19 حزيران وفي خطاب للرئيس الأمريكي جونسون جدد فيه السياسة الخارجية الأمريكي عرض مشروعا مؤلفا من خمس نقاط للسلام وهي:

أولا: لكل دولة في المنطقة حق أساسي في الحياة ينبغي احترامه من قبل جيرانها.

ثانيا: يجب حل مشكلة اللاجئين حلا عادلا, خاصة وأن حرب حزيران 1967 قد اقتلعت معها المزيد من الناس من وطنهم الأصلي, لذا ينبغي على دول الشرق الأوسط توجيه جهودها نحو رفع الظلم الذي لحق بهؤلاء الناس.

---

(1) منير الهور و طارق الموسى: مرجع سابق, ص 73 _ 74.

ثالثا: ينبغي احترام حرية الملاحة " البريئة" في الممرات المائية الدولية لأن العمل غير المسئول والأساسي الذي كان وراء تفجير الحرب هو القرار التعسفي بإغلاق " مضائق تيران".

رابعا: وضع حد لسباق التسلح في الشرق الأوسط, وستعمل الولايات المتحدة بدورها على استخدام كل طاقاتها الدبلوماسية لإيجاد السبل للحد من هذا السياق. وهنا اقترح جونسون أن تدعو الأمم المتحدة جميع أعضائها بالإعلان عن وقف جميع شحنات الأسلحة المرسلة للشرق الأوسط.

خامسا: من الضروري احترام الاستقلال السياسي والسلام الإقليمي لجميع الدول في المنطقة. وتمشيا مع ذلك فإن ما تحتاج إليه الدول المعنية بالنزاع الآن هو" حدود" معترف بها بدلا من خطوط الهدنة المعرضة باستمرار للاختراق والتدمير والحرب وترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة للأديان الثلاث الكبرى المقدسة في القدس.

ملحق رقم: 05

مشروع آلون عام [1]1967:

بعد شهر واحد من حرب 1967 طرح وزير الخارجية الإسرائيلية إيجال آلون مشروعه الذي حظي بشهرة واسعة وتضمنت أفكاره:

1 _ الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.

2 _ ضم المناطق الغربية لفور الأردن والبحر الميت بعرض كيلومترات إلى نحو 15 كيلو مترا, وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن, وإقامة ضواحي سكنية يهودية شرقي القدس.

---

[1] محمد صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية, مرجع سابق, ص 446 _ 447.

3 _ تجنب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.

4 _ إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.

5 _ ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط, ونقل لاجئي 1948 من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.

6 _ حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدات دولية. وتقوم " إسرائيل" بإقامة عدة قرى " نموذجية" للاجئين في الضفة وربما في سيناء.

ورغم أن آلون طرح مشروعه على حكومته إلا أنها لم تقم بمناقشته أو تبنيه رسميا. ومع ذلك فإن هذا المشروع أصبح بعد ذلك أساسا تنطلق منه معظم _ أو كل _ مشاريع التسوية الإسرائيلية حتى أواخر القرن العشرين مع بعض التعديلات أو الديكورات الطفيفة.

ملحق رقم: 06

قرار مجلس الأمن الدولي 242 عام [1]1967:

إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قله المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط, وإذ يؤكد عدم جواز حيازة الأرض بطريق الحرب, والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تحيا في أمن, وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق.

1 _ يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يقتضي إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ينبغي أن يشمل تطبيق كل من المبدأين:

---

[1] طاهر شاش: مصدر سابق, ص 352 _ 353.

أ _ انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلت في الصراع الأخير.

ب _ إنهاء كل دعاوى أو حالات الحرب واحترام الاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة أو باستخدام القوة.

2 _ يؤكد أيضا ضرورة:

أ _ ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة.

ب _ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج _ ضمان حصانة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح.

3 _ مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص يتجه إلى الشرق الأوسط لإقامة وإجراء اتصالات مع الدول المعنية من أجل تنشيط الاتفاق ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لأحكام ومبادئ هذا القرار.

4 _ مطالبة السكرتير العام بإبلاغ مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن بالتقدم في الجهود التي يبذلها الممثل الخاص.

ملحق رقم: 07

مشروع أبا إيبان عام [1]1968:

بنوده:

1 _ العيش بسلام بين الدول وفق حدود آمنة متفق عليها بدلا من خطوط الهدنة.

2 _ يحث موضوع إقامة ترتيبات أمنية تمنع الاعتداء في المستقبل.

3 _ الإبقاء على حرية الانتقال والحركة القائمة الآن عبر الحدود في المنطقة وبخاصة في القطاع الإسرائيلي – الأردني.

---

[1] زكريا السنوار: مرجع سابق, ص 70.

4 _ ضمان حرية الملاحة غير المشروطة والمقامة على أساس المساواة الكاملة في الحقوق, والالتزامات بين إسرائيل وكل الدول الأخرى ذات السواحل.

5 _ عقد مؤتمر لدول الشرق الأوسط لوضع خطة خماسية لحل مشكلة اللاجئين ودمجهم في البيئات التي يقيمون فيها.

6 _ إسرائيل لا تسعى إلى السيطرة على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية بل يجب أن تكون هذه المناطق تحت مسؤولية الجهات الدينية.

7 _ تعقد اتفاقيات بين حكومة إسرائيل وكل واحدة من حكومات الدول العربية تضمن:

أ _ اعترافا متبادلا بسيادة ووحدة أراضي كل دولة.

ب _ سحب الدول العربية جميع التحفظات التي وضعتها على العرائيق الدولية.

8 _ إن السلام يقتضي دراسة مسألة إيجاد تعاون مشترك في بعض الموارد ووسائل الاتصالات في المنطقة.

ملحق رقم: 08

مشروع الملك حسين عام [1]1969:

أعلن الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية مشروعا للسلام مع إسرائيل اشتهر لاحقا باسم " النقاط الست ". وقد اغتنم الملك فرصة وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون فاقترح أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن في : 10 _ 04 _ 1969 مشروعا من ست نقاط.

---

[1] هيئة الدراسات الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية, ق1, مج2, ص 241 _ 242.

وقد حرص على التركيز بأنه لا يطرحه باسمه فحسب, وإنما أيضا باسم جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة آنذاك, وبتفويض منه.

وتستند خطة الملك حسين إلى قرار مجلس الأمن رقم 242, وتهدف إلى إقامة سلام عادل ودائم على أساس شرط وحيد هو سحب إسرائيل قواتها المسلحة من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران 1967, وتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن الأخرى. وتتلخص خطة السلام المقترحة في النقاط الست التالية:

1 _ إنهاء حالة الحرب كليا.

2 _ احترام سيادة جميع الدول في المنطقة, وسلامة أراضيها, واستقلالها السياسي, والاعتراف بذلك.

3 _ الاعتراف بحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من التهديد أو أعمال الحرب.

4 _ ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس.

5 _ عدم انتهاك حرمة أراضي جميع دول المنطقة بأية إجراءات ضرورية, ومن ضمنها تعيين مناطق مجردة من السلاح.

6 _ قبول تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ملحق رقم:09

مشروع روجرز عام 1970[1].

طرح وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز مشروعه الأول في أيار 1970, وقد تضمن تسوية للصراع على محورين, مصري – إسرائيلي, وأردني – إسرائيلي, وكان من أهم ما ورد في المشروع:

1 _ تسوية مصرية – إسرائيلية:

_ انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية بين إسرائيل (أي فلسطين تحت الانتداب) ومصر.

---

[1] جواد الحمد: المدخل إلى القضية الفلسطينية, ص 474 _ 476.

_ اتفاق الطرفين على ضمانات الأمن التي تتعلق أساسا بمنطقة شرم الشيخ, والحاجة إلى مناطق منزوعة السلاح, وترتيبات نهائية لقطاع غزة.

2 _ تسوية أردنية – إسرائيلية:

_ يحدد الطرفان إجراءات انسحاب رئيسي للقوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وجدولا زمنيا لذلك.

_ يتفق الطرفان على حدود آمنة ومعترف بها بينهما, تظهر على خرائط يوافق عليها الطرفان, وتصبح فيما بعد جزءا من الاتفاق النهائي في إطار السلام آخذين بعين الاعتبار الاتفاق على: مناطق منزوعة السلاح, وترتيبات أمن عملية.

وتكون الحدود الآمنة المعترف بها قريبة من خطوط الهدنة مع السماح بتعديلات متفق عليها لأساب أمنية وإدارية واقتصادية.

_ اشتراك الأردن وإسرائيل ومصر في تحديد الوضع النهائي لقطاع غزة.

_ اتفاق الطرفين على ترتيبات أمن ملائمة للضفة الغربية تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح, مع الاعتراف بحرية الملاحة في مضائق تيران وخليج العقبة.

إلا أن الأطراف المعنية رفضت هذا المشروع, مما جعل روجرز لتقديم مشروع معدل في 19 حزيران 1970, كان من أهم بنوده:

أولا: أن توافق كل من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف إطلاق النار ولفترة محدودة(90) يوما.

ثانيا: أن توافق الأطراف المعنية التصريح التالي على أساس أن يصدره السفير بارنغ في شكل تقرير إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت, والذي ينص على أن الجمهورية العربية المتحدة والأردن وإسرائيل توافق على:

أ _ أنها بعد أن قبلت وأبدت رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242بكل أجزائه, بأنها سوف تعين ممثلين للأراضي طبقا للإجراءات والمكان والزمان الذي قد أوصي به, مع الأخذ في الاعتبار _ كلما كان ذلك مناسبا _ يفضله الأطراف بالنسبة لأسلوب الإجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم.

ب _ أن الهدف من المناقشات المشار إليها آنفا, هو التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم بينهم مستندا إلى:

1 _ الإقرار من جانب الأطراف بسيادة الأراضي وسلامتها, والاستقلال السياسي, وفق نص قرار مجلس الأمن رقم 242.

2 _ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967, وذلك طبقا لقرار مجلس الأمن رقم 242.

3 _ تسهيل مهمتي للعمل من أجل التوصل إلى حل وفق ما تضمن قرار مجلس الأمن رقم 242 فإن الأطراف ستحترم بكل دقة ابتداء من أول تموز حتى تشرين الأول _ على الأقل _ قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار.

ملحق رقم:10

مشروع السادات الأول عام 1970[1].

بعد موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على تمديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى لإحياء محادثات السلام التي كان قد بدأها ياونغ, مع ممثل كل من مصر وإسرائيل والأردن في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 24 آب 1970, طرح الرئيس السادات بتاريخ 28 كانون الأول 1970 مشروعه نشره الصحفي _ جيمس روسنون _ في صحيفة نيويورك تايمز وتضمن المشروع ما يلي:

أولا: على إسرائيل أن تنسحب من كل شبر من الأراضي العربية المحتلة.

ثانيا: عندما يتم الانسحاب ستعترف مصر بإسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة وضمن حدودها التي كانت قائمة عام 1967 وكما سترحب مصر بضمان هذه الحدود وحدود غيرها من الدول في المنطقة من قبل الدول الأربع الكبرى.

---

[1] منير الهورو طارق الموسى: مرجع سابق, ص 127 _ 128.

ثالثا: ستكون مصر مستعدة للتفاوض حول حق إسرائيل بالملاحة في مضائق تيران وخليج العقبة.

رابعا: ستمنح مصر حق المرور لإسرائيل في قناة السويس عندما يتم التوصل إلى تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

خامسا: لن تقيم مصر علاقات دبلوماسية طبيعية مع إسرائيل.

ملحق رقم: 11

مشروع غولدا مائير عام 1971[1].

قدمت غولدا مائير أفكارها بشأن قضية السلام في مناسبات عديدة وفي ما يلي عرض مشروع السلام الذي قدمته مائير في مقابلتها مع صحيفة التايمز اللندنية في 12 مارس 1971 وفيما يلي ملخص لأهم النقاط الواردة في مشروع مائير للسلام:

أ _ جعل سيناء منطقة منزوعة السلاح, لا يسمح لمصر بإدخال الدبابات والمدفعية أو الصواريخ لها ويتم ضمان هذا الترتيب عن طريق قوة مشتركة على أن تضم في صفوفها قوات إسرائيلية ومصرية.

ب _ استمرار إسرائيل في الاحتفاظ بشرم الشيخ لأن مضايق تيران حيوية بالنسبة لمرفأ إيلات.

ج _ عدم عودة قطاع غزة للإشراف المصري وستعنى إسرائيل بشؤون اللاجئين ومن الممكن أن يصبح ميناء غزة أردنيا.

د _ تبقى القدس موحدة وجزءا من إسرائيل, احتفاظ إسرائيل بمرتفعات الجولان.

---

(1) هاني خليل اللداوي: مرجع سابق, ص 117.

هـ _ يجب إجراء مفاوضات حول خطوط الحدود في الضفة الغربية على أن لا تعبر أية قوات عربية إلى الضفة الغربية لنهر الأردن وينبغي أن لا يكون الحدود النهائية بين إسرائيل والضفة الغربية سببا للفصل, بل يجب أن يكون عاملا فعالا للربط بين العرب وإسرائيل.

و _ يجب ضمان حق الطرفين في الوصول إلى الأماكن المقدسة الواقعة في أراضي الطرف الآخر.

ز _ معارضة إسرائيل لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية.

وقد برزت بعض الإتجاهات داخل حزب العمل بإعطاء " حكم ذاتي " لسكان المناطق المحتلة المرتبطة بإسرائيل فقد نادى شمعون بيريز بإقامة وضع في إسرائيل يتقاسم فيه الحكم والإدارة أغلبية يهودية وأقلية عربية.

ملحق رقم: 12

مشروع المملكة العربية المتحدة عام [1]1972.

ونود هنا أن نعلن أن التخطيط للمرحلة الجديدة قد جاء نتيجة مباركة لسلسلة طويلة من الأبحاث المتصلة والمشاورات المستمرة, عقدناهم مع ممثلي الشعب ورجالاته في الضفتين, وقادة الرأي ورجال الفكر فيها, ولقد أجمع الجميع على أن الصيغة الرئيسية لتلك المرحلة قد جاءت مشتملة على أحدث المفاهيم في الدولة العصرية, وأبهى النماذج للديمقراطية الهادفة, وأكثر من ذلك, فهي تجيء لتساعد على صنع المجتمع الجديد الذي يبنيه الإنسان الجديد, ليكون القوة الجديدة التي تدفع بنا على طريق النصر, والتقدم, والوحدة, والحرية, والحياة الأفضل.

ويسرنا أن نعلن أن المرتكزات الأساسية للصيغة المقترحة للمرحلة الجديدة هي:

1 _ تصبح المملكة الأردنية الهاشمية " مملكة عربية متحدة " وتسمى بهذا الاسم.

2 _ تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: إسرائيليون يتكلمون حوار بين إسرائيليين حول القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي, ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية, ص 258.

أ _ قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية وأية أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها, ويرغب أهلها في الانضمام إليها.

ب _ قطر الأردن ويتكون من الضفة الشرقية.

3 _ تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة, وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن.

4 _ تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.

5 _ رئيس الدولة هو الملك, ويتولى السلطة التنفيذية المركزية, ومعه مجلس وزراء مركزي.

أما السلطة التشريعية المركزية نشاط بالملك, وبمجلس يعرف باسم " مجلس الأمة ".

ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريق الاقتراع السري المباشر, وبعدد متساو من الأعضاء لكل من القطرين.

6 _ تكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة عليا مركزية.

7 _ للمملكة قوات مسلحة قائدها الأعلى الملك.

8 _ تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة, وبما يكفل سلامة المملكة, واستقرارها, وازدهارها.

9 _ يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر: حاكم عام من أبنائه, ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضا.

10 _ يتولى السلطة التشريعية في كل قطر, مجلس يعرف باسم " مجلس الشعب " يتم انتخابه بطريق الاقتراع السري المباشر, وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر.

11 _ السلطة القضائية في القطر لحاكم القطر, ولا سلطان لأحد عليها.

12 _ تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر, جميع شؤون القطر, باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

ملحق رقم: 13

البرنامج السياسي المرحلي (النقاط العشر) عام 1973[1].

البرنامج السياسي المرحلي:

كما أصدر المجلس البرنامج السياسي المرحلي(المعروف ببرنامج النقاط العشر), بموافقة التنظيمات كافة, وفي هذا الصدد, أعلن السيد فرحات فيما بعد, في 18 يونيو, أن ثلاثة أعضاء فقط امتنعوا من التصويت على البرنامج السياسي المرحلي. أما نص البرنامج, فهو الآتي:

" إن المجلس الوطني الفلسطيني,

وانطلاقا من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقررة في الدورة الحادية عشرة, المنعقدة في الفترة ما بين 6 – 12 يناير سنة 1973, ومن الإيمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية, وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني, وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس, يقرر المجلس ما يلي:

---

[1] هاني خليل اللداوي, مرجع سابق, ص 119.

1 _ تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا, ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين, ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية, بما في ذلك مؤتمر جنيف.

2 _ تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل, وعلى رأسها الكفاح المسلح, لتحرير الأرض الفلسطينية, وإقامة سلطة الشعب الوطنية المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها, وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

3 _ تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف, والصلح, والحدود الآمنة, والتنازل عن الحق الوطني, وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

4 _ إن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

5 _ النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

6 _ تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وكافة وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.

7 _ على ضوء هذا البرنامج, تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.

8 _ تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها, من أجل إتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

9 _ تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية, وقوى التحرر والتقدم العالمية, لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الإمبريالية.

10 _ على ضوء هذا البرنامج, تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

ملحق رقم: 14

البيان الأمريكي _ السوفييتي عام [1]1977.

في أعقاب اجتماع عقد في نيويورك في الأول من أكتوبر عام 1977 بين أندريه غروميكو عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي للإتحاد السوفييتي وسيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية, وقد تبادلا وجهات النظر فيما يتعلق بالموقف غير الآمن والذي مازال مستمرا في الشرق الأوسط, قد أصدرا البيان التالي باسم بلديهما اللذين يتوليان رئاسة مؤتمر جنيف الخاص بالسلام في الشرق الأوسط:

أولا: إن الحكومتين مقتنعتان بأن المصالح الحيوية لشعوب هذه المنطقة بالإضافة إلى أهمية تقوية السلم والأمن الدولي بصفة عامة, تملي بصفة عاجلة الحاجة إلى التوصل, في أقرب وقت ممكن, إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي _ الإسرائيلي. إن هذه التسوية يجب أن تكون شاملة ومتضمنة لجميع الأطراف المعنية ولكل الموضوعات.

---

[1] عثمان العثمان: مأزق التسوية السياسية للصراع العربي _ الإسرائيلي, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, ط1, بيروت, 2003, ص 176 _ 177.

إن الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة مقتنعتان بأنه في إطار التسوية, ومن بينها المشكلات الأساسية مثل انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلت خلال حرب 1967. وحل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني, وإنهاء حالة الحرب وإنشاء علاقات سلام طبيعية على أساس من الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي.

إن الحكومتين تعتقدان بأنه بالإضافة إلى مثل هذه الإجراءات بضمان أمن الحدود بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح, ووجود قوات أو مراقبين تابعين للأمم المتحدة في هذه المناطق بموافقة الطرفين وضمانات دولية لهذه الحدود, وكذلك مراقبة شروط التسوية, فإنه من الممكن تحقيق كل هذه الإجراءات إذا رغبت الأطراف المتنازعة في ذلك. إن الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي مستعدان للمساهمة في هذه الضمانات على أن يتمشى ذلك مع الإجراءات الدستورية العادية في داخل كل منهما.

ثانيا: إن الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي يعتقدان أن الطريق الوحيد المؤثر والصحيح للتوصل إلى حل سلمي لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط هو المفاوضات في إطار مؤتمر جنيف للسلام, الذي اجتمع خصيصا من اجل هذه الأهداف, بمشاركة من جانب ممثلي كل أطراف النزاع بمن فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني, والتصديق القانوني والتعاقدي على القرارات التي يتم التوصل إليها في المؤتمر.

إن الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي بحكم كونهما رئيسي مؤتمر جنيف, يؤكدان عزمهما, من خلال الجهود المشتركة واتصالهما مع الأطراف المعنية, على تسهيل استئناف أعمال مؤتمر جنيف في وقت لايتجاوز ديسمبر 1977.

إن رئيسي المؤتمر يوضحان أنه ما زالت هناك عدة مشكلات ذات طبيعة إجرائية وتنظيمية يتعين الاتفاق عليها من جانب المشتركين في المؤتمر.

ثالثا: إن الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي بدافع من هدف تحقيق تسوية سياسية عادلة في الشرق الأوسط, وإنهاء الموقف المتفجر في هذه المنطقة من العالم, يناشدان كافة أطراف النزاع أن تتفهم ضرورة أن يراعي كل طرف بعناية المصالح والحقوق المشروعة للطرف الآخر, وأن تظهر الاستعداد المتبادل للعمل طبقا لذلك.

ملحق رقم: 15

اتفاقات كامب ديفيد 17 سبتمبر[1] 1978.

أ _ إطار السلام في الشرق الأوسط.

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بغين رئيس وزراء إسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد من 5 إلى 17 سبتمبر 1978 واتفقوا على الإطار التالي للسلام في الشرق الأوسط, وهم يدعون أطراف النزاع العربي _ الإسرائيلي الأخرى إلى الانضمام إليه .

مقدمة:

إن البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي:

1 _ إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هي قرار مجلس الأمن رقم 242 بكل أجزائه:

---

(1) بيلي سيدني: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام, ترجمة الياس فرحات, دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع, ط1, بيروت, 1992, ص 424 – 429.

سيرفق القراران رقم 242 ورقم 338 بهذه الوثيقة.

2 _ بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاما ورغم الجهود الإنسانية المكثفة فإن الشرق الأوسط, مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة, لم يستمتع بعد بنعم السلام. إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم.

3 _ إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من برلمان إسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بغين للإسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها كلا الزعيمين, وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبي البلدين, كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب إهدارها إن كان يراد إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسي الحرب.

4 _ إن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول. وإن تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة وإجراء مفاوضات في المستقبل بين إسرائيل وأية دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها هو أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادئ.

5 _ إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة, وحقها بالعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف. إن التقدم في اتجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي والحفاظ على الاستقلال وتأكيد الأمن.

6 _ إن السلام يتعزز بين الدول التي تتمتع بعلاقات تعاون طبيعية. وفي ظل معاهدات السلام يمكن للأطراف(على أساس التبادل) الموافقة على ترتيبات أمن خاصة, مثل مناطق منزوعة السلاح, ومناطق ذات تسليح محدود, ومحطات إنذار مبكر, ووجود قوات دولية وقوات اتصال وإجراءات متفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي يتفقون على أنها ذات فائدة.

7_ إن الأطراف إذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ومعمرة للصراع في الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقم 242 و338.

وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار, وهي ستدرك أن السلام لكي يصبح معمرا يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع.

8 _ لهذا, فإن الأطراف متفقة على أن هذا الإطار مناسب في رأيها ويشكل أساسا للسلام, لا بين مصر وإسرائيل فحسب, بل وأيضا بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدي استعدادا للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس.

إن الأطراف, إذ تضع هذا الهدف في الاعتبار, قد اتفقت على المضي قدما على النحو التالي:

أ _ الضفة الغربية وقطاع غزة

1 _ ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها. ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

أ _ تتفق مصر وإسرائيل عن أنه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة, مع الأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف, يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة. إن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية. ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار. ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ الحكم الذاتي لسكان هذه الأراضي والاهتمامات الشرعية, لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

ب _ ينبغي أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. قد يشكل وفد يضم مصر والأردن وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين وفقا لما يتفق عليه. وسيتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي حتى تمارس في الضفة الغربية وغزة, وسيتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية, وسيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة. وستتضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي, والنظام العام. وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين. بالإضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة, وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود.

وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العالم الثالث بعد الفترة الانتقالية. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتهما مع جيرانهما, ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية. وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن

والممثلين المنتخبين من سكان الضفة الغربية وغزة. وسيجرى تشكيل لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان, إحدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتهما مع جيرانهما. وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي إسرائيل والأردن, وسيشترك بها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن, وستضع في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الضفة الغربية وغزة.

إن المفاوضات ستركز على جميع نصوص ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم 242, وستسوى المفاوضات أمور أخرى: موقع الحدود, وطبيعة ترتيبات الأمن. ويجب أيضا أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذه الطريقة سيشترك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم عن طريق:

1 _ المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة للاتفاق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وغير ذلك من القضايا المعلقة, في موعد أقصاه نهاية الفترة الانتقالية.

2 _ عرض اتفاقهم للتصويت من قبل الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

3 _ تمكين الممثلين لسكان الضفة الغربية وغزة من أن يقرروا كيف سيحكمون أنفسهم في صورة تتمشى مع بنود اتفاقهم.

4 _ المشاركة حسبما ذكر أعلاه, في عمل اللجنة التي تجري المفاوضات حول معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

2 _ جميع الإجراءات اللازمة ستتخذ وجميع النصوص ستوضح لضمان أمن إسرائيل وجيرانها أثناء الفترة الانتقالية وما وراءها.

وللمساعدة في توفير مثل هذا الأمن, سيجري تشكيل قوة بوليس محلية قوية من قبل سلطة الحكم الذاتي. وستتألف هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة. وسيبقى البوليس على اتصال متواصل حول شؤون الأمن الداخلي من الضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعتمدين.

3 _ أثناء الفترة الانتقالية, سيشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي, لجنة مستمرة لتبت بالاتفاق على كيفية معالجة إدخال أشخاص شردوا من الضفة الغربية وغزة عام 1967, مع الإجراءات اللازمة لمنع الفوضى والإضراب. كذلك يمكن لهذه اللجنة معالجة أخرى ذات اهتمام مشترك.

4 _ ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما, ومع الأطراف الأخرى المعنية, على وضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ فوري وعادل ودائم لحل مشكلة اللاجئين.

ب _ مصر وإسرائيل

1_ تتعهد مصر وإسرائيل بألا تلجأ إلى التهديد بالقوة أو استعمالها لتسوية النزاعات. وأن أية نزاعات ستسوى بوسائل سلمية وفق نصوص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

2 _ لكل يتم تحقيق السلام بينهما, يوافق الفريقان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع إطار العمل هذا, بينما تدعى أطراف النزاع الأخرى للمضي في نفس الوقت في التفاوض وعقد معاهدات سلام مماثلة بقصد تحقيق سلام شامل في المنطقة. وسيحكم إطار العمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل, مفاوضات السلام بينهما.

وسيوافق الفريقان على كيفية المعالجة وجدول زمني لتنفيذ تعهدهما بموجب المعاهدة.

المبادئ المرتبطة

1 _ تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والنصوص المشروعة أدناه يجب أن تنطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها: مصر والأردن وسوريا ولبنان.

2 _ إن الموقعين أدناه سينشئان فيما بينهما علاقات طبيعية كتلك القائمة بين دول تعيش الأمم المتحدة. وتشمل الخطوات التي ستتخذ في هذا الصدد:

أ) الإعتراف الكامل.

ب) إزالة المقاطعة الاقتصادية.

ج)الضمان بأمن مواطني الأطراف الأخرى الذين تحت سلطتها القضائية سيتمتعون بحماية عملية القانون المناسبة.

3_ يجب أن يتقصى الموقعان الإمكانيات من أجل تطور اقتصادي في إطار معاهدات سلام نهائية بهدف المساهمة في جو السلام والتعاون والصداقة الذي هو هدفهما المشترك.

4 _ يمكن إنشاء لجان مطالبة من أجل التسوية المتبادلة لجميع المطالب المالية.

5 _ ستدعى الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات حول مسائل تتصل بكيفية معالجة تنفيذ الاتفاقيات ووضع جدول زمني لتطبيق تعهدات الطرفين.

6 _ سيطلب من مجلس الأمن الدولي بأن يصادق على معاهدات السلام ويضمن بألا تخرق نصوصها. وسيطلب من أعضاء مجلس الأمن الدائمين بأن يكلفوا معاهدات السلام ويضمنوا الاحترام لنصوصها, وسيطلب منهم أيضا بأن يجعلوا سياساتهم وتصرفاتهم متمشية مع التعهدات الواردة في إطار العمل هذا.

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة إسرائيل
أنور السادات	مناحيم

ملحق رقم: 16

الرسائل المتبادلة بين أرباب كامب ديفيد عام [1]1978.

رسالة من الرئيس المصري أنور السادات إلى الرئيس جيمي كارتر 17 سبتمبر 1978.

عزيزي الرئيس:

بصدد, إطار العمل للسلام في الشرق في الأوسط, أكتب إليك هذه الرسالة لأعلمك بموقف جمهورية مصر العربية بالنسبة إلى تنفيذ التسوية الشاملة.

لضمان تنفيذ النصوص, المتصلة بالضفة الغربية وغزة ولكي تضمن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني, ستكون مصر مستعدة للقيام بالدور العربي المنبثق من هذه النصوص بعد مشاورات مع الأردن عن الشعب الفلسطيني.

المخلص

محمد أنور السادات.

---

(1) حسين شريف: المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ من العهد القديم إلى مفاوضات السلام الشرق الأوسطية الحرب والسلام (1970 _ 1981), الهيئة المصرية العامة للكتاب, د.ط, 1996, ج3, ص 265 _ 273.

رسالة من مناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل إلى الرئيس جيمي كارتر 17 سبتمبر 1978.

عزيزي السيد الرئيس:

لي الشرف أن أبلغك يا فخامة الرئيس أن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) نشر في 28 يونيو 1978 وأبرم قانونا يقضي بأن الحكومة مخولة الصلاحية بمرسوم لأن تطبق القانون والسلطات لتشريعية والإدارية للدولة على أي جزء من أرض إسرائيل (أرض إسرائيل _ فلسطين), كما حدد في ذلك المرسوم.

وعلى أساس هذا القانون أصدرت حكومة إسرائيل مرسوما في يوليو 1978 يقضي بأن القدس هي مدينة واحدة غير مجزأة وعاصمة دولة فلسطين.

المخلص

مناحم بيغن.

رسالة من الرئيس جيمي كارتر إلى الرئيس المصري أنور السادات 22 سبتمبر 1978

عزيزي السيد الرئيس:

تلقيت رسالتك المؤرخة 17 سبتمبر 1978 التي تحدد الموقف المصري حول القدس .

وإني مرسل نسخة من تلك الرسالة إلى رئيس الوزراء مناحم بيغن لاطلاعه.

غن موقف الولايات المتحدة حول القدس لا يزال كما أعلنه السفير جولد بيرج في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 يوليو 1978, وفي وقت لاحق السفير بوست في مجلس الأمن الدولي في أول يوليو 1969.

المخلص

جيمي كارتر.

رسالة من الرئيس المصري أنور السادات إلى الرئيس جيمي كارتر 17 سبتمبر 1978.

عزيزي السيد الرئيس:

بصدد إطار العمل لتسوية في سيناء, يجرى توقيعه هذا المساء, أود أن أعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بالنسبة إلى المستوطنات:

1 _ جميع المستوطنين الإسرائيليين يجب أن ينسحبوا من سيناء وفق جدول زمني خلال المهلة المحددة لتنفيذ معاهدة السلام.

2 _ إن موافقة الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الأساسي هي لذلك شرط أساسي لبدء مفاوضات السلام من أجل عقد معاهدة سلام.

3 _ إذا تعذر على إسرائيل تلبية هذا التعهد سيصبح(إطار عمل) لاغيا وباطلا.

المخلص

محمد أنور السادات

رسالة من مناحم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الرئيس جيمي كارتر 17 سبتمبر 1978.

عزيزي السيد الرئيس:

لي الشرف أن أبلغك بأنه خلال أسبوعين من عودتي إلى بلادي سأقدم اقتراحا للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) لكي يتخذ قرارا حول الموضوع التالي:

إذا ما اتفق أثناء المفاوضات حول عقد معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر على جميع القضايا المعلقة, هل تحبذون إزالة المستوطنات الإسرائيلية من مناطق سيناء الشمالية والجنوبية أم تحبذون إبقاء المستوطنات المذكورة آنفا في تلك المناطق؟

إن التصويت على هذا الموضوع يا سيادة الرئيس سيكون متحررا كليا من القواعد الحزبية البرلمانية المألوفة من حيث الائتلاف رغم أنه يلقى الآن تأييدا من 70 عضوا من أصل 120 عضوا, فإن كل عضو في الكنيست, حسبما أعتقد, من مؤيد للحكومة ومعارض لها, سيتمكن من التصويت حسبما يمليه عليه ضميره.

المخلص

مناحم بيغين

رسالة من الرئيس جيمي كارتر إلى مناحم بيغين رئيس وزراء إسرائيل 22 سبتمبر 1978.

عزيزي رئيس الوزراء:

تلقيت رسالتك المؤرخة 17 سبتمبر 1978 والتي تشرح كيف تنوي أن تطرح مسألة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء أمام الكنيست من أجل قراره بشأنها.

مرفق طية نسخة من كتاب الرئيس السادات إلي حول هذا الموضوع.

المخلص

جيمي كارتر

مرفق: رسالة من الرئيس السادات

رسالة من الرئيس جيمي كارتر إلى الرئيس المصري أنور السادات 22 سبتمبر 1978.

عزيزي السيد الرئيس:

أنقل إليكم هنا نسخة من رسالة وردت إلي من رئيس الوزراء بيغن يشرح فيها كيف يقترح عرض قضية مستوطنات سيناء على الكنيست لكي يتخذ الأخير قراره.

وفي هذا الصدد أفهم من رسالتكم أن موافقة الكنيست على سحب جميع المستوطنين من سيناء وفق جدول زمني ضمن المهلة المحددة لتنفيذ معاهدة السلام هي شرط أساسي لأية مفاوضات حول معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

المخلص

جيمي كارتر

مرفق: رسالة من رئيس الوزراء بيغن.

رسالة من الرئيس جيمي كارتر إلى مناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل 22 سبتمبر 1978.

عزيزي رئيس الوزراء:

أثبت هنا أنك أبلغتني ما يلي:

أ _ في كل فقرة من وثيقة إطار العمل المتفق عليه, التعبيران, الفلسطينيون, أو الشعب الفلسطيني يجرى تفسيرهما وفهمهما, وسيفسران ويفهمان من قبلكم على أنهما يعنيان فلسطينيين عربا.

ب_ في كل فقرة يظهر فيها التعبير الضفة الغربية, يفهم وسيفهم من قبل حكومة إسرائيل على أنه يهودا والسامرة.

المخلص

جيمي كارتر

ملحق رقم: 17

مشروع السلام العربي (فاس) عام 1982[1].

نص البيان الختامي لقمة فاس العربية الثانية عشر.

عقد بمدينة فاس مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في 29 محرم 1402 هـ/ الموافق 25 نوفمبر 1981. واستأنف أعماله في 18 ذي القعدة 1402 هـ/ الموافق 6 سبتمبر 1982. برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية, وقد شاركت جميع الدول العربية باستثناء الجماهيرية العربية الليبية.

واعتبارا للظرف الدقيق والخطير الذي تمر به أمتنا العربية وبوحي من المسؤولية القومية التاريخية درس أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والسيادة ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية القضايا الهامة المطروحة على المؤتمر واتخذوا بشأنها القرارات التالية:

الصراع العربي _ الإسرائيلي

حيا المؤتمر صمود قوات الثورة الفلسطينية والشعبين اللبناني والفلسطيني والقوات المسلحة العربية السورية وأعلن مساندته للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة وإيمانا من المؤتمر بقدرة الأمة العربية على تحقيق أهدافها المشروعة وإزالة العدوان وانطلاقا من المبادئ والأسس والتي حددتها مؤتمرات القمة العربية وحصرا من الدول العربية على الاستمرار بالعمل بكل الوسائل من أجل تحقيق السلام القائم على العدل في منطقة الشرق الأوسط, واعتمادا على مشروع فخامة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي يعتمد الشرعية الدولية أساسا لحل القضية الفلسطينية وعلى مشروع جلالة الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية حول السلام في الشرق الأوسط وفي ضوء

---

[1] طوق جوزيف الخوري: الاتفاقات العربية الإسرائيلية, مرجع سابق, ص 106 _ 107.

المناقشات والملاحظات التي أبداها أصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والرؤساء والأمراء قرر المؤتمر اعتماد المبادئ التالية:

1 _ انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967, بما فيها القدس العربية.

2 _ إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل بعد عام 1967 في الأراضي العربية.

3 _ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.

4 _ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

5 _ تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

6 _ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

7 _ يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

8 _ يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

ملحق رقم: 18

مشروع الكونفدرالية الأردنية _ الفلسطينية عام (1984 _ 1985)[1].

لدى افتتاحه اجتماعات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان يوم 22 / 11 / 1984, طرح الملك حسين على أعضاء المجلس الخطوط العريضة لإطار مبادرة أردنية _ فلسطينية حين قال: << إن المعطيات القائمة على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية تقتضينا التمسك بقرار مجلس الأمن رقم 242 كأساس لتسوية سلمية عادلة.

ومبدأ الأرض مقابل السلام هو الشاخص الذي نستهدي به في أي مبادرة نخرج بها إلى العالم, وهذا المبدأ ليس شرطا مسبقا, بل الإطار الذي تجري ضمنه المفاوضات وهو لذلك غير قابل للتفاوض. والمفاوضات التي نرى ضرورة إجرائها في إطار مؤتمر دولي للسلام, فتدور حول الوسائل والأساليب والالتزامات الكفيلة بتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام, أما المؤتمر الدولي فيعقد تحت إشراف الأمم المتحدة بحضور أعضاء مجلس الأمن الدائمين وسائر

أطراف النزاع, وتحضره منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

وفي خطاب الملك حسين أمام أعضاء مجلس الشعب المصري يوم 2 / 12 / 1984 تم عرض بنود المبادرة الأردنية _ الفلسطينية والتي تضمنت كما جاء في خطاب الملك:

1 _ الأرض مقابل السلام, وهو المبدأ الذي ينبغي أن تستند إليه أي تسوية سلمية عادلة ودائمة ومتوازنة, وهو غير قابل للتفاوض, وليس شرطا مسبقا كما تدعي إسرائيل, وإلا أصبح للمساومة عليه, ولأن هذا المبدأ منصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 242 فإن التمسك بهذا القرار يغدو أمرا ضروريا.

2 _ مفاوضات السلام تجري حول الوسائل والأساليب والالتزامات التي تحقق هذا المبدأ وتثبته.

---

[1] منير الهور و طارق الموسى: مرجع سابق, ص 230 _ 231.

3 _ مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات تجري على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

4 _ تجري المفاوضات في إطار مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة وتشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مع سائر أطراف النزاع, بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

5 _ الأردن لن يكون بديلا عن الفلسطينيين في أية مفاوضات لكنه مستعد لأن يكون شريطا مع مع المنظمة في أية مبادرة سلام أو مسعى سلمي لحل القضية الفلسطينية.

وفي الحادي عشر من شباط 1985 وفي أعقاب اجتماعات موسعة بين المسؤولين الأردنيين والفلسطينيين تم إقرار الاتفاق الأردني _ الفلسطيني والذي تضمن النقاط التالية:

أولا: يتم التحرك الأردني _ الفلسطيني على أساس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الأمم المتحدة والتي تنص بوضوح على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعات القرارات رقم 242 و 338.

ثانيا: إن أية عملية للسلام يجب أن تتم من خلال المؤتمر الدولي الذي يجب أن يشارك فيه الشعب الفلسطيني كطرف أساسي ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية, إلى جانب الدول الأعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

ثالثا: الاعتراف بمبدأ السلام مقابل الأرض في إطار المبادئ التي نصت على حقوق الشعب الفلسطيني, وعدم جواز ضم الأراضي بالقوة, وضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي التي احتلتها عام 1967, وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه.

رابعا: الاتفاق على أن تكون العلاقة المستقبلية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية علاقة كونفدرالية فيما إذا قامت الدولة الفلسطينية.

خامسا: الاتفاق على أن تنعقد القمة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية لاختيار الأعضاء الذين سيشتركون مع الأردن في مفاوضات السلام.

سادسا: الاتفاق على أنه في حال نجاح مفاوضات الملك فهد في واشنطن وقبول الإدارة الأمريكية بمقترحاته أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بخطوات متقدمة نحو الاقتراح الأمريكية القاضي بالاعتراف المتبادل.

سابعا: الاتفاق على أن يقوم الملك حسين بزيارة الجزائر للتباحث مع الرئيس الجزائري وعرض خلاصة الاتفاق الأردني _ الفلسطيني والسعي لدى الجزائر باقناع بقية الدول العربية بجدوى مثل هذا التحرك لمصلحة القضية الفلسطينية.

ملحق رقم: 19

مشروع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988[1].

مبادرة السلام الفلسطينية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة غير العادية التاسعة عشرة التي عقدت في الفترة من 12 – 15 تشرين الثاني 1988 الموافق 2 – 5 ربيع الآخرة 1409 هـ في الجزائر.

وفيما يتعلق بالمجال السياسي ورد في البيان السياسي للدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ما يلي:

إن المجلس الوطني الفلسطيني من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية ورغبته في السلام استنادا إلى إعلان الاستقلال الصادر يوم 15 / 11 / 1988 وتجاوبا مع الإرادة الإنسانية الساعية لتعزيز الانفراج الدولي ونزع السلاح النووي وتسوية النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية: يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي _ الإسرائيلي وجوهرة القضية الفلسطينية في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وآخرها قرارات مجلس الأمن الدولي 605/ 607/ 608 وقرارات القمم العربية بما يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني, ويضع ترتيبات الأمن والسلام لكل دول المنطقة.

وتحقيقا لذلك يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على:

1 _ ضرورة انعقاد المؤتر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني

---

[1] سميح المعايطة: مرجع سابق, ص 205 _ 207.

وعلى قدم المساواة آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم 242, 338 وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير عملا بمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب, وعم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو بالغزو العسكري ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية.

2 _ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام 1967 بما فيها القدس العربي.

3 _ إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ العام 1967.

4 _ السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ مؤات لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي والوصول إلى تسوية سياسية شاملة وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي.

5 _ حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.

6 _ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة فلسطين لإتباع جميع الأديان.

7 _ يضمن مجلس الأمن ترتيبات الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية.

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني, وأن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كونفدرالية وعلى أساس الاختيار الطوعي الحر للشعبين الشقيقين تعزيزا للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينهما.

ويجدد المجلس الوطني التزامه بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقامة الاحتلال الأجنبي والاستعمار والتمييز العنصري وحقها في النضال من أجل استقلالها ويعلن مجددا رفضه للإرهاب بكل أنواعه بما في ذلك إرهاب الدولة مؤكدا التزامه بقراراته السابقة بهذا الخصوص وقرار القمة العربية في الجزائر 1988 وقراري الأمم المتحدة 159/ 42 لعام 1987 و40/61 لعام 1975. وكما ورد في إعلان القاهرة الصادر في بتاريخ 7/ 11/ 1975 بهذا الخصوص.

ملحق رقم: 20

التوضيحات التي قدمها ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية لبعض النقاط الواردة في إعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر:

1) أكدت منظمة التحرير الفلسطينية عزمها على التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي- الإسرائيلي, وفي القلب منه القضية الفلسطينية, في إطار من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية وشروطها, والقوانين والأعراف الدولية, وكافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولي 181, 242, 338, تلك القرارات والمبادئ والأعراف التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وفي تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية.

2) دولة فلسطين تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

3) انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ 1967 بما فيها القدس.

4) إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم للأراضي الفلسطينية, وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام 1967.

5) يعلن إقامة دولة فلسطينية مستقلة, ويوافق على وجود إسرائيل كدولة في المنطقة.

6) يعلن رفضه وإدانته للإرهاب بكافة أشكاله بما في ذلك إرهاب الدولة.

7) تتعهد بالعيش في سلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين وأن تحترم حقهم في الوجود في سلام, وداخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا, مثلها مثل دولة فلسطين الديمقراطية التي تسعى لإقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

8) استعدادها لوقف كل أشكال العنف على أساس متبادل بمجرد بدء المفاوضات.

9) حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.

10) السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ مناسب لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي, والوصول إلى تسوية سياسية شاملة,

وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضا متبادلين, ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على تلك الأراضي.

11) الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة, بمشاركة القوى الكبرى, وجميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية, وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.

12) يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني أن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستكون على أساس كونفدرالية.

13) تعلن إسرائيل عن إعترافها بحق الشعب الفلسطيني في إقامة إطار سياسي مستقل في قطاع غزة والضفة ويكون ضمن كونفدرالية سياسية واقتصادية مع إسرائيل والأردن.

14) الكونفدرالية الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة ستكون بمثابة دولة, وتكون هاتان المنطقتان مجردتان من السلاح.

ملحق رقم: 21

مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير عام 1989[1].

مواصلة للمساعي والنشاطات الحثيثة التي بدأتها حكومة الثنائي شامير / رابين منذ أن تشكلت الحكومة الإسرائيلية الموسعة في 20/ 12/ 1988 ومن أجل التواجد على الساحة الدبلوماسية خاصة بعد مبادرة السلام الفلسطينية التي طرحتها منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني تمكنت الحكومة الإسرائيلية من صياغة وبلورة مبادرة مشتركة وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية في 15/ 05/ 1989 بأغلبية عشرين صوتا مقابل ستة أصوات عارضتها, وفي 17/ 05/ 1989 عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير تفاصيل المبادرة على الكنيست الإسرائيلي حيث تمت مناقشتها,وقد وافق عليها الكنيست بأغلبية 43 صوتا مقابل 15 صوتا معارضا و11 صوتا امتنعوا عن التصويت.

نص المبادرة:

- أمور عامة:

1 _ تطرح هذه الوثيقة أسس المبادرة السياسية لحكومة إسرائيل التي تعالج استمرار مسيرة السلام وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية, والحل (يهودا والسامرة) وقطاع غزة, والسلام مع الأردن, بالإضافة إلى حل مشاكل سكان مخيمات اللاجئين في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة.

2 _ تشمل الوثيقة:

_ الأسس التي بنيت عليها المبادرة.

_ تفاصيل الإجراءات وتطبيقها.

_ ذكر موضوع الانتخابات تحت البحث.

وستعالج بصفة منفصلة تفاصيل أخرى تتعلق بالانتخابات بالإضافة إلى مواضيع أخرى من المبادرة.

- مقدمات أساسية:

---

[1] سميح المعايطة: الرجع السابق, ص 156 _ 162.

3 _ تعتمد المبادرة على افتراض أن هناك إجماعا وطنيا لها على أساس الأطر الأساسية لحكومة إسرائيل بما في ذلك النقاط التالية:

أ _ إسرائيل تتوق إلى السلام واستمرار المسيرة السياسية عن طريق مفاوضات مباشرة تعتمد على أسس اتفاقيات كامب ديفيد.

ب _ تعارض إسرائيل إنشاء دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة والمنطقة بين إسرائيل والأردن.

ج _ لن تجري إسرائيل مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

د _لن يكون هناك تغيير في وضع (يهودا والسامرة) وغزة غير ذلك المعمول به بموجب الأطر الأساسية للحكومة.

- المواضيع التي ستبحث في مسيرة السلام:

4 _ أ_ تنظر إسرائيل بأهمية إلى أن السلام بين إسرائيل ومصر المعتمد على اتفاقيات كامب ديفيد ليكون كحجر زاوية لتوسيع السلام في المنطقة, وإن هذا السلام ينادي من أجل جهد مشترك لتقوية السلام وتوسيعه عبر مشاورات مستمرة.

ب _ تطالب إسرائيل بإقامة علاقات سلام بينها وبين الدول العربية التي مازالت تحافظ على حالة الحرب من أجل تشجيع تسوية شاملة للنزاع العربي _ الإسرائيلي بما في ذلك الاعتراف والمباحثات المباشرة وإنهاء المقاطعة والعلاقات الدبلوماسية وإيقاف النشاط المعادي في المؤتمرات والمؤسسات الدولية بالإضافة إلى التعاون الإقليمي والثنائي.

ج _ تنادي إسلرائيل بجهود دولية من أجل حل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية وإعادة تأهيلهم وإسرائيل مستعدة لأن تكون شريكا في هذا الجهد.

د _ من أجل تشجيع المسيرة السياسية عبر المفاوضات التي تؤدي إلى السلام تقترح إسرائيل إجراء انتخابات حرة وديمقراطية بين السكان الفلسطينيين العرب في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة في جو خال من العنف أو التهديد أو الإرهاب.

وفي هذه الانتخابات سيتم اختيار ممثلين لإجراء مفاوضات حول فترة انتقالية من الحكم الذاتي, وستكون هذه الفترة امتحانا للتعايش والتعاون. وفي فترة لاحقة سنجري مفاوضات من أجل تسوية موافق عليها ستحقق السلام بين إسرائيل والأردن.

هـ _ تعالج جميع الخطوات المذكورة في ذات الوقت.

6 _ التشابك بين المراحل هو جدول زمني تبنى فيه الخطة: إن المسيرة السلمية التي ترسمها المبادرة تعتمد على قراري مجلس الأمن 242 و338 اللذين أنشأت عليها اتفاقيات كامب ديفيد.

- الجدول الزمني:

7 _ تستمر المرحلة الانتقالية لمدة خمس سنوات.

8 _ في أقرب فرصة ممكنة _ ولكن ليس بعد السنة الثالثة بعد بدء المرحلة الانتقالية _ تبدأ المفاوضات من أجل تحقيق الحل الدائم.

- الأطراف المشاركة في المفاوضات في المرحلتين:

9 _ تشمل الأطراف المشتركة في المفاوضات للمرحلة الأولى " الاتفاقية المؤقتة " إسرائيل وممثلين منتخبين من السكان الفلسطينيين العرب في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة وستدعى كل من الأردن ومصر من أجل الاشتراك في المفاوضات إذا رغبتا في ذلك.

10 _ الأطراف المشتركة في المفاوضات في المرحلة الثانية _ الحل الدائم _ تشمل إسرائيل والممثلين المنتخبين للسكان الفلسطينيين العرب في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة بالإضافة إلى الأردن. وعلاوة على ذلك يمكن لمصر أن تشترك في هذه المفاوضات, وفي المفاوضات بين السكان الفلسطينيين العرب (يهودا والسامرة) وقطاع غزة سيجري إتمام معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

- فحوى الفترة الانتقالية:

11 _ خلال الفترة الانتقالية سيمنح السكان الفلسطينيون العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة الحكم الذاتي وعن طريقه يديرون شؤونهم في الحياة اليومية بأنفسهم. وستستمر إسرائيل في أن تكون مسئولة عن الأمن والشؤون الخارجية وجميع الأمور التي تتعلق بالسكان الإسرائيليين في يهودا والسامرة وقطاع غزة, وستدرس المواضيع التي تتعلق بتطبيق خطة الحكم الذاتي, ويقر بشأنها ضمن إطار المفاوضات من أجل الاتفاقية المؤقتة.

- فحوى الحل الدائم:

12 _ في المفاوضات من أجل الحل الدائم يحق لكل طرف أن يطرح للمناقشة جميع المواضيع التي يرغبها.

13 _ سيكون هدف المفاوضات:

أ _ تحقيق الحل الدائم المقبول لدى الأطراف المشاركة في المفاوضات.

ب _ ترتيب أمور السلام والحدود بين إسرائيل والأردن.

- تفاصيل المسيرة من أجل تطبيق المبادرة:

14 _ أولا وقبل كل شيء الحوار والاتفاق السياسي بين السكان الفلسطينيين العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة بالإضافة إلى مصر والأردن إذا رغبتا في الاشتراك كما ذكر سابقا في المفاوضات حول الأسس التي تؤلف المبادرة.

15 _ أ _ يتبع ذلك مباشرة مراحل التحضيرات وتطبيق عملية الانتخابات حيث سيتم انتخاب ممثلين عن يهودا والسامرة وقطاع غزة وسيكون هذا التمثيل:_

1 _ شريكا في إجراء المفاوضات من أجل المرحلة الانتقالية (الاتفاقية المؤقتة).

2 _ يؤلف السلطة الحاكمة في الحكم الذاتي خلال المرحلة الانتقالية.

3 _ عنصرا فلسطينيا أساسيا يخضع للاتفاق بعد ثلاث سنوات في المفاوضات من أجل الحل الدائم.

ب _ في فترة التحضيرات والتطبيق يجب تهدئة العنف في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

16 _ أما بالنسبة لفحوى الانتخابات فهناك توصية بأن يتم تبني اقتراح بانتخابات إقليمية, وسيحدد تفاصيل ذلك في المناقشات اللاحقة.

17 _ يجوز لكل فلسطيني عربي يسكن (يهودا والسامرة) وقطاع غزة الذي يتم انتخابه من قبل السكان لتمثيلهم, بعد أن يكون قد انتخب بموجب الوثائق المفصلة التي تحدد فحوى الانتخابات _ أن يكون مشتركا في إجراء المفاوضات مع إسرائيل بصفة شرعية.

18 _ تكون الانتخابات حرة وديمقراطية وسرية.

19 _ بعد انتخاب الممثلين الفلسطينيين مباشرة ستجرى مفاوضات معهم من أجل الوصول إلى اتفاقية مؤقتة خلال المرحلة الانتقالية التي ستستمر مدة خمس سنوات كما ذكر آنفا.

وفي هذه المفاوضات ستحدد الأطراف جميع المواضيع التي تتعلق بفحوى الحكم الذاتي والترتيبات الضرورية من أجل تطبيقها.

20 _ في أقرب وقت ممكن _ ولكن ليس بعد السنة الثالثة بعد تكوين الحكم الذاتي _ ستبدأ المفاوضات من أجل الحل الدائم.

وخلال فترة هذه المفاوضات وحتى توقيع الاتفاقية من أجل حل دائم سيستمر العمل بالحكم الذاتي كما هو محدد بالمفاوضات من أجل الاتفاقية المؤقتة.

ملحق رقم: 22

مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عام [1]1982.

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بتاريخ 2 _ 9 _ 1982 وقال فيه أن الحرب اللبنانية قد أثبتت عدة أمور لكن اثنتين من نتائجها أساسيتان لعملية السلام الأولى:

أن الخسائر العسكرية التي لحقت بمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقلل من تشوق الشعب الفلسطيني إلى حل عادل لما يطالب به, الثانية: فيما أثبتت الانتصارات العسكرية التي حققتها إسرائيل في لبنان, إن قواتها المسلحة هي الأولى في المنطقة, فإن هذه القوات لا تستطيع وحدها جلب سلام عادل ودائم لإسرائيل وجيرانها.

ثم انتقل الرئيس الأمريكي إلى مبادرته لتحقيق السلام في الشرق الأوسط والتي تضمنت البنود التالية:

1 _ لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة .

2 _ لا يحق لإسرائيل ضم الأراضي المحتلة, ومما قاله الرئيس ريغان بهذا الخصوص (عندما نتطلع إلى مستقبل الضفة الغربية يبدو واضحا أن السلام لا يتحقق بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في تلك المناطق, كما أنه غير قابل للتحقيق على أساس سيادة إسرائيل أو سيطرتها الدائمة على الضفة الغربية وغزة, وعليه فإن الولايات المتحدة سوف لا تؤيد ضم إسرائيل وسيطرتها الدائمة عليها.

3 _ تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الأردن. (وقد قال ريغان في خطابه: الوضع النهائي لهذه الأراضي _ ويقصد الضفة الغربية وقطاع غزة _ يجب أن يتوصل إليه عن طريق الأخذ والعطاء في المفاوضات, لكن وجهة النظر الجازمة للولايات المتحدة الأمريكية هي أن ممارسة الحكم الذاتي من قبل فلسطينيي الضفة الغربية وغزة بالاشتراك مع الأردن توفر أفضل فرصة لإقرار سلام راسخ وعادل ودائم).

4 _ التجميد المباشر للمستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي العربية المحتلة, ومما جاء في خطاب ريغان بهذا الخصوص (الولايات المتحدة الأمريكية لن تؤيد استخدام أي أراض إضافية لغرض إنشاء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية وفي الواقع أن تبني إسرائيل فورا لتجميد إنشاء المستوطنات يمكنه أكثر من عمل آخر أن يوجد الثقة اللازمة لاشتراك أوسع في هذه المفاوضات. فالمزيد من النشاط

---

[1] منير الهور و طارق الموسى: مرجع سابق, ص 215 _ 217.

الخاص بالمستوطنات هو غير ضروري بأي حال لا من إسرائيل ولن يكون من شأنه سوى تقليص ثقة العرب بأن نتيجة نهائية يمكن التفاوض حولها بحرية وإنصاف).

5 _ عدم تقسيم مدينة القدس على أن يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات ومما جاء في خطاب ريغان: وأخيرا فإننا مازلنا مقتنعين بأن القدس يجب أن تبقى غير مجزأة لكن وضعها النهائي يجب أن يقرر بالمفاوضات.

6 _ التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية من إسرائيل. وقد قال ريغان: فالولايات المتحدة ستعارض أي اقتراح يقدم من أي فريق وفي أي مرحلة من المفاوضات, من شأنه أن يعرض أمن إسرائيل للخطر. فالتزام أمريكا بأمن إسرائيل راسخ لا يتزعزع ويمكنني أن أضيف أن التزامي على ذلك النحو.

وكان ريغان قد ذكر في البداية أنه وكما هو محدد في اتفاقيات كامب ديفيد يجب أن تكون هناك فترة زمنية يحصل خلالها السكان الفلسطينيون للضفة الغربية وغزة على حكم ذاتي كامل بالنسبة لإدارة شؤونهم, ويجب أن يعطى في الاعتبار اللازم لمبدأ الحكم الذاتي لسكان تلك المناطق والمخاوف الأمنية المشروعة للفرقاء المعنيين والقصد من فترة الخمسة أعوام التي ستبدأ بعد إجراء انتخابات حرة فسلطة حكم ذاتي فلسطينية هو أن يثبت للفلسطينيين أنهم يستطيعون إدارة شؤونهم وأن حكما ذاتيا فلسطينيا كهذا لا يشكل خطرا على أمن إسرائيل.

ملحق رقم: 23

مشروع الرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف للسلام عام 1982[1].

في خطاب له يوم 15 / 9 / 1981 في مأدبة على شرف رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية علي ناصر محمد حدد ليونيد بريجنيف رئيس مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفييتي " مبادئ السلام العادل والراسخ في الشرق الأوسط ", وذلك خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان وبعد أسبوعين من مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان, حيث قال:" أن قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1948 نص على تأسيس دولتين ذات سيادة عربية ويهودية في أراضي فلسطين, ومن التهور الاعتقاد بأنه يمكن تنفيذ الجزء المتعلق بإقامة دولة يهودية وتجاهل الجزء الآخر الذي ينص على إقامة دولة فلسطينية تجاهلا تاما أبديا ".

وقال: " إن السلام العادل والراسخ في الشرق الأوسط يقوم على مبادئ ستة :

1 _ تطبيق مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق العدوان, ويعني ذلك أن تعاد إلى العرب جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967.

2 _ تأمين الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة خاصة بها عمليا في الأراضي الفلسطينية التي سوف يتم تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي وتمكين اللاجئين من العودة أو التعويض.

3 _ إعادة الجزء الشرقي من القدس إلى العرب, ليصبح جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية, مع تأمين حرية ممارسة الشعائر الدينية الأديان الثلاثة في مدينة القدس .

4 _ تأمين حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين والآمنين.

5 _ إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

6 _ إعداد ضمانات دولية للتسوية يقرها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي.

ودعا إلى جهود جماعية لتحقيق ذلك بمشاركة منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ورحب الجانب العربي وعلى رأسه منظمة التحرير بالمشروع فيما رفضته إسرائيل.

ملحق رقم: 24

---

[1] جواد الحمد: مرجع سابق, ص 481 _ 482.

رسالة اعتراف من ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في 9 سبتمبر 1993[1]

السيد رئيس الوزراء

إن توقيع إعلان المبادئ مؤشر على مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط. ومن هذه القناعة فإنني أود أن أؤكد على الالتزامات التالية:

تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في أن توجد بسلام وأمان.

تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الأمن 242, 338.

تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية بأن توقيع إعلان المبادئ يشكل حدثا تاريخيا, كما يدشن حقبة جديدة للتعايش السلمي الخالي من العنف وجميع الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار. وبناء عليه فإن المنظمة تنبذ اللجوء إلى الإرهاب وأعمال العنف الأخرى, وسوف تتحمل مسؤوليتها إزاء جميع عناصر وأفراد منظمة التحرير الفلسطينية من أجل ضمان امتثالهم ولمنع المخالفات والمخالفين للنظام.

وبالنظر إلى آفاق هذه المرحلة الجديدة وتوقيع إعلان المبادئ واستنادا إلى الموافقة الفلسطينية على قراري مجلس الأمن 242, 338 فإن المنظمة تؤكد أن تلك المواد الواردة في الميثاق الوطني التي ترفض حق إسرائيل في أن توجد وكذلك بنود الميثاق التي لا تنسجم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة تصبح الآن غير عاملة وليست سارية المفعول. وتبعا لذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية ستقوم بعرض الأمر على المجلس الوطني الفلسطيني من أجل الحصول على الموافقة الرسمية على التغييرات الضرورية في الميثاق الوطني الفلسطيني من أجل الحصول على الموافقة الرسمية على التغييرات الضرورية في الميثاق الوطني والمتصلة بذلك.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

ملحق رقم:25

---

[1] ممدوح نوفل: مرجع سابق, ص ص 342 _ 343.

رسالة اعتراف من رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين إلى ياسر عرفات في 9 سبتمبر 1993[1].

السيد ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

تجاوبا مع رسالتكم المؤرخة في 09. 09. 1993 أود أن أؤكد لكم بأنه على ضوء الالتزامات الواردة في رسالتكم فإن حكومة إسرائيل قد قررت أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني وأن تشرع في المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

المخلص

إسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل.

ملحق رقم: 26

---

(1) ممدوح نوفل: المرجع السابق, ص 344.

إعلان مبادئ (اتفاق أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية 1993[1].

إن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني _ الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني), ممثلا للشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء فترة من المواجهة النزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة, والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه, فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

المادة 1_ هدف المفاوضات:

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية _ الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو, من بين أمور أخرى, إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية, المجلس المنتخب (المجلس) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة, لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات, وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزأ لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338.

المادة 2 _ إطار الفترة الانتقالية

إن الإطار المتفق للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

المادة 3 _ الانتخابات:

1- من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديمقراطية, ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليهما, بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

2- سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقا للبروتوكول المرفق كملحق, بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

3- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

---

[1] طاهر شاش: مصدر سابق, ص ص 359 _ 363.

المادة 4 _ الولاية:

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة, باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة, يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة 5 _ الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم:

1 _ تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

2 _ سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن, ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

3 _ من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية, بما فيها, القدس, اللاجئون, المستوطنات, الترتيبات الأمنية, الحدود, العلاقات والتعاون مع جيران آخرين, ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

4 _ يتفق الطرفان على ألا تجحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

المادة 6 _ النقل التمهيدي للصلاحيات والمسئوليات:

1 _ فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا, سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة, كما هو مفصل هنا سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

2 _ مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا, وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة, سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة, الصحة, الشؤون الاجتماعية, الضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية, كما هو متفق, وإلى أن يتم تنصيب المجلس, يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسئوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

المادة 7 _ الاتفاق الانتقالي:

1 _ سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي).

2 _ سوف يحدد الاتفاق الانتقالي, من بين أشياء أخرى, هيكلية المجلس, وعدد أعضائه, ونقل الصلاحيات والمسئوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية, وإدارتها المدنية إلى المجلس, وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضا سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقا للمادة 09 المذكورة أدناه, والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

3 _ سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس _ لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسئوليات التي تم نقلها إليه مسبقا _ وفقا للمادة 4 المذكورة أعلاه.

4 _ من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي, سيقوم المجلس فور تنصيبه, إضافة إلى أمور أخرى, بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء, سلطة ميناء غزة البحري, بنك فلسطيني للتنمية, مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات, سلطة فلسطينية للبيئة, سلطة فلسطينية للأراضي, وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسئولياتها.

5 _ بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة 8 _ النظام العام والأمن:

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. سينشئ المجلس قوة شرطة قوية, بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية, وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة 9 _ القوانين والأوامر العسكرية:

1_ سيخول المجلس سلطة التشريع,وفقا للاتفاق الانتقالي, في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.

2 _ سيرجع الطرفان بشكل مشترك للقوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

المادة 10 _ لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية _ الفلسطينية:

من أجل تأمين تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ, لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية _ فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك, والمنازعات.

المادة 11 _ التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية:

إقرارا بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل, سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية _ فلسطينية, من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات, وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المادة 12 _ الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر:

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة, وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى, للنهوض بالتعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال التي ستتبع للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967, بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام, وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

المادة 13 _ إعادة تموضع القوات الإسرائيلية:

1 _ بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ. وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقا للمادة 14.

2 _ عند إعادة موضعة قواتها العسكرية, ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

3 _ وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب مع تولي المسئولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة 8 أعلاه.

المادة 14 _ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا:

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا, كما هو مبين في البروتوكول.

المادة 15 _ تسوية المنازعات:

1 _ ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا, أو أية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية, بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستشكل وفقا للمادة 10 أعلاه.

2 _ إن النازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

3 _ للأطراف أن تتفق على فض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية, والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق, على التحكيم, من أجل هذا الغرض, وبناء على اتفاق الطرفين, ستنشئ الأطراف لجنة تحكيم.

المادة 16 _ التعاون الإسرائيلي _ الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية:

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعدد أداة ملائمة للنهوض " بخطة مارشال " وببرامج إقليمية وبرامج أخرى, بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق.

المادة 17 _ بنود متفرقة:

1 _ يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

2 _ جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارهما جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

أبرم في واشنطن, يوم 13. 09. 1993.

عن حكومة إسرائيل	عن الوفد الفلسطيني
شيمون بيريز	محمود عباس

الولايات المتحدة الأمريكية	الشاهدان	الفدرالية الروسية
وارين كريستوفر		أندريه كوزريف

فهرس الموضوعات: